

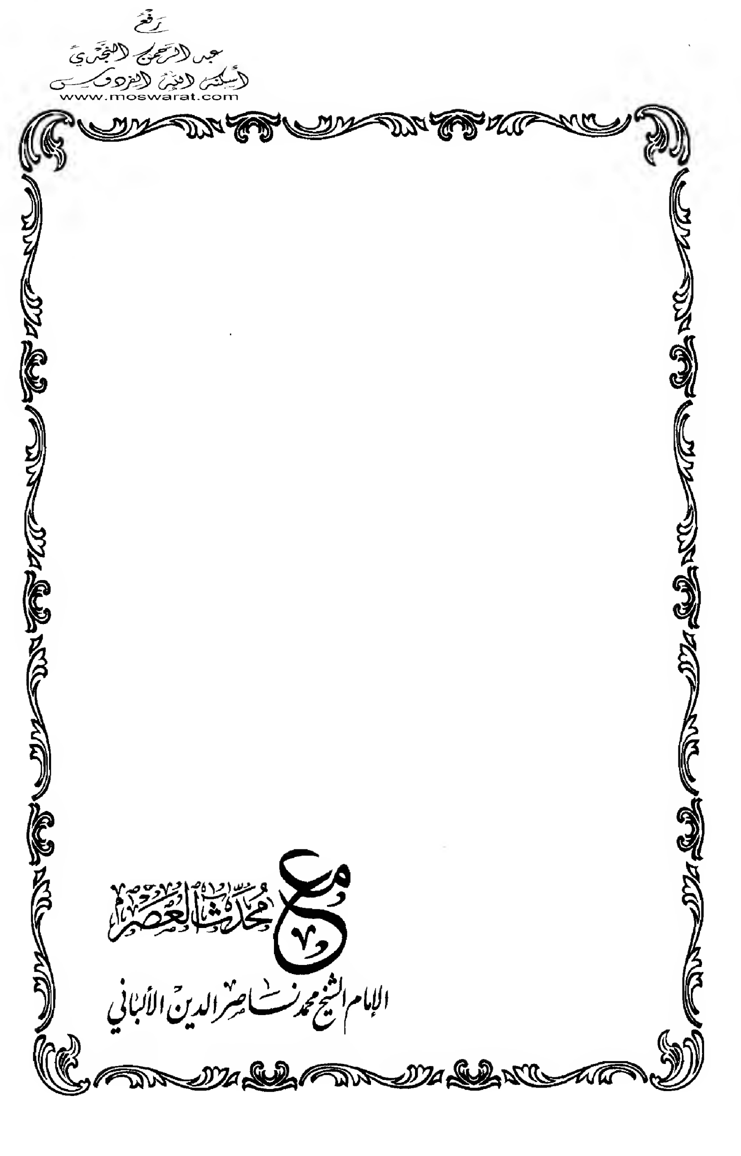
حوار علمي حول (منهجه) - رحمه الله -

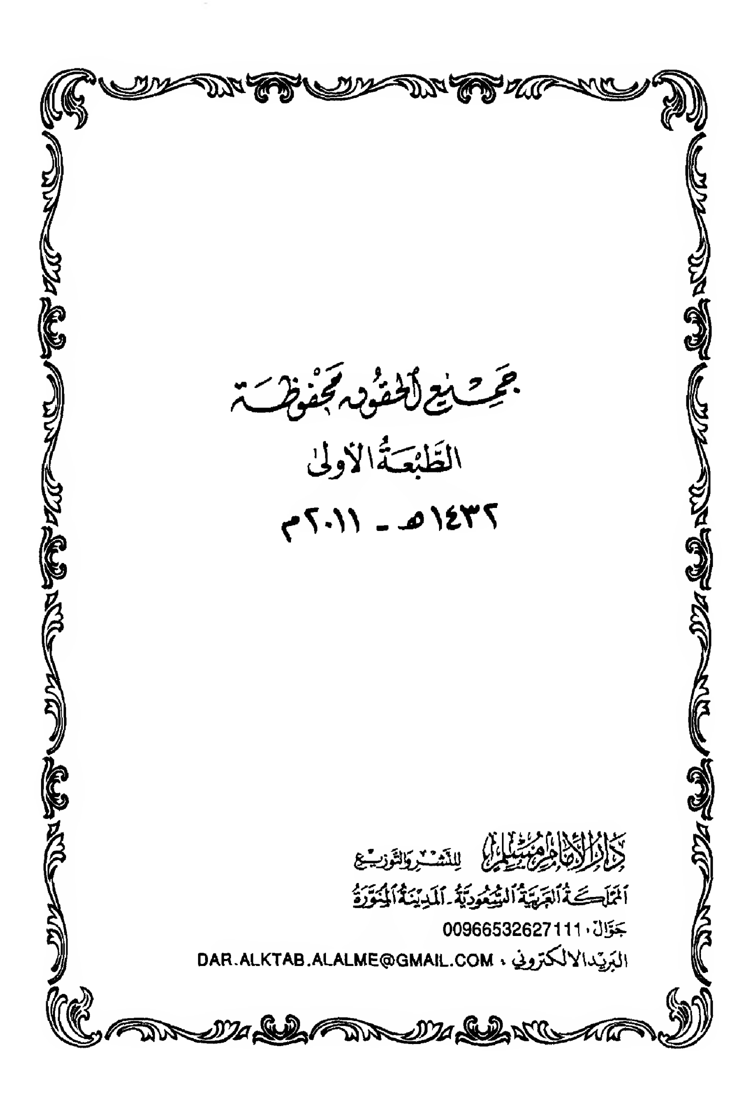
مع تلميذه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار الإمام مسلم


رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com


مع محدث العصر
الإمام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

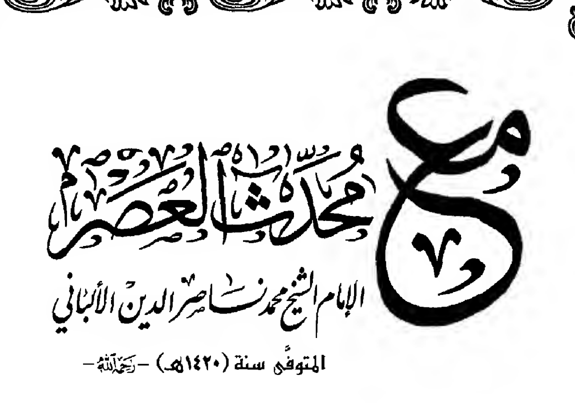


الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

دار الإمام مسلم للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية - المدينة المنورة
جوال: 00966532627111
البريد الالكتروني: DAR.ALKTAB.ALALME@GMAIL.COM





المتوفَّى سنة (١٤٢٠هـ) - رحمه الله -

حوار علمي حول (منهجِه) - رحمه الله -

مع تلميذه

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد
الحلبي الأثري

دار الإمام مسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إِنَّ الحَمْدَ لله، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِالله مِن شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا.

مَن يَهْدِهِ اللهُ؛ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ؛ فَلَا هَادِيَ لَهُ.

وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ -وَحْدَهُ لا شَرِيكَ لَهُ-.

وأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ﴾[آل عمران:١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفۡسٖ وَٰحِدَةٖ وَخَلَقَ مِنۡهَا زَوۡجَهَا وَبَثَّ مِنۡهُمَا رِجَالٗا كَثِيرٗا وَنِسَآءٗۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا﴾ [النساء:١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا. يُصۡلِحۡ لَكُمۡ أَعۡمَٰلَكُمۡ وَيَغۡفِرۡ لَكُمۡ ذُنُوبَكُمۡۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[الأحزاب:٧٠-٧١].

وبعد:

فإنَّ خيرَ الكَلام كَلامُ الله، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأُمورِ مُحدثاتُها، وكُلَّ مُحدَثَةٍ بِدعة، وكُلَّ بِدعةٍ ضلالة، وكُلَّ ضَلالةٍ في النَّار.

أما بعد:

فهذا تفريغٌ للِّقاءاتِ العلميَّةِ الأربعةِ[1] التي أجْرَتْها معِي (قَناةُ الرَّحمة) -الفضائيَّة- سدَّدَ اللهُ القائمِينَ عليها إلى كُلِّ خَيْرٍ[2]-.

وقد كانَت -والحمدُ لله- لقاءاتٍ نافعةً -فيما نَحْسَبُ-؛ سَلَّطَتِ الضّوءَ على قَضايا علميَّةٍ منهجيَّةٍ أُثِيرَت -وتُثارُ!- حولَ شيخِنا الإمامِ الألبانيِّ -تغمَّدَهُ اللهُ برحمتِهِ-.

... فجَزَى اللهُ خيراً كُلَّ مَن كان له يَدٌ في هذه اللِّقاءاتِ؛ إعداداً، أو إدارةً، أو حِواراً؛ وبخاصَّةٍ الأخَ الشَّيخَ (**علاء سَعيد**)، والأخ الشيخ (**مَجدِي عرَفات**) -حفظهُما اللهُ- تعالى-، وجَزاهُما كُلَّ خيرٍ؛

(١) وقد استغرَقَ زَمانُ كُلِّ لِقاءٍ (٤٥) دقيقةً.

(٢) وقد بُثَّت في أيَّامِ (عيدِ الفِطْر) مِن السَّنَةِ الماضِيَةِ (١٤٣١هـ).

فهُما اللَّذانِ وجَّهَا الأسئلةَ إليَّ -بدقَّةٍ وحِرصٍ -باركَ اللهُ فيهما-.

وقد كانَت الأسئلةُ مُنَوَّعَةً مُفيدَةً -بحمدِ الله-، وأرجُو أنْ تكونَ الأجوبةُ -كذلك-؛ نافِعَةً سَديدةً -بتوفيقِ الله -تعالى-.

ولقد طَلَبَ عَدَدٌ مِن إخوانِنا طَلَبَةِ العِلْمِ تفريغَ هـذه اللِّقـاءات، ونَشْرَها؛ رَغْبَةً في تَعْمِيمِ فائدتِها، وتَوسيعِ دائرةِ الانتِفاعِ بها..

فَوافَقَ ذلك ما عِنْدِي -ممَّا أَراهُ مِـن ذلـك خـيراً-؛ فقـامَ بَعْـضُ أفاضِلِ نُشَطاءِ مُنتَدانا العلميِّ المُبارَك -إنْ شاءَ اللهُ- (**مُنتديات كُلِّ السَّلفِيِّين**) بتفريغِ مادَّةِ هذا اللِّقاءِ -كاملاً- تَفريغاً جيِّداً، ثُـمَّ قُمْـتُ -أنا- بمُراجعتِهِ، وضَبْطِ نَـصِّهِ، وإعـادة صِـياغتِهِ، والتعليـقِ عليـه، وتكميلِ ما أظُنُّهُ نافِعاً ومُفيداً -في ذلك-.

فاللهَ -تعالى- أسألُ أنْ يَجْزِيَ بالخيرِ والمَثوبَةِ كُلَّ مَن كان سَـبَباً في نَشْرِ هذا (الحِوار) -إنَّهُ سَميعٌ مُجيبٌ-.

وما صَدَّرْتُهُ بـ(**قال:**)؛ فهو مِن سؤالِ المُحاوِرِ -أو كلامِهِ-.

وما صَدَّرْتُهُ بـ(**قُلتُ:**)؛ فهو مِن جَوابِي -أو إضافتِي-.

واللهُ المُستعان، وعليهِ التُّكْلان، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلّا بالله العليِّ العظيم.

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ وَبَارَكَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلى آلِهِ وَصَحْبِهِ -أَجْمَعِين-.

وآخِرُ دَعْوانَا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالمين.

قالَهُ بِفَمِه، ورَقَمَهُ بِقَلَمِه

عَلِيُّ بنُ حَسَن بنِ عَلِيِّ بنِ عَبْدِ الحَمِيد

الحَلَبِيُّ الأَثَرِيُّ

بَعْدَ صَلاةِ عَصْرِ يومِ الاثنين

٢٣/ربيع الثاني/ ١٤٣٢هـ

عمَّان - الأردن

-ولله الأمرُ مِن قَبْلُ، ومِن بَعْدُ-



مدخل

الشيخُ الألبانيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-
يتكلّم عن نفسه..

أَوْرَدَ شَيْخُنا -رَحِمَهُ اللَّهُ- في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣٢٠٣) حديثَ: «**ستكونُ هِجرةٌ بعدَ هِجرةٍ، فخِيارُ أهلِ الأرضِ أَلْزَمُهُم مُهاجَرَ إبراهيمَ، ويبقَى في الأرضِ شِرارُ أهلِها، تَلْفِظُهُم أرضُوهم، تقذُرُهم نَفْسُ الله، وتحشُرُهُم النارُ مع القِرَدَةِ والخَنازِير**».

... ثُمَّ تكلَّمَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- في تخريجِهِ، وذِكْرِ طُرُقِهِ، وألفاظِهِ، ورِواياتِهِ -طويلاً-.

ثُمَّ نَقَلَ عن شيخِ الإسلام ابنِ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- قولَهُ في «مجموع الفتاوى» (٢٧/ ٥٠٩) -تعليقاً على هذا الحديث-:

«وفي هذا الحديثِ بُشْرى لأصحابِنا الذين هاجَرُوا مِن (حرَّان) -وغيرها- إلى مُهاجَرِ إبراهيم، واتَّبَعُوا مِلَّةَ إبراهيمَ، ودينَ نبيِّهِم محمدٍ ﷺ.

وبيانُ أنَّ هذه الهِجرةَ -التي لهم- تَعْدِلُ هِجرةَ أصحابِ رسولِ

الله ﷺ إلى المدينةِ؛ لأنَّ الهِجرةَ إلى حيثُ يكونُ الرسولُ وآثارُهُ، وقد جَعَلَ مُهاجَرَ إبراهيم يعدلُ -لنا- مُهاجَرَ نبيِّنا ﷺ؛ فإنَّ الهِجرةَ انْقَطَعَت[1] بفتحِ مكَّةَ».

ثُمَّ عَقَّبَ شيخُنا -قائلاً-:

«وبهذه المُناسَبَةِ يَحِقُّ لي أنْ أقولَ -بياناً للتاريخِ، وشُكراً لوالدِي -رحِمَهُ اللهُ -تعالى-:

وكذلك في الحديثِ بُشرَى لنا: آلَ الوالدِ الذي هاجَرَ بأهلِهِ مِن بلدِهِ (أُشقودرة) -عاصمة (ألبانيا) -يومئذٍ-؛ فِراراً بالدِّينِ مِن ثورةِ

---

(١) أي: انْقَطَعَت مِن مَكَّةَ -كما شَرَحَهُ شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -نفسُهُ- في «مجموع الفتاوَى» (١٨/ ٢٨١)-.

وإلّا فإنَّهُ «**لا تنقطِعُ الهجرةُ حتّى تنقطعَ التوبةُ، ولا تنقطعُ التَّوبةُ حتّى تطلُعَ الشَّمسُ مِن مغرِبِها**» -كما صحَّ عن رسولِ الله ﷺ-:

وقد رَواهُ أبو داود (٢٤٧٩)، وأحمدُ (١٦٩٠٦)، والنَّسائيُّ في «السُّنَن الكُبرَى» (٨٦٥٨) -وغيرُهم- عن مُعاوِيَةَ-.

وصحَّحَهُ شيخُنا في «الإرواء» (١٢٠٨).

وانظُر «السلسلة الصحيحة» (٢٨٥٧) -لِفقْهِهِ-.

(أحمد زُوغو) -أزاغَ اللهُ قَلْبَهُ-، الذي بدأ يسيرُ في المُسلمِينَ الألبانِ مَسيرةَ سَلَفِهِ (أتاتُورك)[1] في الأتراك.

فجَنَيْتُ -بفضلِ الله ورحمتِهِ- بسببِ هجرتِه -هذه- إلى (دمشق الشام)- ما لا أستطيعُ أنْ أقومَ لِرَبِّي بواجبِ شُكْرِه، ولو عشتُ عُمُرَ نوحٍ -عليه الصَّلاة والسَّلام-؛ فقد تعلَّمْتُ فيها اللغةَ العربيَّةَ السُّوريَّة -أوَّلاً-، ثُمَّ اللُّغةَ العربيَّةَ الفُصحَى -ثانياً-، الأمرُ الذي مكَّنَنِي أنْ أعرِفَ التوحيدَ الصَّحيحَ الذي يجهلُهُ أكثرُ العَرَبِ الذين كانُوا مِن حولي -فَضْلاً عن أهلِي وقومي-؛ إلّا قليلاً منهُم.

ثُمَّ وَفَّقَنِي اللهُ -بفضلِهِ وكرمِهِ- دونَ توجيهٍ مِن أحدٍ منهُم -إلى دِراسةِ الحديثِ والسُّنَّةِ- أُصولاً وفِقهاً-، بعدَ أنْ دَرستُ على والدِي -وغيرِهِ مِن المشايخ- شيئاً مِن الفقهِ الحنفيِّ، وما يُعرَفُ بعُلومِ الآلة -كالنحو، والصرف، والبلاغةِ-، بعد التخرُّج مِن مدرسةِ (الإسعافِ الخيري) الابتدائيَّة.

وبدأتُ أدعُو مَن حَوْلِي -مِن إخوتِي وأصحابي- إلى تصحيحِ

---

(١) المُلَقَّب بـ(الذِّئب الأغْبَر)!

العقيدةِ، وتَرْكِ التَّعَصُّبِ المذهبيِّ، وأُحَذِّرُهُم مِن الأحاديثِ الضعيفةِ والموضوعةِ، وأُرَغِّبُهُم في إحياءِ السُّنَنِ الصحيحةِ التي أماتَها حتّى الخاصَّةُ منهُم.

وكان -مِن ذلك- إقامةُ صلاةِ العِيدَيْنِ في(المُصلَّى)-في دمشق-، ثُمَّ أحياها إخوانُنا في حَلَب، ثُمَّ في بلادٍ أُخرَى -في سوريَّا-، واستمرَّت هذه السُّنَّة تنتشرُ؛ حتّى أحياها بعضُ إخوانِنا في (عمّان/ الأردن)[1].

كما حذَّرْتُ الناسَ مِن بناءِ المساجدِ على القُبورِ، والصَّلاةِ، وألَّفتُ في ذلك كتابي «تحذير الساجدِ مِن اتِّخاذ القبور مساجد»، وفاجأتُ قومِي -وبَنِي وطَنِي الجديد- بما لمْ يسمعُوا مِن قَبلُ،

---

(١) وأذكُرُ -جيِّداً- قبل أكثرَ مِن ثلاثينَ سَنَةً- وفي أواخر (السبعينيَّات) -الإفرنجيَّة-: كيف كان الحزبيُّون يُحارِبُونَ سُنَّةَ (المصلّى)، ويَقولونَ: (هذه مساجد الضرار)!

ثُمَّ مِن نحوِ عشرينَ سَنَةً؛ انتشَرَتْ هذه السُّنَّةُ -رُغمَ أُنوفِهِم- ولله الحمدُ-، ولكنَّهُم صارُوا يستعملُونَها (!) للدِّعايةِ الحِزبيَّة، والإعلاناتِ الانتِخابيَّة!!

وتركتُ الصَّلاةَ في المسجدِ الأمويِّ، في الوقتِ الذي كان يقصدُهُ بعضُ أقارِبِي؛ لأنَّ قَبْرَ يحيَى فيه -كما يزعُمونَ!-.

ولقيتُ في سبيلِ ذلك -مِن الأقارِبِ والأباعِدِ- ما يَلقاهُ كُلُّ داعيةٍ للحقِّ لا تأْخُذُهُ في الله لومَةُ لائمٍ.

وألَّفْتُ بعضَ الرَّسائلِ في بعضِ المُتعصِّبينَ الجَهَلَةَ.

وسُجِنْتُ -مَرَّتَيْنِ- بسببِ وشاياتِهِم إلى الحُكّامِ الوطنيِّين، والبَعثيِّين، وبتصريحِي لبعضِهِم -حين سُئلتُ: لا أُؤيِّدُ الحُكْمَ القائمِ؛ لأَنَّهُ مُخالِفٌ للإسلامِ-، وكان ذلك خيراً لي، وسبباً لانتشارِ دَعوتِي.

ولقد يسَّرَ اللهُ لي الخُروجَ للدعوةِ -إلى التوحيدِ والسُّنَّةِ- إلى كثيرٍ مِن البِلادِ السُّوريَّةِ، والعربيَّةِ، ثُمَّ إلى بعضِ البلادِ الأوروبيَّة، مع التركيزِ على أنَّهُ لا نَجاةَ للمُسلمِينَ ممّا أصابَهُم مِن الاستعمارِ، والذُّلِّ والهَوانِ، ولا فائدةَ للتكتُّلاتِ الإسلاميَّةِ، والأحزابِ السياسيَّةِ؛ إلّا بالتزامِ السُّنَّةِ الصحيحةِ، وعلى منهجِ السَّلَفِ الصالحِ -رضي الله عنهُم-؛ وليسَ على ما عليه الخَلَفُ اليومَ -عقيدةً، وفِقهاً، وسُلوكاً-.

فنَفَعَ اللهُ ما شاءَ -ومَن شاءَ- مِن عبادِهِ الصَّالِحِين، وظَهَرَ ذلك

جَلِيًّا في عقيدتِهم، وعبادتِهم، وفي بنائِهم لمساجدِهم، وفي هيئاتِهم وألبستِهم، مما يشهدُ به كُلُّ عالمٍ مُنصِفٍ، ولا يجحدُهُ إلّا كُلُّ حاقدٍ، أو مُحَرِّفٍ؛ ممّا أرجُو أنْ يَغفِرَ اللهُ لي -بذلك- ذُنوبِي، وأنْ يَكْتُبَ أجرَ ذلك لأبي وأُمِّي.

والحمدُ لله الذي بنعمتِهِ تتمُّ الصالحات.

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾، ربِّ ﴿..وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِيٓ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾».





- ١ -

الحلْقة الأولى





١- توطئة

الحمدُ لله على كل نعمةٍ أنعم بها، وعلى كل بليَّة صَرَفها، وعلى كُل أمرٍ يسَّره، وعلى كُل قضاء قدَّره، وعلى كُل مخلوق كفاه.

الحمدُ لله على تواتُر الإنعام، ونعمة الإسلام.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله -وحده لا شريك له-.

وأشهدُ أن مُحَمَّدًا عبدُه ورسولُه، وصفيُّه وخليلُه، وخِيرتُه من خلقِه؛ أدَّى الأمانة وبلَّغ الرسالة، ونصح للأُمَّةِ؛ فكشف الله به الغُمَّة.

فاللَّهُمَّ صَلِّ وسلِّم وزِد وبارك عليه، وعلى آلِه الطيبين الطاهرين، وزوجاتِه أُمَّهات المؤمنين، ومَن تبعهم -بإحسان إلى يوم الدِّين-[1].

أحمدُه سُبحانَه وأشكُرُهْ ... ومِن مَساوي عملي أَستغفرُهْ
وأستعينُهُ على نَيلِ الرِّضا ... وأستمدُّ لُطفَهُ فيما قضى
وبعدُ إنِّي باليقينِ أشهدْ ... شَهادةَ الإخلاصِ أن لا يُعبَدْ
بالحقِّ مألوهٌ سِوى الرَّحمن ... مَن جلَّ عن عيبٍ وعن نُقصانِ

(١) هذهِ مُقدِّمةُ فضيلةِ الأخِ الشَّيخِ (علاء سعيد) -حفظهُ الله، وَنَفَع بِه-.

وأنَّ خيرَ خلقِهِ مُحمَّدَا مَن جاءنا بالبيِّناتِ والهُدى
رسولُه إلى جميعِ الخلقِ بالنُّور والهُدى ودِينِ الحقِّ [1]
صلَّى عليهِ ربُّنا ومجَّدا والآلِ والصَّحبِ دوامًا سرمدَا

أما بعد:

فَمَعَ هذا اللقاء الطيِّب الذي يَطيبُ بِذِكر العُلماء، وترطُب ألسنتُنا بِذِكر أحوالِهم وأقوالِهم، وبالثَّناء عليهم؛ حيث كانوا أهلًا للثَّناء، وبخاصَّةٍ أهلَ الحديث:

أهلُ الحديث همُ أهل الرَّسول وإن لم يَصحَبوا نفسَه أنفاسَه صحبُوا [2]

قلْ لِمن عانَدَ الحديثَ وأضحى عائبًا أهلَه ومَن يدَّعيهِ
أبِعِلمٍ تقولُ هذا أَبِنْ لي أم بِجهلٍ فالجهلُ خُلْقُ السَّفيهِ
أيُعاب الَّذين هم حَفِظُوا الدِّيـ ـنَ مِن التُّرَّهاتِ والتَّمويهِ
وإلى قولِهم وما قد رَوَوهُ راجِعٌ كُلُّ عالِمٍ وفقيهِ [3]

---

(١) هذا مُفتتحُ مَنظومةِ «سُلَّم الوُصول إلى عِلم الأُصول» (١/ ٧٣ - بشرح «معارج القَبُول») -للشيخ حافظ الحَكَمِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ-.

(٢) «طَبَقات الشافعيَّة» (١/ ٣٥٧) -لابنِ الصَّلاح-.

(٣) «إثارة الفوائد المجموعة» (٢/ ٦٧٨) -للعلائيِّ-.

مع علَّامةِ الزَّمان، وإمامِ العصر، ومحدِّثِ العصر، وشامةِ الشَّام، مع إمامِ أهلِ الحديثِ في العصر الحديث، مع إمام الصَّنْعَة الحديثيَّةِ: أبي عبد الرَّحمن مُحمَّد ناصِر الدِّينِ الألباني -عليه سحائب الرحمة، وكتب الله -عزَّ وجلَّ- آثارَه وما قدَّمه-.

ومع هذه اللقاءات: مَعَ أَخَصِّ طُلابِه، وتلامذتِه[1]، مع وارثِ عِلم الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- أبي الحارِث عليِّ بن حسن الحلبي؛ فأهلًا ومرحبًا به[2]...

أما بعد:

فكم قدَّم الشَّيخُ الألبانيُّ من عِلم، ونفع اللهُ -سبحانه وتعَالى- به!

وقد قالَ الشَّيخُ عبدُ العزيز بنُ بازٍ -عليه مِن الله الرحمة-: «ليس

---

(١) قلتُ: وانظُر -في بيانِ أنواعِ مِن الصِّلات العلميَّةِ بينِي وبَيْنَ شيخِنا الألبانيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- عَلَى مَدَارِ نَحْوِ رُبْعِ قَرْن- كِتاب «تُحفة الطالب الأبِيّ بترجمةِ..علي بن حسن الحلبيّ» (ص٢٢ و٧٤-٨٦)-لأخِينا الفاضِل علي أبو هنيَّة-وفَّقَهُ اللهُ-.

(٢) هذه مُقدِّمَة فضيلة الأخ الشيخ **(مجدِي عرفات)** -حفظهُ اللهُ، ونَفَعَ به-.

هناك تحت أدِيم السَّماء -في العصرِ الحديث- أعلمُ بالحديثِ مِن فَضيلَة الشَّيخ مُحمَّد ناصِر الدِّينِ الألباني»[١] -أسأل الله أن يرحمهما رحمةً واسعة-.

لا أستطيع أن أقولَ: مِن أين نبدأُ مع فَضيلَة الشَّيخ الألْبانِي -الله يرحمه رحمةً واسعة-؟!

وأنا أعلمُ أنَّ سيرة الشَّيخ تُقلِّب عليكَ -بل وعلينا -جميعًا- الأحزانَ والأشجانَ؛ بِفقد شَيخنا العَلَّامة مُحمَّد ناصِر الدِّينِ الألباني -رَحِمَهُ اللهُ-.

ابتداءً:

نريدُ أن نتعرَّف مِن فضيلتِكم إلى اسمِ الشيخ، ومَولِده، ونشأته، ودراستِه.



(١) انظُر كتاب «الإمام الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- تعالى- دُروسٌ، ومَواقفُ، وعِبَر» (ص٢١٧) -لفضيلةِ الأخِ الصَّدِيق الشيخ الدُّكتور عبد العزيز السَّدحان-.

٢- حول سيرة الشيخ الألباني

-رَحِمَهُ اللهُ-

قُلْتُ: الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرفِ المرسَلين، وعلى آلِه وصحبِه -أجمعين-.

أما بعد:

فالأمرُ -كما ذكرتُم-باركَ اللهُ فيك-: أنَّ ذِكرى شَيخنا ذِكرى تُفرِحنا -مِن جِهةٍ-، وتُحزِنُنا -مِن جهةٍ-:

* تُفرِحُنا بتاريخِه الحافِل -عِلمًا، تعليمًا، ودعوةً، وتربيةً، وجِهادًا-.

* وتُحزِنُنا -مِن جهةٍ أُخرَى- بِفقدِه، وفِراقه -رَحِمَهُ اللهُ-تَعالى-.

ورحِم اللهُ الشَّاعر الَّذي قال:

جَمالَ ذي الأرضِ كَانُوا في الحياةِ بعدَ المَماتِ جَمالُ الكُتُبِ والسِّيَرِ[1]

هكذا كان علماؤُنا، وهكذا كانت سِيَرُهم.

---

(١) «الوافِي بالوَفيات» (٤/ ١٨١) -للصَّلاح الصَّفَدِيّ-.

□ الشَّيخ الألْبانِي اسمُه: مُحَمَّد ناصِر الدِّينِ.

وهو اسمٌ مركَّب -على طريقةِ الأعاجم الذين يُضِيفُونَ اسمَ نبيِّنا محمدٍ ﷺ قَبْلَ أيِّ اسمٍ يُسَمُّونَ به؛ مِن بابِ التَّبرُّكِ باسمِ النَّبي -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ-!

هذه كانت عادةً أعجميَّةً معروفةً في بلادِ العَجم.

وبِحُكم النشأة: سمّاه والِدُهُ: (مُحَمَّد ناصِر الدِّينِ)؛ وإلا؛ فمِن الطَّرائف: أن الشَّيخ الألْبانِي -نفسَه- في «السِّلسِلة الصَّحيحَة»[1] ذَكَر مِن الأسماءِ المكروهةِ -لِما تحمِل من تزكية- اسم: ناصِر الدِّينِ، وصلاح الدِّين -وما أشبه-.

لكنْ؛ كونُ اسمِه مركَّبًا لعلَّ الأمر في ذلك أهونُ[2] بِذِكر اسم النَّبي -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ- مُضافاً إليه-.

□ مُحَمَّد ناصِر الدِّينِ بن نوح -والدُه اسمه: (نوح)-.

وكثيرٌ من النَّاس يتوهَّم أن (نجاتي)-وهو اسمُ الأسرة-اسمُ الجد!

---

(١) (١/ ٣٧٩ - ط١).

(٢) قارِن بـ«مُعجَم المَناهِي اللَّفظِيَّة» (ص٥٤٥) -للشَّيخ بَكْر أبو زَيد -رَحِمَهُ اللهُ-.

فالشَّيخ الألْبانِي اسمُه: مُحمَّد ناصِر الدِّينِ بن نوح نَجاتي؛ وليس ابنَ نوح (بن نَجاتي)!

وُلِدَ الشَّيخُ الألْبانِي سنة (١٣٣٢هـ=١٩١٤م) -في أوائل القرن الماضي-.

ولعلَّ في هذا ما يُوافِق قَولَ النَّبيِّ -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «**إنَّ اللهَ يَبعثُ لهذه الأُمَّةِ على رَأْسِ كُلِّ مِئةِ سَنةٍ مَن يُجدِّد دِينَها**»(١).

والحديثُ صَحيحٌ، معروفٌ عند العُلماء.

وهذه السَّنَةُ -بالمناسبة- هي -نَفْسُها- سَنَةُ وفاة الشَّيخ جمال الدِّين القاسِميّ(٢) -من عُلماء دمشق الكبار-، وكأنَّ الله -سُبحانَه وتَعالى- أَذِنَ بِطُلوع نجمٍ في وقتٍ أفَلَ فيه نجمٌ.

والشَّيخ جمال الدِّين القاسمي مِن العُلَماءِ القلائلِ الذين نادَوا بالكِتاب والسُّنَّة، والدَّعوة إليهما -في عصرٍ انتشرت فيه البدعةُ

---

(١) رَواهُ أبو دَاوُد (٤٢٩١)، والحاكِم (٨٥٩٢)، وأبو عَمْرٍو الدَّانِي في «السُّنَن الوارِدَة في الفِتَن» (٣٦٤).

وصحَّحَهُ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- في «سِلسِلة الأحاديث الصَّحيحة» (٥٩٩).

(٢) ولولدِهِ الأُستاذ ظافِر القاسمي -رَحِمَهُ اللهُ- كِتابٌ مُفْرَدٌ في تَرجمتِهِ.

والخُرافةُ في دمشقَ -خاصَّة-، وفي بلاد الشَّام -بشكل عام-.

□ أمَّا الهجرةُ؛ فالشَّيخ الألْبانِي لما هُوجِر به-ولا أقولُ:هاجَر!-؛ كان صغيرًا -في سِن السادسة من عمُره-.

وكان والدُه يُعـدُّ مرجعًـا دينيًّـا عِلميًّـا كبـيرًا في بلـدِه (ألبانيـا) -يومَئِذٍ-، يومَذاك-، وكانت ألبانيا تحت حُكم (أحمد زُوغو)..

و(أحمد زُوغُو) -هذا- كنتُ أسمع الشَّيخ الألبـانيَّ -رَحِمَهُ اللهُ- إذا ذكَرَه يقول: (أحمد زوغو الذي أزاغ اللهُ قلبَه!)!

ودائمًا يَذكُر الشَّيخ الألْبانِي هذه الكَلِمة -عند ذِكْر هذا الرَّجُل-، يقول: (أحمد زوغو الذي أزاغ اللهُ قلبَه!)[1]!

فأحمدُ زوغو ضيَّق على المسلمين -في ذلك الوقـتِ العـصيبِ-؛ مما دفع والدَه (الحاج نوح) -وكان لقبُه هكذا- إلى أن يُسافر بأولادِه إلى بلاد الشَّام.

وباعتِبار والدِهِ -رَحِمَهُ اللهُ- مِن أهل العِلمِ؛ فإنَّـهُ قـد قـرأ أنَّ لـبلاد الشَّام فضائلَ وردتْ في السُّنَّة المُطَهَّرَة، ووردت -حتَّـى- في القـرآن

(١) وكَتبَها بيدِهِ في «سِلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧/ ٦١٥).

-كما في قولـِهِ -تعـالى-: ﴿سُبْحَـٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ﴾[الإسراء:١] فـ﴿حَوْلَهُۥ﴾؛ أي: بلاد الشَّام، وهو: مِن بلاد الشَّام[1].

وكذلك النَّبي -عليه الصَّلاة وأتمُّ التَّسليم- لما قال: «**طُوبَى للشَّام؛ فإنَّ الملائكةَ باسِطةٌ عليها أجنِحَتَها**»[2].

وهنالك مُؤلَّفاتٌ مُتعدِّدةٌ في فضائل الشَّام؛ منها «فضائل الشَّام» -لأبي الحَسَن الرَّبَعِيّ-، وكتابُ شَيخ الإسلامِ ابن تَيميَّةَ «مناقب الشَّام وفضائل أهلِه»[3] -وهكذا-...

فسافر بهم والدُهُم إلى الشَّام، وطبعًا: دخل (ناصر الدِّين) -كأي طفلٍ أو فتى -في ذلك الوقت- في مدرسةٍ اسمُها: «مدرسة

---

(١) «فتح الرَّحمن بكشف ما يلتبسُ في القُرآن» (ص٣١٩) -لزكريَّا الأنصاري-.

(٢) رَواهُ الترمذيُّ (٣٩٥٤)، وأحمدُ (٢١٦٠٦)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «مُسندِهِ» (١٣٩)، وفي «مُصَنَّفِهِ» (١٩٤٤٨) عن زيد بن ثابت.

وصحَّحَهُ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- في «سِلسلة الأحاديث الصحيحة» (٥٠٣).

(٣) وقد خَدَمَ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- كِلا الكِتابَيْن- تَخْرِيجاً، وَتَحْقِيقاً، وَنَشْراً-.

الإسعاف الخيريِّ»[١] في دمشق.

وتكفَّلَ والدُهُ بتعليمِه شيئًا مِن الفِقه الحنفي، واللُّغة العربيَّة، وبعض فُنون البلاغة، وعلم الفِقه، وكذلك التَّجويد.

وقرأ القرآنَ على والدِه، و-أيضًا-: أخذَه على بعضِ المشايخ.

وقد كانَ لوالِدِ الشيخ الألبانيِّ (الحاج نُوح) -يومئذٍ- وجهةُ نظرٍ خاصَّةٍ -وسلبيَّة- في الدِّراسة النِّظاميَّة؛ فأخرجَه منها، وبدأ يُعلِّمُه ويعتني به -شخصيًّا-، ثم وجَّهَهُ إلى الشَّيخ سعيد البُرهاني -من علماء الفِقه الحنفي-هُنالِك-؛ لِيَتَعَلَّمَ على يديهِ.

ولـمَّا بدأ نَجْمُ الشَّيخ الألْبانِي -وهو لا يزالُ في شرخ الشَّباب -آنذاك- ينتشر ويلمع؛ استَدْعاهُ الشَّيخُ راغبٌ الطباخ- مُحدِّث حَلَب الكبيرُ-، وأعطاهُ إجازة حديثيَّة ضمن ثَبَت علميٍّ له اسمُه: «الأنوار الجليَّة في مختصر الأثبات الحلبيَّة»[٢].

---

(١) وهي مدرسة ابتدائيَّة، مِن أَشهرِ مَدارِس دِمَشْق -حينئذٍ-.

(٢) وهو مَطبوعٌ -قديماً-.

وأنا ساعٍ -الآن- بحمدِ الله- في تجديدِ طَبْعِهِ -بإذنِ الله- تعالى-.

وكان يتردَّدُ -أيضًا- على مجالِسِ الشَّيخ مُحمَّد بهجت البَيطار، ويحضُر دروسَه، وندواتِه..

لكنْ -مِن باب الإنصاف- أقولُ:

إِنَّ الاجتهاد الدِّراسي في تعلُّمِ شَيخِنا -شخصيًّا- كان أكثرَ منه التِزامًا مع المشايخ؛ لكنْ هذا لا ينفي أنَّه درسَ واستفاد من المشايخ المذكُورِين -وبخاصَّة والدَه- جِدًّا-.



٣- الموقِفُ العلميُّ بَيْنَ الشيخ الألباني، ووالدِهِ

قَالَ: نُريد أن ندخل -مباشرةً- إلى بعض الفوائد التي تُؤخَذُ مِن حياة الشَّيخ...

... مِن ضمن هذه المواقف: موقفٌ حدث بينه وبين أبيه، وظهرَ فيه التزامُ شَيخنا -رَحِمَهُ اللهُ- بالسُّنَّة، وحبُّه لِلسُّنَّةِ، وتمسُّكه بالسُّنَّة -حتى مع أبيه-؛ فنوَدُّ أن نعرِّجَ على هذا الموضوع؟

قُلْتُ: قَضِيَّةُ موقفِ الشَّيخ الألْبانِي مِن أبيهِ -رحِمَهُما اللهُ- قضيَّةٌ فيها شيءٌ من النُّدرة، وفيها شيءٌ مِن الصُّعوبة-نوعًا ما-معاً-.

الشَّيخُ الألْبانِيُّ اجتهدَ -باعتِباره بدأ يطلب عِلمَ الكِتاب والسُّنَّة- في مسألةٍ فقهيَّة عليها الدَّليلُ، وهذه المسألةُ -في الفِقه الحنَفيِّ- الجوابُ فيها عكسُ الدَّليل -تمامًا-!!

فصارتْ مُفاصَلَةٌ بين الشَّابِّ -يَومَئِذٍ- مُحمَّد ناصِر الدِّينِ الألباني، وبين الشَّيخ العالِمِ الحاج نوح -وهو والِد الشَّيخ الألْبانِي-؛

حصلتْ بينهُما، مُفاصَلة عِلميَّة، والنَّبـي -عليـهِ الـصَّلاةُ والـسَّلامُ- يقول: «**لا طاعَةَ لأحدٍ في معصيةِ الله**»(١).

وبِرُّ الوالدَين مُرتبطٌ بالطَّاعة، والموافقة للكتاب والـسُّنَّة؛ فكـان ذلك سببًا لشيءٍ من المُفاصلة.

لكنْ؛ بعضُ المغرِضين يتَّهم الشَّيخ الألْبـانِي أنَّ والـدَهُ كـان قـد غضب عليه! أو أنَّ الشَّيخ الألْبانِي -يومئذٍ- قد عقَّ والدَيه!!

وهذا -كُلُّهُ- باطلٌ غيرُ صَحيح!

بل إنِّي وقفتُ على حديث في «السِّلسِلة الضَّعيفَة» (١٣٠) للـشَّيخ الألباني يقول -في الطَّبعة الأولى -(سَنَة ١٣٧٩هـ)- بعدَ ذِكْـرِهِ سَـبَبَ إيرادِ الحديث- قال -فيه-: «فرأيتُ أنْ أتكلَّمَ عنهُ، وأكشفَ عن عِلَّتِـهِ -سِيَّما وقد سألَني عنهُ أقربُ النّاس إليَّ، فأقولُ..».

---

(١) رَواهُ أحمدُ (٢٠٦٥٤)، والرُّويانِي في «مُسندِهِ» (١٠٩)، والطَّـبراني في «الأوسط» (١٣٥٢)، ومَعْمَر في «جامِعِهِ» (٢٠٧٠٠) عن عِمران بن حُصَين.
وصحَّحَهُ الحافظُ في «فتح البـاري» (١٣/ ١٠٩)، وشـيخُنا في «السلـسلة الصحيحة» (١٧٩).

وفي الطَّبْعَةِ الثَّانِيَةِ -(سَنَة ١٤١٢هـ)- زادَ توضيحاً -رَحِمَهُ اللَّهُ-؛ فقال مُبَيِّناً-: «.. وهو والِدي -رحِمَهُ اللهُ، وجَزاهُ عنِّي خَيرَ الجَزاء-..».

فكانت العلاقةُ في فترةٍ معيَّنةٍ -حصل فيها شيءٌ من المُفاصَلة (الشَّرْعِيَّة)؛ لكنْ -بالعكس-: عادت العلاقةُ طيِّبةً، وكان الوالِدُ يُقدِّرُ هذا الولدَ الذي بَدأ يَنشأُ، ويضعُ رِجلَه في رَكْبِ العلم، ورَكْبِ طلبِ العِلم، ورَكبِ أهلِ العلم، وهو العالِمُ الذي لم يَجِئ مِن بلادِ ألبانيا -في وسط أوروبا- إلى بلاد الشَّام -أصلاً-؛ إلا مِن أجل الدِّين، والعِلم، والتَّعلُّم، والتَّعليم؛ ممّا وافَقَ طُموحَ هذا الوالِد، وكَبيرَ رَغبتِهِ...

نَعَم؛ قَبْلَ ذلك كان والدُهُ (يَسخَرُ) مِنهُ -أَحْياناً-قائلاً-: (عِلم الحديث صَنْعَة المَفالِيس)[1] -لافِظاً كَلِمَةَ (الحديث) هكذا: (الحديس)- بحَسْب اللَّهجَة السُّوريَّة-! -رحمَهُما اللهُ -تعالى-.

---

(١) وقد نَقَلَ شيخُنا في «أصل صِفَة الصَّلاة» (١/ ٣٦٢)، و(٢/ ٦٢٠) ذلك عن (بعضِ المشايخ)! (بعض مشايخنا)!

ثُمَّ رأيتُ مِثْلَ هذه الكلمةِ -بَعْدُ- قديمة التَّداوُل-!!

فانظُر «تاريخ بغداد» (١٤/ ٢٧٦)، و«سِيَر أعلام النُّبَلاء» (٩/ ١٠٥).

وقد كان سببُ ذاك الخِلاف بينهُما فِقهيًّا؛ ففي الفِقهِ الحنفيِّ: أنَّ مَن يخلعُ ضِرسَه، أو يضعُ ضِرسًا آخر -فوقه-؛ فهُوَ لا يطهُر -أبدًا-!! لأنَّه وضع ضِرسًا مُركَّبًا؛ وبالتَّالي: إذا لم يُزَل هذا الضِّرس؛ فإنه لن يَطْهُرَ طيلةَ عُمرِهِ!!

فالشَّيخُ الألْبانِي نفى ذلك، ولمْ يَقْبَلْهُ، وبيَّن أن القَضِيَّة -فقهيًّا- تقومُ على الأصولِ الكُليَّة للشَّرع -من الكِتاب والسُّنَّة-: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وأنَّ هذا مِن باب التَّداوي.

وفي الحديث: أن النَّبي -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ- أذِن لبعضِ الصَّحابة أن يتَّخذ أنفًا مِن ذهب[1].

كلُّ هذه أدلةٌ تُبيِّن أن الأمر -ولله الحمدُ- ليس كذلك.

والفائدةُ -والثَّمرةُ- مِن هذه القصَّة مِن جانِبَيْن: جانبٍ علميٍّ مَحْضٍ، وجانبٍ تربويٍّ صِرْفٍ:

---

(١) رواهُ أبو داود (٤٢٣٢)، والترمذيُّ (١٧٧٠)، والنَّسائيُّ في «الكُبرَى» (٩٤٠٠)، وابنُ أبي شَيْبَةَ (٢٥٢٦٤) عن عَرْفَجَة.
وصحَّحَهُ شيخُنا -رحمةُ الله عليه- في «إرواء الغليل» (٨٢٤).

□ **أمَّا الجانِبُ العِلميُّ**؛ فهو: الثَّبات على الحقِّ، والثَّبات على المَنهج الصَّحيح الذي شَرح اللهُ صُدورَنا إليه.

□ **وأمَّا الجانب التَّربوي**؛ فهو: أن الخلافَ العلميَّ الاجتهاديَّ السَّائغَ، مع والدِك -مثلًا-، أو مع مَن هو أقربُ النَّاس إليك -مِن شيخِك، أو أستاذِك-؛ لا ينبغي أن يكون سببًا للقطيعة، أو سببًا للعُقوق، وإضاعةِ الحُقوق؛ بل نَحفظ لكلِّ «**ذي حقٍّ حقَّه**»[1]؛ بحيث لا تتداخلُ هاتانِ الدَّائرتانِ، فتُفسِدُ إحداهما الأُخرى.



(١) انظُر «صحيح البخاري» (١٩٦٨) مِن حديث أبي جُحَيْفة -في قصَّةِ أبي الدَّرداء-.

٤- حول (المكتبة الظاهريَّة)
-وقصَّة (الورَقة الضَّائعة)-

قَالَ: مِن ضمن كلامِك عن الشَّيخ -يرحمهُ اللهُ رحمةً واسعة-: أنَّه درَسَ على بعضِ المشايخ؛ لكنْ -في نفسِ الوقت- كان الجانبُ الأغلبُ في حياةِ الشَّيخ أنَّه اجتهد، وقرأ، ودَرَس.

وكان -هناك- علاقةٌ -ما- بين الشَّيخ، وَ (المكتبة الظاهريَّة)؛ فهل استفاد عِلْمَه -عليهِ رحمةُ الله- بِدُخوله لهذه المكتبة، وارتباطه بها؟

قُلْتُ: المكتبة الظاهريَّة -في وجهةِ نظري- تمثِّل الحلْقة الأعظم في حياة الشَّيخ الألْبانِي العلميَّة؛ لأنني على يقينٍ أن الشَّيخ الألْبانِي نظر إلى كُتبٍ، وراجع كتبًا، ودرسَ كتبًا؛ لعلَّها لم تُفتَح منذ قُرون، ولعلها لم تُراجَع منذ قُرون!! فكان الشَّيخ الألْبانِي أوَّل من راجعَها، ورَجَع إليها، ونقَل منها.

وكان الشَّيخ الألْبانِي دَؤوبًا جدًّا، ومُواظِباً جدًّا في حُضورِه

للمكتبة الظاهريَّة -ساعاتٍ طِوالًا-؛ حتى وَثِقَ به القائمُونَ على المكتبة -وهي مكتبةٌ رسميَّةٌ تابعة للجهاتِ الحُكوميَّة في سُوريَّة-؛ لكنْ: أَنِسَ مُوظَّفُو المَكْتَبَةِ بهذا الشَّيخ، المُراجِع، الباحِث، المتأنِّق، المُدقِّق؛ فوثِقُوا به؛ فمنحوهُ مِنحتَين -لا أظنُّها مُنِحَتا لِغيره- مَعاً-:

المِنحة الأولى: غرفة خاصَّة به في المكتبة.

والمنحة الثَّانية: مفاتيح المَكتبة.

فكان يأتي قبل الموظَّفين؛ لِيفتحَ المكتبةَ بيدِه، وَيُغادِرُ بعد المُوظَّفين؛ ليُغلِق المكتبةَ بيدِه.

يقول الشَّيخ مُحمَّد الصبَّاغ[1] -نسأل الله أن يحفظَه، وينفعَ به-: لما كنتُ أزورُ الشَّيخ الألْبانِي في المكتبة الظاهريَّة لأسأله سؤالًا -انظر هذا التَّعبير ما أجملَه!- قال: (كانت عينٌ في الكِتاب، وعينٌ في السَّائل)!

وهذه -بداهةً- إشارةُ مُبالغةٍ؛ لشَوقِه وتَوْقِه إلى الكُتب، وإلى البحثِ، وتعلُّقه بها، مَعَ شَدِيدِ حِرْصِهِ عَلى الوقتِ، وَالزَّمَن-.

---

(١) كما سمعتُهُ منهُ -شخصيًّا- قَبْلَ نَحْوِ خَمسةَ عشرَ عاماً -في عمَّان-.

والحقيقةُ أنَّ هُنالِك قِصَّةً لا يُمكن إلا أن تُذكر في محطة (المكتبة الظاهريَّة) -في حياةِ الشَّيخ الألباني-، وهي ما تُسمَّى بـ(قصَّة الورقةِ الضَّائعة)[1].

وَهِيَ قصَّةٌ تُبيِّن جانبًا آخَرَ مِن جوانب شخصيَّة الشَّيخ الألْبانِي -العلميَّة-، وهو: جانب الجلَد والصَّبر، وهو الذي عندنا -فيه- من الأخبار الشَّيءُ الكثيرُ؛ لكنْ: هذه القصَّةُ -بالذَّات-، وهذا الخبرُ -بالذَّات- أُورِدُهُ لالتِصاقه بموضوع (المكتبة الظاهريَّة):

أصابَ الشَّيخَ -في يومٍ من الأيَّام- مرضٌ في عينِه اليُمْنَى[2]، اسمُه: (الذُّبابة الطَّائرة)[3]؛ -وهو مرضٌ معروفٌ عند أطباء العيون-.

---

(١) وقد ساقَها شيخُنا -بقلمِهِ- مُفَصَّلَةً- في مُقدِّمَتِهِ على «المُنتخَب مِن مخطوطات الحديث في المكتبة الظاهريَّة» (ص٨-١٣).

(٢) كما قال هو -عن نَفْسِهِ- في (مُقدِّمَةِ الطَّبعة الأُولَى) مِن «جِلباب المَرأة المُسلِمَة» (ص٣٦ -سَنَةَ ١٣٧٠هـ).

(٣) انظُر -حولَه- «مجلَّة الجامعة الإسلاميَّة» (العدد ٦٠) - مقال: (مِن أجل سلامة عينيك) -للدُّكتور فِكرِي السيّد عوض-.

فلَمَّا ذهب إلى الطَّبيب، قالَ له: هذا المرضُ ليس له دواءٌ إلا البُعد عن إجهاد العين، وأنت تقرأ كثيرًا، فأُجهدت عيناك، فيجب أن تَكُفَّ عن القراءةِ، والنَّظر في الكتب -بل ترك (تصليح الساعات)- وهي مهنةُ الشَّيخ الألبانيِّ -يومئذٍ-، وتُريحَ نفسَك ستةَ أشهر!

و: ستَّة أشهر -في تفكيرِ الشَّيخ الألْبانِي، وفي دَأْبِه، وجلَده، وحرصِه- شيءٌ لا يَكاد يُصدَّق، ولا يكاد يُتخيَّل!

ومع ذلك؛ أراد الشَّيخ الألْبانِي أن يَحتال (!) على نفسِه، وعلى طبيبِه؛ فماذا قال -وفَعَلَ-؟!

قال: أنا أشتغلُ في المكتبةِ الظاهريَّة، وأُراجعُ الكتبَ؛ لكنِ -الآن- أريد أن أتسلَّى بشيءٍ خفيفٍ على عينِي، وخفيفٍ على جُهدي!

فأعطَى لبعضِ النُّسَّاخ مخطوطةَ كِتاب «ذم الملاهي» لابنِ أبي الدُّنيا؛ لينسخَها له..

وكثِيراً ما كان الشَّيخ ينسخُ المَخْطُوطَاتِ بيده، وعندي -والحمدُ لله- صُوَرُ عددٍ مِن المنسوخات بيد الشَّيخ الألْبانِي -وهي كثيرة جدًّا-[1].

---

(١) مِنها: «أُصول السُّنَّة» -للإمام أحمد- وقد نَشَرَها عن النُّسخة التي=

وكـان -أيـضاً- بعـضُ أولادِه يَنـسخون لـه، وبعـض طلَّابـه يَنسخون له، وهنالك نُسَّاخٌ بالأجرة -هذه وظيفـتُهم-وَبعـضُهُم [1] عُلَماء-، وهي وظيفةٌ معروفةٌ عبر التَّاريخ العلميّ -الإسلامي-.

أنا -الآنَ- لا أضبطُ مَن هُوَ ذَاكَ النَّاسخ المقـصود -بالـذَّات-؛ لكن العبرة ليست بهذا!

فالنَّاسخُ وَصَلَ -عند نصفِ المخطوطة- إلى سَقْطٍ، لم يستطع أن يضبطَه، أو أن يربطَ بين الكـلام في هـذه الـصفحة، والكـلام الـذي بعدَها!

مثلًا: هنا: (قالَ الله -تعالى-)، ثُمَّ نصٌّ حديث!

=بخطِّ شيخِنا -وقد أعطيتُهُ صُورتَها- أخُونا الشيخ وليد سيف النَّصر -وفَّقَـهُ اللـــهُ-.

وكذا: «نصيحة الملِك الأشرف» -التي طُبِعَـت بتحقيقـي قَبْـلَ أكثـر مِـن خمسة عشر عاماً» في «مجلَّة الحِكمة» (عدد: ٤).

... وَغَيْرُهَا.

(١) وَفِي ترجَمَةِ (أحمَد بن عبدِ الدَّائِم المَقْدِسِي) -المُتَوَفَّى سَـنَةَ (٦٦٨هـ)- مِن كِتَابِ «بُغْيَةُ الطَّلَب» (٢/ ٩٦٤)- العَجَبُ فِي ذَلِك-.

فَكيف: (قالَ الله -تعالى-)، ثُمَّ حديث؟!!

إذَن؛ يُوجَد سقط!

فذهب إلى الشَّيخ، قال له: يا شيخ! هنا يُوجدُ سَقط! فقال الشيخُ: إذن؛ قِف! حتى أبحثَ لكَ عن السَّقط.

فقال -في نفسِهِ-: هذه فرصةٌ أخرى؛ حتى أتسلَّى -أيضًا!-، ولا أُجهدَ نفسي بِالقراءةِ، والبحث، والتَّصنيف؛ أُريدُ أن أبحثَ -فقط!- بين الأوراق عن هذه (الورقةِ الضَّائعة)!

يُوجد شيء في المكتبة الظاهريَّة اسمه: (الدَّشْت)[1]؛ وهو عبارة عن وعاءٍ كبير فيه أوراقٌ، ومخطوطاتٌ، لا تُعرَف أسماؤها! ولا يُعرف نُسَّاخُها! بعضُها ورقةٌ، وبعضُها مُجلَّد..

فبدأ يبحث فيها عن الورقة الضَّائعة!

---

(١) قال في «المُعجَم الوسيط» (١/ ٢٨٣): «جُملة مِن الوَرَق غير المُرَتَّب، والمُهْمَل -منهُ-».

وهي فارسيَّةٌ مُعَرَّبَةٌ -كَمَا فِي «مُعجَم الألفاظ المُعرَّبة» (ص٦٤) -لآدِي شِير-.

فأدَّاه ذلك البحثُ إلى اكتِشافِ كُتبٍ كامِلة لم تكنْ مُكْتَشَفةً -مِن قَبْلُ- عند المُفَهرِسين، ولا عند العُلماء، بل ولا عند المُدَراء للمَكتبة الظاهريَّة!!

أذكُر منها -على سبيل المثال-: «مسند السَّرَّاج»، «مسند الشِّهاب»، «توضيح المشتَبِه»[1] -لابن ناصِر الدِّينِ الدِّمشقي-.

هذه ثلاثة كُتب -مِن كتب أخرى كثيرةٍ- كانت موجودةً في الدَّشت -دون أن تُميَّز، ودون أن يُعرف مؤلِّفوها-.

و... لم يجد الورقةَ الضَّائعة!!

فقال -لِنَفْسِهِ-: (أريد أن أبحثَ في كتب الحديث)!

فبدأ يبحثُ في كتب الحديث عن الورقة الضَّائعة، يُقلِّب، يقول: لعلَّ الورقة تكون موضوعةً في غير موضِعها..

كان يبحثُ، ويَبحَثُ..

---

(١) وكُلُّها مَطبوعةٌ -الآن-.
والفضلُ لله -تعالى- أوَّلاً، ثُمَّ لشيخِنا الإمامِ -ثانياً-.

انتهى من كتب الحديث..!

(أريد أن أَبحث في كُتب التَّراجم)...

انتهى من كتب التَّراجم..

(أريد أن أبحث في كتب اللُّغة)..

في كتب الفقه...!!

حتَّى مَرَّ على مُحتويات المكتبة الظاهريَّة -المخطوطةِ -كلِّها-!!

لكنْ؛ لَمَّا مرَّ عليها -وهو يَبحثُ-؛ فُتح له بابٌ آخر مِن العِلم -كبيرٌ وعظيمٌ-...

قال: ما الذي صنعتُه وأنا أبحثُ؟!

-يحدِّث نفسَه-..

قال: لا بُد -إذَنْ- أنْ أرجعَ -مرَّة أخرى-؛ لِأُقيِّد الفوائدَ التي وَقَفْتُ عليها -أثناء بحثي عن الورقة الضَّائعة-!

(صَحيحٌ أنا أبحثُ عن ورقةٍ؛ لكنِّي وجدتُ فوائد عظيمةً -جدًّا-!)...

فرجع إلى كتب الحديث؛ فكان كُلَّما رَأَى حديثاً مرويًّا بالسَّند: كَتَبَهُ على ورقة خاصَّة.

وقد تعجَبُ إذا أخبرتُك أن هذه الأوراقَ محفوظةٌ -إلى الآن- عند الشَّيخ، وهي أوراقٌ لا يَكاد يجمعُها لونٌ، ولا حَجمٌ، ولا صِنفٌ، ولا نِظام!!

ورقةٌ كبيرة، ورقةٌ صغيرة، ورقةُ جريدة، ورقةُ (نتيجة -(رُوزنامة)[1] -كذا نحن نسمِّيها-، ورقة مدرسة، ورقة تابعة للمكتبة الظاهريَّة.. -وهكذا-...

أوراقٌ مجموعةٌ بغير ضابطٍ ولا رابطٍ!!

هذه إشارة إلى ذلك العيش الصَّعب الذي كان يعيشُه الشَّيخ

---

(١) وتُسمَّى في بعضِ البِلادِ -أيضاً-: (مُفكّرة)، وهي: الأوراقُ المجموعةُ بعددِ أيَّامِ السَّنَةِ، وفيها أسماءُ الأيَّام، وأرقام التَّواريخ لكلِّ يومٍ يومٍ -مِنها-.

وهي -أصلاً- كلمةٌ فارسيَّةٌ بمعنَى (السِّجِلّ) -كما في «المُعجَم الذهبيّ» (ص٣٠٢) -للدُّكتور التُّونجِيّ-.

الألْبانِي -في تلك الفترة الأولى-؛ إذ ليس عندَه المالُ الـذي يـستطيعُ أن يشتريَ به ورَقًا؛ فيُجمِّع الورقَ -من ها هُنا، ومِن هـا هُنـا-؛ ممّـا زادَه صبرًا على ما هو فيه من عِلم.

فبدأ يَجمع.. ويَجمع.. ويجمـع؛ فـانتهى بعـد شـهورٍ عديـدة، لا أستطيع أن أقول لك: ستَّة أشهر! -وهـي المـدَّة التـي أعطـاه إيَّاهـا الدُّكتور!-؛ بل قد يكونُ الأمرُ أكثرَ من ذلـك!! حتـى نـسيَ الـشَّيخ الألبانِي مرضَ عينِه -وهو يبحث-!!

يقولُ: كنتُ أصْـعَدُ عـلى الـسُّلَّمِ الخَشَبِيِّ لأبحـثَ في الحـديث؛ فأنسى نفسي واقِفاً عليه!! أقـفُ سـاعةً وسـاعتين وثلاثًـا، وأنـا عـلى السُّلَّم، وأنسى أن أرجعَ! أو أجلسَ على المكتب-وأنا أُقيِّد الفوائد-!!

حتى اجتمع له مِن الفوائد الحديثيَّة نحوٌ مـن أربعـين مجلَّـدًا! في كلِّ مجلَّد أربعمائة حديث مخرَّجة مِن-لا أقول: عشرات، ولا أقـول: مئات؛ بل أكاد أقولُ -الآلاف المؤلَّفة من الكُتـب؛ في الحـديث، وفي التَّراجم، وفي الرِّجـال، وفي التَّفـسير، وفي العقيـدة، وفي الفِقـه، وفي التَّاريخ...- وغير ذلك مِن فُنون العلم-.

وسمَّى الشَّيخ الألْبانِي ثَمَرَةَ هذا العمل: «مُعجم الحديث»[1].

يقول الشَّيخ الألْبانِي -عن كِتابه-هذا- كما سمعتُهُ منهُ غيرَ مَرَّةٍ-: (هذا الكتابُ كالنَّهر الذي أستمدُّ منهُ تخاريجي، ومؤلَّفاتي الأُخـرى، والعزوُ للكتُب والمصادر التي أرجع إليها).

بقيتْ فائدة -لها صِلَةٌ بهذا الموضوع-شيئًا ما-:

بعد تأليف الشَّيخ الألْبانِي لـ «مُعجـم الحـديث»، وبعـدَ فُقدانـه الورقةَ الضَّائعةَ مِن كتاب «ذمِّ الملاهي»-سِنينَ عَدَداً-، وبقدَرِ المَـولى -سُبحانَهُ- وحدَهُ- كُنتُ -ذات يـومٍ-في الـسُّعودية -في عُمـرة، أو حجٍّ-، وعادةً: أشتري بعضَ الـصُّحف، وهُنالِـك صـحيفةٌ اسـمُها «صحيفة المدينة»، فيها صفحة تُراثيَّة بعُنوان: «صفحة الـتُّراث»، إذا بأحدِ المحقِّقين[2] يجد نُسخةً كاملةً لـ«ذمِّ الملاهـي»[1]، ويُـصَوِّرُ -في

(١) وقد ذَكَرَهُ شيخُنا -وذَكَرَ وَصْفَهُ- هذا- في «إرواء الغليل» (٨/ ٣٠٨).
وفي «آداب الزّفاف» (ص٩٧) إشارةُ شيخِنا إلى أنَّ له كَلاماً عـلى بعـضِ الأحاديثِ في «مُعجَمِهِ» -هذا-.
فليسَ هو -فقط- مجرَّدَ فِهْرِس، أو نُصوص مجموعة -حَسْبُ-.
(٢) وذلك -كما أذكُـرُ- أثنـاء ترجمـةٍ منـه لـشيخِنا في الإجـازة العلّامـة المحدِّث الشيخ حمّاد الأنصاري -رَحِمَهُ اللهُ-.

(صفحة التُّراث) مِن (الصَّحيفة)-تلك (الورقةَ الضَّائعةَ)، ويقول: (هذه صورةُ الورقةِ الضَّائعة مِن كتاب «ذمِّ الملاهي» -نُسخة الظاهريَّة-)!!

فأخذتُها، وذهبتُ بها إلى شيخِنا -في مكتَبِهِ-؛ قلتُ له: أتَذكُر -يا شَيخنا- قصَّة الورقة الضَّائعة؟

قال: بلى!

قلتُ: هذه هي الورقة الضَّائعة!!

فضحك الشَّيخ، وسُرَّ بها سرورًا كبيرًا.

... فهذا شيءٌ مِن جَلَدِ الشَّيخ، واستفادتِه مِن المكتبة الظاهريَّة، لا يكادُ يُتخيَّل أن يكونَ هذا في إنسان في العصر الحديث!

لكن؛ هذا مِن عطاء الله -سبحانهُ وتعالى-، ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ ٱللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَآءُ﴾ -لا شكَّ-.



---

(١) وهي نُسخة مَكتبة (لا له لي) -التركيَّة- (برَقْم: ٣٦٦٤).

٥- أوَّل مُؤلَّفات الشيخ، وتحقيقاته

قَالَ : الشَّيخ الأَلْبَانِيُّ -رحمه الله- لم يؤلِّف إلا بعد أن تكوَّنَت عندَهُ حصيلةٌ عِلميَّة، أنا أُريد أن أقف مع أوَّل مؤلَّف للشيخ، ومع قصَّة هذا المؤلَّف؟

قُلْتُ : الشَّيخ له مؤلَّفان مَشهورٌ أنَّهما -كِلَيْهما- أوَّلُ مؤلَّفاته.

وأنا أقولُ: هذان المؤلَّفان أحدُهما: تحقيق، والآخر: تأليف.

وقد يكون التَّحقيقُ -في وجهةِ نظري- أسبقَ مِن التَّأليف؛ وهو:

❑ نسخُه، وتخريجُه، وتعليقُه، وضبطُه -بل شرحُه- لِكتابِ «المُغني عن حملِ الأسفارِ في الأسفارِ في تخريجِ ما في (الإحياءِ) مِن أخبار»[1].

---

(١) للحافظِ عبدِ الرَّحيم بن الحُسَين العراقيّ -المُتوفَّى سَنَةَ (٨٠٦هـ) -رحمه الله-.

و«الإحياء»: هو كتابُ «إحياء علومِ الدِّين»[(١)].

لكن؛ قد يقول قائلٌ، أو يسأل سائلٌ: ما الذي عرَّف هذا الفتى -يومَئِذٍ- بهذا الكِتاب؟!

الشَّيخ الألْبانِي -يَومَئِذٍ- كان يقرأ «مجلَّة المَنار» -هذه المجلَّةُ المصريَّةُ العظيمةُ -في أوائل هذا القرن-، التي كان يقومُ عليها -نشرًا، ومُتابعةً، وتصحيحًا، وإفتاءً، وتوزيعًا- رجلٌ واحدٌ!! وهو الأُستاذ الشَّيخ العلّامة مُحمَّد رشيد رِضا -رَحِمَهُ اللهُ- تعالى-.

وَأَنَا أَعْرِفُ -جَيِّداً- أَنَّ الأُسْتَاذَ مُحمَّد رشيد رِضا تكلَّم فيه بعضُ عُلماءِ أهل السُّنَّة -في هذا العصر-؛ لكنْ؛ أنا أعتقدُ أن كلامَهم ليس بِصواب!

وأنَّ الصَّوابَ في الشَّيخ مُحمَّد رشيد رضا: أنه مرَّ بمرحلتَين، وأنَّ المرحلةَ الأخيرةَ مِن حياتِه هي التي قرَّرها في كِتابِهِ: «تفسير المنار»

(١) لأبي حامِد الغَزالي -المُتوفَّى سَنَةَ (٥٠٥هـ) -رَحِمَهُ اللهُ-.

وقد كَتَبْتُ -مُنذُ نَحْوِ رُبْعِ قَرْنٍ- رِسالةً بعُنوان: «إحياء عُلوم الدِّين في ميزان العُلماءِ والمُؤرِّخين» -مَطبوعة-.

-وأنا قرأتُ ذلك عنهُ-؛ قال: في (١/ ٢٥٢-٢٥٣) -منهُ-:

«وأقولُ: أنا -مُؤلِّفُ هذا «التفسير»-: إنَّني -ولله الحمدُ- على طريقةِ السَّلَف، وهديهم، عليها أحيَا، وعليها أموت -إنْ شاءَ اللهُ -تعالى-.

وإنَّما أذكُرُ مِن كَلامِ شيخِنا [محمد عبدُه] ومِن كلامِ غيرِه، ومِن تلقاء نَفسِي بعضَ التَّأويلات[١]؛ لِمَا ثَبتَ عندِي -باختيارِي النَّاسَ- أنَّ ما انْتَشَرَ في الأُمَّةِ مِن نظريَّات الفَلاسِفَة، ومَذاهِب المُبتدِعة -المُتقدِّمين والمُتأخِّرين- جَعَلَ قَبُول مَذهب السَّلَف واعتقادَهُ يتوقَّفُ -في الغالِبِ- على تلقِّيهِ مِن الصِّغَر، بالبيانِ الصَّحيحِ، وتخطئة ما يُخالِفه، أو طُولِ مُمارَسَةِ الردِّ عليهِم.

ولا نَعرِفُ في كُتُبِ عُلماءِ السُّنَّةِ أنْفَعَ في الجَمْعِ بَيْنَ النَّقْلِ والعَقْلِ مِن كُتُبِ شَيْخَي الإسلام ابنِ تيميَّة، وابن القَيِّم-رحِمَهُما اللهُ-تعالى-.

وإنَّني أقولُ عن نَفسِي: إنَّني لمْ يطمئنَّ قَلْبِي بمَذهَبِ السَّلَف -تَفصيلاً- إلَّا بممارسةِ هذه الكُتُب...».

---

(١) ولعلَّ هذه -هَكَذَا- مِن بَقايا المرحلة الأولَى!

ثُمَّ قال:

«... وينبغِي أنْ تَعْلَمَ -أيُّها القارئ المُؤمِن- أنَّ مِن الخيرِ لك أنْ تَطْمَئِنَّ -قَلْباً- بمذهبِ السَّلَفِ، ولا تَحفِلَ بغيرِه.

فإنْ لمْ يَطْمَئنَّ قَلبُكَ إلّا بتأويلٍ يَرضاهُ أُسلوبُ اللُّغَةِ العربيَّةِ[1]؛ فلا حَرَجَ عليك؛ فإنَّ اللهَ لا يُكَلِّفُ نَفساً إلّا وُسْعَها، وأئمَّةُ عُلماءِ السَّلَفِ قد تأوَّلُوا بَعْضَ الظَّواهِرِ -كما فَعَلَ الإمامُ أحمدُ- وغيرُهُ- في آياتِ المَعِيَّةِ[2] - وآخَرُونَ في غيرِها-.

---

(١) فإنْ كانَ كذلك؛ فلا يُسَمَّى تأويلاً!

(٢) كمِثْلِ قولِهِ -تعالى-: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾[الحديد:٤].

والمُرادُ بهذه الآيةِ الكريمةِ: أنَّ اللهَ -تعالى- مَعَنا بعلمِهِ؛ فهو مُطَّلِعٌ على خَلْقِهِ، شهيدٌ عليهم، ومُهيمِنٌ، وعالمٌ بهم.

وهذه المَعِيَّةُ -هكذا-؛ مُبَيَّنَةٌ في قولِهِ -تعالى-: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[المجادلة:٧].

فاللهُ -سُبحانَهُ وتعالى- قد افْتَتَحَ الآيةَ بالعِلْمِ، وخَتَمَها بالعِلْمِ.

ولذلك؛ أجْمَعَ عُلماءُ الصَّحابةِ والتَّابعِين -الذين حُمِلَ عنهُم تفسيرُ القُرآنِ العَظِيمِ- على أنَّ تفسيرَ الآيةِ هو أنَّهُ -سُبحانَهُ-: معهُم بعلمِهِ. =

والذي عليكَ -قَبْلَ كُلِّ شيءٍ- أنْ تُوقِنَ بأَنَّ كلامَ الله -كُلّه- حقٌّ، وألّا تُؤَوِّلَ شيئاً منهُ بسوءِ القَصْدِ[1]، وكذا ما صحَّ عن رَسولِهِ ﷺ مِن أمْرِ الدِّين -بغيرِ شُبهةٍ-.

والتفسيرُ الموافقُ لِلُغَةِ العرَبِ لا يُسمَّى تأويلاً، وإنَّما يَجِبُ معهُ تنزيهُ الخالِقِ، وعدمُ تشبيهِ عالِمِ الغَيبِ بعالِمِ الشَّهادةِ -مِن كُلِّ وَجْهٍ-».

أقولُ:

هذا آخِرُ كَلامِهِ -رَحِمَهُ اللهُ-..

ثُمَّ؛ لنَفْرِضْ أنَّ عنده خَطَأً -ما- في مسألة كذا، أو تَوقُّفًا في مسألة كذا، أو مُخالَفةً في مسألة كذا..؛ لكنْ؛ أُصولُهُ أصولٌ صَحيحة؛ ليست أُصولَ العقلانيِّين، ولا الحَداثِيِّين، ولا المعتزِلة..

= وقد نَقَلَ الإجماعَ على ذلك: جماعةٌ مِن أهلِ العِلْمِ؛ منهُم ابنُ عبدِ البَرِّ في «التَّمهيد» (٧/ ١٣٨)، وأبو عَمْرو الطَّلَمَنْكِيّ -كما نَقَلَهُ -عنهُ- شيخُ الإسلام ابنُ تيميَّةَ- وأقرَّهُ -في «مجموع الفتاوَى» (٥/ ١٩٣، و٥١٩)، و(١١/ ٢٤٨-٢٥٠)، وابن القيِّم في «اجتماع الجيوش الإسلاميَّة» (ص٤٤).

(١) هذا شرطٌ غيرُ لازِم!
فالتَّأويلُ -كُلُّهُ- مَذمومٌ..

وإنِّي لَأَعْلَمُ -كَمَا قدَّمْتُ- أنَّ بعضَ المَشايخِ نَسَبُوه للمُعتزلة!!

وهذا خطأٌ!

وإنْ وَقَعَ له شيءٌ مِنْ ذلكَ؛ فإنَّ هذا كان في مرحلة -ما- أو توابِعِها-؛ تأثُّرًا بالأفغاني، ومَن حوله -مِثل مُحمَّد عبده-؛ لكنْ: في فترتِهِ الأخيرة -في الحقيقة- تغيَّر إيجابيًّا -جدًّا-.

والنَّاظرُ في فتاوى «المنار»؛ يرى كم هي دقيقةٌ وعميقةٌ في عُمومِ مَسائلِ موضوع التَّوحيدِ والسُّنَّة- وعلى منهجِ السَّلَف-فُروعاً وَأُصُولاً-.

لكنْ؛ لا يخفَى على أحدٍ أن تلك الفترةَ الزَّمانيَّةَ -في عَهْدِهِ- كانت فترةً مُغلَقة؛ ليست -كما هي بعد ذلك بعُقود-، وكما هو الحالُ -الآن-وَالحَمْدُ لله- وقد انتشرت السُّنَّة، وكتبُ السُّنَّة، وأهل السُّنَّة -بصورةٍ عظيمة-وعظيمةٍ جدًّا-.

فالشَّيخ الألبانِي كان قد قرأ في «مجلة المنار» بعضًا من المقالاتِ التي كتبَها الأُستاذُ مُحمَّد رشيد رِضا حَولَ كتابِ «المُغْنِي عن حمل الأسفار في الأسفار» -ذاك-؛ فصار يبحثُ عنه.

فَوجد نُسخةً مَطبوعةً -مِنهُ- في «المكتبة العربيَّة» -لأحمد عُبيد[1]- في دمشق -مِن أشهر المكتبات-؛ لكنْ... لم يكن معه مالٌ ليشتري الكِتاب!

فاستأجر الكِتاب استِئجارًا، ونسخَه بيدِه!

نحن -الآن- إذا وجدنا كتابًا ليس عندنا؛ نُصوِّره! ندفعُ ثَمَنَهُ، نَستعيرُهُ... وانتهت المشكلة!

أمَّا الشَّيخ الألْبانِي -في ذلك الوقت-وقد كان شابًّا، فَتِيًّا، قويًّا، مُقبِلًا على العلم، ماضيًا بثباتٍ-؛ فقد نَسخَه بيدِه...

وليسَ كذلك -فقط-؛ بل علَّقَ عليه، وخرَّجَ نُصوصَهُ، وشَرَحَهُ...

وأنا رأيتُ الكِتاب -بخطِّهِ-، وتأمَّلْتُهُ، وتفحَّصتُه..

ولا أكادُ أُبالِغ لو قلتُ: لو نظرتَ في الكِتاب -مِن جَمالِ الخطّ،

(١) وهو مِن كِبارِ الكُتُبِيِّين في دِمَشْق -يومَئذٍ-.
انظُر-حَوْلَهُ-: «نَموذج مِن الأعمالِ الخيريَّة» (ص٩٧) -لمحمد مُنير الدِّمشقي-.

وحُسْنِ الضَّبْط[١]-: تظنُّه مطبوعًا!! مع أَنَّهُ بخطِّه!! لأنكَ لا ترى انحِرافًا عن السَّطر -ولو قَليلاً-! ولا ترى في زوايا الصَّفحة إزاحةً -ذات الشِّمال وذات اليمين -ولو يَسيراً-!

كلُّه منضبطٌ، وكُلُّه مرتَّبٌ!

المتن بخطّ، والحاشية بخطٍّ مِن حَجْمٍ آخَر!

وخطُّ الحاشية دقيقٌ جدًّا؛ تَضَمَّنَ نُقولاً عن كتب الحديث، نُقولاً عن كتب اللُّغة، نُقولاً عن كتب التَّفسير، في أربعة مجلدات، في أكثر من ألفين وخمسمائة صفحة!!

فهذا أوَّلُ عمل عِلمي يقوم به الشَّيخ الألْبانِي -في باب التَّحقيق-.

□ أمَّا في باب التَّأليف؛ فهو كتابه: «تحذير السَّاجد مِن اتِّخاذ القبور مساجد[٢]».

---

(١) وعلى وِزانِ هذا الكلامِ؛ كان شيخُنا -في آخِرِ سِنِيِّ عُمُرِهِ- يَقولُ عن خطِّهِ -بَعْدَ تغيُّرِهِ بسببِ الوَهَن، والضَّعْف -مُداعِباً-: (عِندِي خَطّ، كَخَبْطِ البَطّ في الشَّطّ)!!

(٢) وقد أشارَ إليه شيخُنا في «السلسلة الصحيحة» (٧/ ١/ ص٦١٦)=

وسببُ تأليف هذا الكِتاب -أيضًا-: مسألةٌ أخرى- كانت بينه وبين والِده -رَحِمَهُ اللهُ- تَعالَى- وهي: مسألةُ الصَّلاةِ في المسجدِ المَبنيِّ على قَبْرٍ!

فلمَّا قرأ والدُه ما في هذا الكِتاب مِن نُقولٍ عن علماء المذاهبِ الأربعة، وأقوال الأئمَّة الأربعة، وعُلماء التَّفسير، وعلماء الحديث، والرَّد على الشُّبهات: اقتنع بِقَول ولَدِه -هذا الشَّابِّ المُقبِل على

=-أثناءَ حِكايتِهِ عن نَفسِهِ أخبارَ نَشْأتِهِ في دِمَشق- كَمَا نَقَلْنَا كَلامَهُ -مُطَوَّلاً- فِي أَوَائِلِ كِتَابِنا -هَذَا-:

«.. كما حذَّرْتُ النّاسَ مِن بناءِ المساجدِ على القُبورِ -والصَّلاة-، وألَّفْتُ في ذلك كِتابي «تحذير السَّاجِد مِن اتِّخاذ القُبور مَساجد».

وفاجأتُ قَومِي، وبنِي وَطَنِي -الجديدِ- بما لمْ يَسْمَعُوا مِن قَبْل.

وتَرَكْتُ الصَّلاةَ في المسجدِ الأُمَويِّ -في الوقتِ الذي كان يَقصِدُهُ (بعض أقارِبي)؛ لأنَّ قَبْرَ يَحيَى فيه -كما يَزعُمون!-.

ولقيتُ في سبيلِ ذلك -مِن الأقارِبِ والأباعِدِ- ما يَلْقاهُ كُلُّ داعيةٍ للحقِّ، لا تأخُذُهُ في الله لومةُ لائمٍ..».

وَلاَ أَظُنُّهُ قَصَدَ بِـ (بَعْض أَقَارِبِي) -هُنَا- إِلاَّ وَالِدَهُ -رَحِمَهُما اللهُ-!

العِلم، الذي ليس عندَه إلا الدَّليل، وليس عنده إلا الحُجة، والبُرهان -أثناءَ المناقشة- دُونَ الأقاويل-...

فكتاب «تحذير السَّاجد» هو أوَّل كتاب ألَّفه الشَّيخ الألْبانِي -في حياتِهِ-.

ثم طُبع -والحمدُ لله-في حياته- طبعاتٍ كثيرة -وكثيرة جدًّا-.



٦- أقربُ أعمال الشيخ -العلمية- إلى قَلبِه

قَالَ: لا شك أن مؤلَّفات الشَّيخ كثيرة ومُفيدة؛ فنُريد أن نتعرَّف إلى أهمِّ مؤلَّفات الشَّيخ -لا أقول: كل المؤلَّفات-؛ إنما أهمُّ مؤلَّفات الشَّيخ -وإن كانت كلُّها مُهمَّةً-.

قُلْتُ: أنا أظنُّ أن أقربَ مؤلَّفاتِ الشَّيخ الألباني إلى قلبِه؛ ثلاثةٌ:

* «السِّلسِلتان» -«الصَّحيحَة»، و«الضَّعيفة»-.

وحُقَّ لنا أن نُسَمِّيَهما: «السِّلسِلتين الذَّهبيَّتين».

* وكِتابُ «إِرواء الغليل».

* وكتابُ «صِفة صلاة النَّبي ﷺ» -بِمقدِّمته البديعة الماتِعة المَنهجيَّة، التي هدَى اللهُ بها خلائقَ مِن النَّاس-.

وأنا أقولُ -ولعلَّ هذا مما لا يُعرف-:

هذا الكِتابُ هو أوَّلُ كتابٍ أدخلتُه مَكتبتي -بعد كتاب الله-تَبارك وتَعالى-، وذلك قَبْلَ نَحوِ ثُلُثِ قَرْنٍ مِن الزَّمن-.

وقد استفدتُ منه -والحمدُ لله ربِّ العالَمين- فوائدَ جُلَّى في منهجيَّة تعظيمِ الكِتاب والسُّنَّة، ومنهجيَّة الأئمَّة الأربعة -رحمهُم اللهُ- في تقديم الكِتاب والسُّنَّة على أقوالِ أنفُسِهِم.

مِن ذلك: قولُهُم -جَميعاً-: «إذا صحَّ الحديث؛ فهو مذهبي»[1]..

إلى آخر تِلكُمُ النُّقولات البديعة التي نقلها أُستاذُنا الشَّيخ الألْبانِي في مقدمة الكِتاب.

فهذه الكتبُ الأربعةُ -ولا أقول: الثَّلاثة-؛ لأن «السِّلسِلتين» جعلناهما كأنَّهما شيء واحد-: هي أقرب كُتب الشَّيخ إلى قلبِه، وهي أنفع كُتُبه، وأكثرُها انتِشارًا -والفضلُ لله -تعالى-.

وكتابُ «إِرواء الغَليل» قد يكون له مَزيَّةٌ خاصَّة؛ لأنَّه كان بوصيَّة مِن الشَّيخ عبد العزيز بن باز[2] -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تَعالى-.

وقد كان التَّواصُلُ بين هذَيْن العالِمين تواصلًا كبيرًا؛ يستحقُّ أن نقفَ عنده وقفةً، بل وَقَفاتٍ..

---

(١) مُقدِّمَة «صِفَة الصَّلاة» (ص٤٦-٥٠).

وانظُر: «المجموع» (١/ ٩٢) -للإمامِ النَّوَوِيِّ-، و«مجموعة الرَّسائل المُنيريَّة» (٣/ ٩٨-١١٤).

(٢) انظُر مقدِّمة «إرواء الغليل» (١/ ٣).

٧- ما لم يُطبَع من كُتب الشيخ الألباني

قَالَ: هل هناك للشَّيخ كتبٌ لم تُطبع -إلى الآن-؟

قُلْتُ: نَعَم؛ لكنْ؛ يسيرة.

مثلًا: «التَّعليق الرَّغيب على صحيح التَّرغيب والتَّرهيب» -في سَبْعَةِ مُجلَّدات- وهو الآن على وَشْك[1] أن يَخرج-؛ فقد هُيِّئ للطِّباعة.

مثلًا: «المُغْنِي عن حَمل الأسفار في الأسفار...»: لم يُطبع.

«الرَّوض النَّضير في ترتيبِ وتخريج المعجم الطبراني الصَّغير»[2]: لم يُطبع.

والشَّيخ يعزو -كَثِيراً جِدًّا- مِئَاتِ المَرَّات- إلى «الرَّوْض النَّضِير..»، ويستفيد منه.

---

(١) ومَن يُحرِّكُ (الشِّين)؛ فقد أخطأَ!

(٢) وَفِي «سِلسلَة الأَحادِيث الضَّعِيفة» (١١/ ٧٩٠) كَلِمَةٌ مُوجَزَةٌ عَن هَذَا الكِتَاب.

وأنا رأيتُ إضافاتٍ وتعليقاتٍ -كثيرةً- بِخطِّ الشَّيخ -عليه- آخِرُها فِي أُخْرَيَاتِ حَيَاتِه-، مع أنَّ هذا الكتاب -أيضًا- يَحِقُّ أن يُقال -عنهُ-: مِن أوَّل مؤلَّفات الشَّيخ الألْبانِي.

وبالمناسبة: «الرَّوض النَّضير»: يعزو إليه شَيْخُنا بالرَّقم كثيرًا -وكثيرًا جدًّا-، مع أنَّه-أيضًا- بِذَاكَ الخطِّ الدَّقيق -الذي وصفته لك؛ كأنَّه طِباعة- وهو مجلَّد تَجليداً مُتْقَناً في جُزْءَين-، ومُجَلِّدُهُ -آنذاك- هو شَقيقُ شيخِنا..

وشقيقُ الشَّيخ الألْبانِي -المُجَلِّدُ- اسمُهُ: (مُحَمَّد مَنصور) -وكُنيتُهُ: أبو جَعْفَر-: كان مُجَلِّدًا مَشهوراً -في دِمَشْق-.

وقد رأيتُ له استفتاءً يَستفتي فيه الشَّيخ محمَّد رشيد رِضا[1] -رَحِمَهُ اللهُ- عن التَّجليد، وأحكام التَّجليد، وتذهيب التَّجليد -وما أشبه-.

... وفي آخِرِ الأسئلةِ قولُ (أبي جَعْفَر) -مُخاطِباً الشيخَ رشيداً-: «ولمْ نَرَ أحداً نَعتمِدُ -بعدَ الله -تعالى- إلّا جَنابَكُم..».

---

(١) «مجلَّة المَنار» (٣٥/ ١٣٤).

أيضًا؛ مِن الكتب -التي لمْ تُطبَعْ-: ردٌّ في الانتِصار لِلسُّنَّةِ، وردٌّ على العقلانيِّين -مِن بَعضِ جَهَلَةِ اللُّبنانيِّين!- لا أريد أن أذكر اسمَه!-، كَتَب مقالاتٍ في بعضِ الجرائد الأردنيَّة في (موازينِ القُرآن والسُّنَّة)، وطَعَنَ في البُخاري ومُسلم!!

فكتب الشَّيخ الألْبانِي مجلَّدًا كاملاً في الرَّدِّ عليه.

وقد بدأت بعضُ الجرائد الأُردنيَّة تَنشر لِلشَّيخِ الألبانيِّ عدداً مِن الحَلْقات في الرَّدِّ على هذا اللُّبناني؛ فنَشرَت -فيما أظنُّ- ثلاث حَلْقات، أو أربع حَلْقات، ثم توقَّفَتْ!

لكنَّ الشَّيخ الألْبانِي -رَحِمَهُ اللهُ- لم يتوقَّف؛ حتى انتهى مِن تأليف الكِتاب -كاملًا- ولله الحمدُ-.

هُنالِك -أيضاً- كتابُ «تيسير انتِفاع الخِلَّان بثِقات ابنِ حبَّان»[1]؛ هذا الكتاب -كذلك- مِن أواخر كُتب الشَّيخ الألبانِي

---

(١) قال شيخُنا في «ضعيف سُنَن أبي داود» (٢/ ٤٤٦): «ولمْ يتمَّ تأليفُهُ -بَعْدُ-».

وقال في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (١٢/ ١١١١): «يَسَّرَ اللهُ لي إتمامَهُ -بِمَنِّهِ وكَرَمِهِ-». =

التي رتَّب فيها «ثقات ابن حبَّان» ترتيبًا على الحروف الهجائيَّة، وضبَطها، وحدَّدَ طبقاتِها، وخرَّج أحاديثَها، وأعطى رأيَهُ فيها[1]...

فهذا الكتابُ يُعَدُّ مِن أفراد كتب تراجم الرِّجال -في هذا العصر-؛ بل: أنا -شخصيًّا-الآن- لا أعلمُ أن للشَّيخ الألباني كتابًا مُفْرَداً في علم الرِّجال إلا هذا الكِتاب.

و-أيضًا- هنالك كتابٌ -آخر- لِلشَّيخِ الألبانيِّ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في بعضِ المسائل العلميَّة وهو: كتاب «الحجِّ الكبير».

وهو مِن الكتب التي ألَّفها الشَّيخ الألبانِي؛ لكنْ؛ أنا نظرتُ في الكِتاب؛ فكأنَّ الكِتاب مُسوَّدة؛ يعني: مِن الصَّعْب -جدًّا- أن يَخرجَ لِلنَّشْرِ إلا بِمزيدٍ مِن الصَّبر، والعناء، والاعتِناء[2].

ولعلَّ الله يُيسِّر ذلك -بإذن الله -تعالى-.

= ووَصَفَهُ -فيها- (١١/ ٧٥): «كِتابي الجديد».

وقال -فيها- (١٢/ ٤٨٩) -أيضاً-: «وهو تَحت التَّأليف».

(١) انظُر مُلَخَّصاً لِعَمَلِ شيخِنا فيه: في تعليقٍ مِنهُ بقلَمِهِ في «صحيح موارد الظَّمآن» (١/ ١٨).

(٢) انظُر كتابي «مَعَ شيخِنا ناصر السُّنَّة والدِّين في شُهورِ حَياتِهِ الأخيرة..» (ص١٠٠، ١٠١، ١٢٦-ط٢).

٨- حولَ (فقه الواقع)!

قَالَ: هُنالِك بعضُ المسائلِ يَخرج بها بعضُ النَّاس -مِن حينٍ إلى آخَر- على الشَّيخ -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

من ضمنِ هذه المسائل -التي نَحتاجُ أن نقفَ إليها-: مسألة (فِقه الواقِع)!

ومنهم مَن يتجرَّأ على الشَّيخ في مسألة (فِقه الواقِع) -مع أن للشيخِ كِتاباً في مسألة (فِقه الواقِع)-؛ فنُريد أن نتكلَّم عن (فِقه الواقِع) -عند الشَّيخ الألْبانِي -الله يرحمه-.

قُلْتُ: الشَّيخ الألْبانِي -في موضوع (فِقه الواقِع)- سارَ على طريقِ العُلماء السَّابقين.

فالإمامُ ابن القيِّم في كِتابِهِ «الطُّرق الحُكميَّة»[1] (ص٤) يُشير إلى

---

(١) وهذا جُزْءٌ مِن كلامِهِ -فِيهِ- قال -رحمهُ اللهُ-:

«.. فَهَا هُنَا نَوْعَانِ مِنْ الْفِقْهِ، لَا بُدَّ لِلْحَاكِمِ مِنْهُمَا: =

فِقه الواقِعِ، وكذا في كِتابِهِ «بـدائع الفوائـد» (٣/ ١٠٣٦)، و«إعـلام المُوقِّعِين» (١/ ٦٩).

وكَلِمةُ (فِقه الواقِعِ) -عند العُلماء- ليست ككَلِمة (فِقه الواقِـعِ) المُعاصِرة -عند الدُّعاة-!

كَلِمةُ (فِقه الواقِعِ) عند العُلماء: أشبهُ ما تكون: صـورةً مِـن صُـوَر تِلكم القاعِدة الأصوليَّة المشهورة: (الحُكم على الشَّيء فرعٌ عن تصوُّره) [١]؛ هذا هو (فِقهُ الواقِعِ)؛ أي: فقهُ واقع الأشياء، ومعرفةُ أحكامِها.

لكنْ؛ أَخَذَ (فِقه الواقِعِ) -في هذا الزَّمان- منحًى آخـر! وبُعـدًا

= - فِقْهٌ فِي أَحْكَامِ الْحَوَادِثِ الْكُلِّيَّةِ.

- وَفِقْهٌ فِي نَفْسِ الْوَاقِعِ وَأَحْوَالِ النَّاسِ؛ يُمَيِّزُ بِهِ بَيْنَ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ، وَالْمُحِقِّ وَالْمُبْطِلِ، ثُمَّ يُطَابِقُ بَيْنَ هَذَا وَهَذَا؛ فَيُعْطِي الْوَاقِعَ حُكْمَهُ مِنَ الْوَاجِبِ، وَلَا يَجْعَلُ الْوَاجِبَ مُخَالِفًا لِلْوَاقِعِ.

وَمَنْ لَهُ ذَوْقٌ فِي الشَّرِيعَةِ، وَاطِّلَاعٌ عَلَى كَمَالَاتِهَا، وَتَضَمُّنِهَا لِغَايَةِ مَصَالِحِ الْعِبَادِ فِي الْمَعَاشِ وَالْمَعَادِ، وَمَجِيئِهَا بِغَايَةِ الْعَدْلِ -الَّذِي يَسَعُ الْخَلَائِقَ، وَأَنَّهُ لَا عَدْلَ فَوْقَ عَدْلِهَا، وَلَا مَصْلَحَةَ فَوْقَ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْمَصَالِحِ-: تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّ السِّيَاسَةَ الْعَادِلَةَ جُزْءٌ مِنْ أَجْزَائِهَا، وَفَرْعٌ مِنْ فُرُوعِهَا، وَأَنَّ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِمَقَاصِدِهَا وَوَضْعِهَا -وَحَسُنَ فَهْمُهُ فِيهَا-: لَمْ يَحْتَجْ مَعَهَا إِلَى سِيَاسَةٍ غَيْرِهَا -أَلْبَتَّةَ-...».

(١) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيميَّة» (٦/ ٢٩٥)، و(١٤/ ٥٧).

آخر! ومعنًى آخر! وهو: تتبُّع السِّياسَة! ونشرات الأخبار، ومذكَّرات السياسيِّين، والتَّحليلات السِّياسيَّة -وما أشبه ذلك-!

وقد كان لِلشَّيخِ الألبانيِّ -في بعضِ مجَالِسِهِ- (سؤالٌ وجواب حول فِقه الواقِع) -مُطوَّل-، والحمدُ لله أني استشرتُ الشَّيخ الألْبانِي -يومَذاك- أن أخرِجَه رسالةً؛ فأخرجتُه مَطبوعاً في رسالة لطيفةٍ بعنوان: «سؤال وجواب حول فِقه الواقع» -مَنسوباً له -رَحِمَهُ اللهُ-.

وقد اعتنيتُ بها، وَأَطْلَعْتُ الشَّيخ عَلَيْهَا -في حياتِه-؛ فأقرَّها، وكتبَ لها مُقدِّمة وجيزة يُثني فيها-مُقِرًّا- على ما انتهيتُ إليه في هذه الرِّسالة[1].

خُلاصةُ هذه الرِّسالة: أنَّ إشغالَ النَّاس بالسِّياسَة، وبأخبار السِّياسَة؛ ليس هو المطلوبَ منهم!

---

(١) وقد قالَ -في مُقدِّمَتِها- (ص٢٦):

«وقد قامَ أَخُونَا الفاضِل علي بن حسن -وفَّقَهُ اللهُ لِـمَراضِيه- بتهيِئَةِ هذه الرِّسالةِ للنَّشْرِ، وإعدادِها للطَّبع، ثُمَّ نَسَخَها -بَعْدُ- بيدِهِ، وضَبط نصَّها، وقدَّم لها؛ فجَزاهُ اللهُ خيراً.

فاللهَ أسألُ أنْ يَنْفَعَ بهذه الرِّسالةِ المُختصَرَة قارِئيها، وأنْ يُفيدَ بها طالِبِيها، إنَّهُ سَميعٌ مُجيب».

السِّياسَةُ بابٌ من أبوابٍ كثيرة؛ لها أهلُها، ولها مَن يتصدَّى لها، ولها ضوابطُها...

فأن نشغلَ عامَّةَ النَّاسِ بالسِّياسَة، والأخبار السِّياسيَّة، والحوادث السِّياسيَّة، وأن نصرِفَهم عما هو أهمُّ إليهم؛ مِن عبادةِ الله، وتوحيدِ الله: هذا خلافُ أحكام الشَّرع -كِتاباً وسُنَّةً-...

فكأنَّ أُولئكَ الدُّعاة -الذين يَجتهِدون في التَّركيز على هذه القضايا -التي يُسمُّونها: فِقه الواقِع!-: يُطبِّقون معنًى مِن معاني قولِ الله -تبارَك وتَعالى-: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة:٦١].

وأنا أذكُر -جيِّدًا- أن موضوع (فِقه الواقِع) -بصورتِهِ المُعاصِرَة!- انتشر -أوَّلَ ما انتشر- في أعقاب حرب الخليجِ[1]؛ لَمَّا خرج بعضُ الدُّعاة، وبَدؤُوا يتكلَّمون بهذا؛ حتّى انصرف الشَّبابُ إلى هذا الأمر -بِالكُلِّيَّةِ- وللأسف-!

أنا أقولُ كَلِمة سريعة -جدًّا- هُنا-:

---

(١) عند احتِلالِ دَولةُ (العِراق)، دَولةَ (الكُويت).

إنَّ ذلك الوقتَ كان برزخًا في الدَّعوة السلفيَّة -خُصوصاً- في العالَم -كلِّه-؛ حيثُ أصبح -هُنالِك- فجوةٌ بين العُلماء وبين النَّاس -منذُ ذلك الوقت الذي خرجَ به مَن خرج بموضوع (فِقه الواقِع)، والتَّحليلات السِّياسيَّة!

طبعًا؛ نحن لا نُنكر السِّياسَة؛ لكنْ: نتكلَّم عن الغُلوّ فِي العَمَلِ السِّياسِيِّ الذي يُمارَس في دُنيا النَّاس -اليومَ- مُلْحَقاً بالدِّين، وباسمِ (الدِّين)، وليس هو مِن الدِّين في شيءٍ!

والحقيقةُ؛ أنَّنَا لا نُجيزُ لأيِّ أحدٍ -كان- أنْ يتكلَّم في السِّياسَة -الشرعيَّة- طَبعاً- دون أن يَعرف أصولَ الشَّريعة، ويَفْقَهَها؟!

ولفظُ «السِّياسَة» -أصلًا- لفظٌ عربيٌّ[1]؛ فالنَّبي -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام- يقول: «**إنَّ بني إسرائيلَ كانت تَسُوسُهُم الأنبياءُ...**»[2]؛ فهي مِن فِعْلِ: (ساسَ، يسُوسُ: سِياسَةً).

(١) انظُر: «خزانة الأدب» (٧/ ٦٤) -للردِّ على مَن زَعَمَ أنَّها كلمةٌ أعجميَّةٌ-!

(٢) رواهُ البخاريُّ (٣٤٥٥)، ومُسلمٌ (١٨٤٢) عن أبي هُريرةَ.

لكنْ؛ كاصطِلاح: ذَكر المقريزي[١]: (أنَّ السِّياسَة: هي القانون الموضوع لرعاية الآداب، والمصالح، وانتِظام الأحوال).

ولا رعايةَ لشؤون الأُمَّة -في ذلك- إلا بالكِتاب والسُّنَّة.

وهما الأصلان اللَّذان فيهِما النجاحُ، والنَّجاةُ...

وقد أَلَّف عُلماءُ الإسلامِ في السِّياسَة الشرعية كُتُباً عِدَّةً؛ مِثل:

«السِّياسة الشَّرعيَّة» -لشيخ الإسلام-، و«الطرق الحُكمية» -لابنِ القَيِّم-، و«الولايات السُّلطانيَّة» -لابنِ أبي يَعْلَى، وكذا للماوَرْدِيِّ[٢]-.

---

(١) في «المَواعِظ والاعتِبار بذِكر الخُطَط والآثار» (٣/ ٣٨٣).

(٢) وكُلُّها مَطبوعةٌ.

وأَلَّفَ مِن المُعاصِرين -في ذلك-: الشيخ عبد الرحمن السعدي، والشّيخ عبد الوهّاب خَلّاف -وآخَرُون-.

٩- حول (السياسة)!

قَالَ: لكنْ؛ كانت هناك عبارةٌ تُنقَل عن الشَّيخ: مِن السِّياسَة: تركُ السِّياسَة!

قُلْتُ: نعم؛ ولكنْ؛ بعضُ النَّاسِ -وللأسَفِ- فسَّرها تفسيرًا سلبيًّا على معنَى ما يقولُه غيرُ المسلمين: (دعْ ما لِقَيصر لِقيصر، وما لله لله)!

فهذا كلامٌ بَاطِلٌ -جِدًّا-، غيرُ صَحيح!

والشَّيخ الألْبانِي كأَنَّهُ يقولُ -في معنَى ومقصود كلمتِهِ -هذه-: من السِّياسَة الشرعيَّة تركُ السِّياسَة غير الشَّرعيَّة.

والسِّياسَةُ الشرعيَّةُ -في ظَرف المسلمين الحالي-العَسِر-[1] لا

(١) وَلاَ يَفْرَحُ (النَّاسُ!) -عُمُوماً، وَخُصُوصاً-كَثِيراً!!- بِمَا جَرَى وَيَجْرِي مِنْ (ثَوْرَاتٍ) -مَزْعُومَة- فِي كَثِيرٍ مِن بِلاَدِ الْمُسْلِمِين -الْيَوْمَ- أَفْقَدَتْ عُمُومَ الْمُسْلِمِين -فِي بُلْدَانِهِم- أَمْنَهُم وَأَمَانَهُم- وَنَحْنُ فِي الرُّبْعِ الأَوَّلِ مِنْ سَنَةِ (٢٠١١م)؛ فَإِنَّهُ «مَا مِنْ عَامٍ إِلاَّ وَالَّذِي بَعْدَهُ شَرٌّ مِنْهُ؛ حَتَّى تَلْقَوْا رَبَّكُم»=

تأذنُ لهم -شرعًا، ولا واقعًا-؛ إلا بِالدَّعوة إلى الكِتاب والسُّنَّة، وحثِّ النَّاس عليهما، ودعوة النَّاس إليهما؛ اعتمادًا على مثل قولِ الله -تَبارك وتعالى-: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [الرعد:١١].

بل الشَّيخ الألْبانِي كثيراً ما كان يقولُ: (السَّعيد من وُعظ بغيره) -وهي أثرٌ عن ابن مسعودٍ-رضيَ اللهُ عنهُ-[1].

هكذا كانت نظرةُ الشَّيخ الألباني لأحوالِ المُسلمِين؛ نظرةً علميَّةً شرعيَّةً -من جهةٍ-، ونظرةً واقعيَّةً حاليَّةً -مِن جهة أخرى-.

وللأسف؛ قلَّ مَن يستطيعُ ضبطَ هاتَين النَّظرتَين؛ ليخرجَ بنتيجة صَحيحة تَملأُ القَلْبَ والعَيْنَ...

قَالَ: لكنْ؛ ليس معنى كلام الشَّيخ: أنْ نترُكَ أمورَ المسلمين!

=-رَوَاهُ البُخَارِيُّ (٧٠٦٨)، وَاللَّفْظُ لِلتِّرْمِذِيِّ (٢٢٠٦) -عَنْ أَنَس-.

و: ﴿فَسَتَذۡكُرُونَ مَآ أَقُولُ لَكُمۡۚ وَأُفَوِّضُ أَمۡرِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ -جَلَّ فِي عُلاه-..

ثُمَّ كَتَبْتُ رسالةً مُفردةً في ذلك -وطُبِعَت- بعُنوان: «الدَّعوة السلفيَّة الهادية، وموقفُها مِن الفِتَن العصريَّة الجارية، وبيان الأسباب الشرعيَّة الواقية».

(١) «صحيح مُسلم» (٢٦٤٥).

وأن لا نهتمَّ بأمور المسلمين -في مختلف البُلدان، وواقِع المسلمين-!!

قُلْتُ: بالعكس؛ ففي «سنن التِّرمذي»[1]: عن عُمَر بن الخطّاب، قال: كان رسولُ الله ﷺ يَسْمُرُ مع أبي بَكْرٍ في الأمرِ مِن أُمورِ المُسلِمين -وأنا معهُما-.

حِيَاطَةً، وَرِعايَةً...

والمُسْتَنْكَرُ مِن ذلك -كُلِّهِ-: هو: الغُلوُّ والزِّيادة، والدُّخولُ فيما لا فائدةَ منه! ولا مصلحة راجحة -فيه-!

---

(١) (برَقْم: ١٦٩).

ورواهُ أحمدُ (١٧٥)، وابنُ أبي شَيبةَ (٦٦٨٩)، وابنُ خُزَيْمَةَ (١١٥٦)، وابنُ حِبَّان (٢٠٣٤).

وصحَّحَهُ شيخُنا في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٧٨١).

قلتُ:

وهذا الحديثُ -صِحَّةً، ودِلالةً- يُغْنِي عن حديث: «مَن لمْ يهتمَّ لِأمرِ المُسلِمين؛ فليس منهُم» -المشهور -جدًّا- على الألسِنَةِ!

وقد رواهُ الطَّبرانيُّ في «المُعجَم الأوسط» (٤٧١) عن أبي ذَرّ.

وضعَّفَهُ -جدًّا- شيخُنا في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣١٠).

وأنا أذكر لك مِثالَين:

* أنـا أعلـم -جيِّدًا- أن أُستاذَنا الألبـانِي كـان يقـرأ صـحيفةً أسبوعيَّة؛ يقرؤُها في يومِ صُدورِها؛ ليعرفَ أخبارَ الأُسبوعِ.

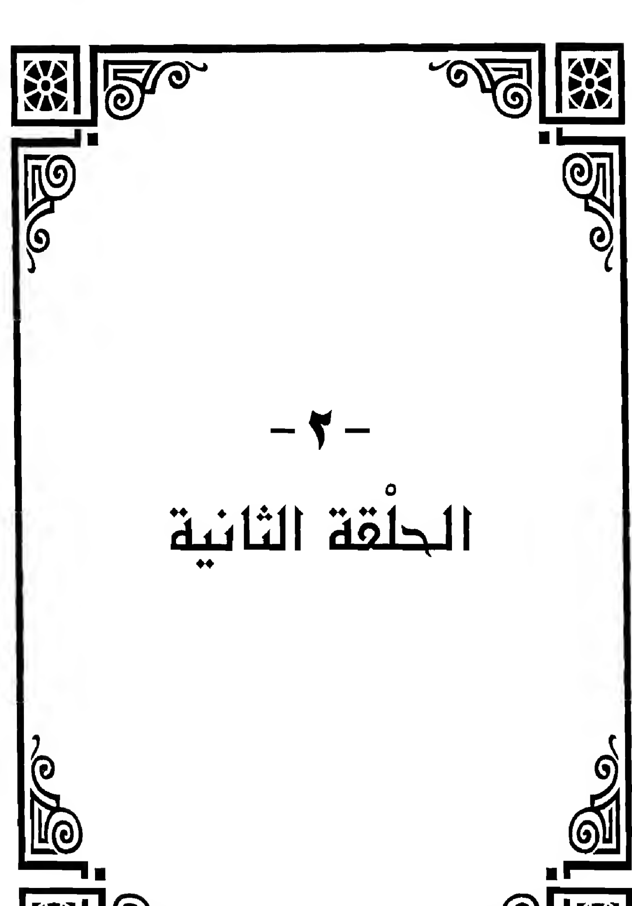
* وأنا أعرفُ -أَيْضاً- عن الشَّيخ الألْبانِي أنَّهُ في ساعاتِ راحتِـه -مِـن طعـامٍ، أو شرابٍ-: كـان يفـتح عـلى نـشراتِ الأخبـار -في الإذاعةِ-.

فهذه صفحةٌ مِن حياتِهِ -رَحِمَهُ اللهُ- قد لا يعرفُها كثيرٌ مـن النَّـاس؛ ظانِّينَ -ظَنَّ السَّوْء!-، وأن الشَّيخ الألْبانِي يضعُ رأسَـه في الكِتـاب، ولا ينتبِهُ -إلى غيرِ ذلك-!!

فهذا -واللـهِ- غيرُ صَحيح!

فالشَّيخ الألْبانِي كان يعـيشُ واقعَـه العِلمـيَّ الـدَّعويَّ المنهجـيَّ -الذي انتهى إليه- بسببِ صِحَّةِ نظرتِه لِفقه الواقِعِ- بصورةٍ شرعيَّة مُنضبِطَةٍ؛ ليست بصورة صِبيانيَّة! ليست بصورة استِفزازيَّة! ليـست بصورةٍ منقوصَة! ليست بصورةٍ ذات جانبٍ واحـد -فقـط-؛ وإنَّـما بصورةٍ فيها نظرٌ شاملٌ -مُستوعِبٌ- من جميع الجوانب[1].

(١) وهذه نهايةُ (الحَلْقَة الأُولَى).



- ٢ -

الحلْقة الثانية

١٠- هل الشيخُ مُتَسَاهِلٌ في تحسين الأحاديث؟

مِـن ضـمن المسائلِ التـي تُثـارُ -مـن حـينٍ إلى آخـر-: اتِّهـامُ (بعضِهِم) الشَّيخَ -في تخريجِ الأحاديث- بالتَّساهل!

حتَّى ادَّعَى بعضُهم قاعدةً -باطِلَةً-: (كـل الأحادِيـث التـي في «سلسلـة الأحاديـث الـضَّعيفة» ضَـعيفةٌ؛ أمَّـا التـي في «سلـسلة الأحاديث الـصَّحيحَة؛ فـلا»؛ مُعَلِّـلاً دَعـواهُ: أنَّ منهـا: الـصَّحيح، ومنها: الضَّعيف؛ بزَعم أنَّ الشَّيخ كان (متساهلًا)!!

وبجرأةٍ بالِغَةٍ يدَّعِي هؤلاء دَعاوِيَهم...!

فهل الشَّيخ -بالفعل- كان متساهلًا؛ أم لا؟!

قُلْتُ: قالَ أبو عبد الله الحاكِم النَّيسابوري -في شَـيخه الإمـامِ أبي عليٍّ النَّيسابوري-: «لستُ أقولُ تعصُّباً لأَنَّهُ أُستاذِي!

ولكنِّي لمْ أرَ مِثلَهُ -قَطُّ-»[1]!

---

(١) «الإرشاد إلى مَعرِفة عُلماء البِلاد» (٣/ ٨٤٣) -للخليليِّ-.

وأنا أقولُ -هُنا-: لا أُجيبُ بما سأقولُه مِن جواب؛ لأنه أُستاذِي!

ولكن؛ أقولُ -بَعدَ إنصافٍ، وبَعدَ نظرٍ، وبَعدَ تحقيقٍ ودِراسةٍ-:

الشَّيخ الألْبانِي عالِمٍ مُنضبطٌ؛ مُنضبطٌ في عِلمِهِ، مُنضبطٌ في مَنهجِه، مُنضبطٌ في تطبيقِه.

لكنْ؛ لِنَنْظُرَ في هاتَين «السِّلسِلتَين» -مثلًا- «السِّلسِلة الصَّحيحَة» و«السِّلسِلة الضَّعيفَة» -وهما اللَّتان وَرَدَتا في السُّؤال -كمِثالٍ-:

فإنَّنا نرى أن الشَّيخ الألبانِي قد مكث حتى أخرجَهما -كامِلَتَيْن- إلى الآن- أكثرَ مِن خمسينَ سَنةً!

ففي هذه السنوات الخمسين: هل يَبقَى العِلمُ كما هو؟ أم يتجدَّد؟

وهذا يُذكِّرني بكَلِمة جَلِيلَةٍ كان شيخُنا الألْبانِي يُرَدِّدُها -دائمًا-؛ يقول: «العِلمُ لا يَقبلُ الجُمود»[1].

---

(١) قال -رَحِمَهُ اللهُ- في مقدِّمة «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٥/ ١١): =

لقد كان أُستاذُنا الشيخُ الألْبانِيُّ رجَّاعًا إلى الحق، وقَّافاً عندَهُ...

لا أستطيعُ أن أقولَ: لم أرَ مِثلَه! لكنْ؛ أقول: هو مِن أفراد مَن لم أرَ مثلَهم في الرُّجوع إلى الحق، والانصياعِ إلى الحق.

ولا أُزَكِّيهِ على الله..

والمُتتبِّعُ لتعليقاتِ الشَّيخ الألبانِي يراهُ -كثيرًا- ما يتراجعُ بصراحةٍ ووُضوحٍ -قائلاً-: أرسل لي فلانٌ.. اتصلتُ بفلان.. كتب

= «طالَمَا أقولُ -مُذَكِّراً إخوانِي-: إنَّ العِلْمَ لا يَقْبَلُ الجُمود؛ أُكرِّرُ ذلك في مَجالِسي ومُحاضَراتِي، وفي تضاعيفِ بعضِ مُؤلَّفاتِي، وذلك ممَّا يُوجِبُ على المُسلِم أنْ يَتراجَعَ عن خطئِهِ عند ظُهورِهِ، وأنْ لا يَجْمُدَ عليه؛ أُسوةً بالأئمَّةِ الذين كان للواحدِ منهُم في بعضِ الرُّواةِ أكثرُ مِن قولٍ واحد -تَوثيقاً وتجريحاً-، وفي المسألةِ الفقهيَّةِ الواحدةِ أقوالٌ عديدةٌ...

وكُلُّ ذلك مَعروفٌ عندَ العُلماءِ.

مِن أجلِ ذلك؛ فإنَّهُ لا يَصعُبُ عليَّ أنْ أتراجعَ عن الخطأِ إذا تبيَّنَ لي، و﴿ذَٰلِكَ مِن فَضْلِ اللَّهِ عَلَيْنَا وَعَلَى النَّاسِ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَشْكُرُونَ﴾..».

وَانْظُر مَا سَيَأْتِي (ص٨١) -مُوافِقاً لِمَا هُنا- مِن كَلاَمِ الشَّيْخ بَكْر أبو زَيْد -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

لي فلان.. أو يَقولُ هو -نفسُه-: وَقَفْتُ على كذا.. تنبَّهْتُ إلى كذا... وجدتُ كذا -أو ما أشبه-.

وأنــا -شخـصيًّا- أخــالِفُ شــيخي وأسـتاذي في عــددٍ مــن الأحادِيث الضَّعيفة؛ فأُحـسِّنها، أو أُصـحِّحها؛ بـل حتَّـى في بعـضِ مسائلِ العِلْمِ الشرعيِّ -بِأَنْوَاعِهَا-..

وأنا أضربُ مثالًا واحدًا على ذلك:

اتَّصل بي أخٌ مِن الإخوةِ الأفاضل -الَّذين كـانوا يَعمَلـون عنـد الشَّيخ الألْبانِي، ويَنسخون له، ويُفهرِسون له- قالَ لي: وجدَ شـيخُنا الألْبانِيُّ شاهدًا لحـديثِ «**صُـوموا تـصِحُّوا**» -فَحَـسَّنَهُ!-والحـديث مـشهور جـدًّا، وقـد كـان أوْدَعَـهُ شـيخُنا في «سِلـسلةِ الأحاديـثِ الضَّعيفة»[1]-قَدِيماً -جِدًّا-، فقلتُ له: حبَّذا لو تُصوِّر لي هَذَا التَّعليق!

فصوَّر لي الأخُ المـذكورُ التَّعليـقَ، ثُـمَّ درَسـتُه في مَكتبَتِـي؛ فـإذا بالشَّيخ قد أوردَ لـه شـاهدًا فيـه لفـظُ: «**سـافِرُوا تَـصِحُّوا، واغـزُوا تَسْتَغْنوا**»، وفي إحدى الرِّوايات: «**صُومُوا تصِحُّوا**»!

(١) (برَقْم: ٢٥٣).

والشَّيخ الألْبانِي -فعلًا- بهذه الشَّواهد- حسَّن الحديث!

فلمَّا درستُه؛ ذهبتُ إلى شَيخنا، قلتُ له: يا أُستاذَنا! هذا الحديث أنتم ضعَّفتموه.

قال: نعم.

قلتُ: ثم ذكرتُم أن له شواهدَ.

قال: نعم.

قلتُ: لكنَّ الشَّواهد المذكورة فيها زيادة: «**سافِروا تصحُّوا**»، وفيها زيادة: «**اغزُوا تستغنوا**»[1]، أمَّا زيادة: «**صُومُوا تَصِحُّوا**»؛ فلا توجد إلا في روايةٍ واحدة -فقط-!

قال: أَنظُر!

فرجعتُ إليه -بعد أيَّامٍ-، فقالَ لي: القولُ ما قلتَهُ!

إذن؛ موضوعُ ادِّعاءِ أن كُلَّ ما في «الضَّعيفة» ضَعيفٌ.. حتى هذا نحنُ (قد) ننتقدُه؛ لكنْ؛ كُلُّ ذلك بانضباطٍ، كُلُّ ذلك بمنهجيَّة!

---

(١) وهي -مُصحَّحَةٌ- في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣٣٥٢).

أمَّا أنْ أُخطِئ في تنزيلِ النَّظريَّة على التَّطبيق؛ فهذا شيءٌ طبيعيٌّ!

مَن مِنَّا لا يُخطئ؟! مَن مِنَّا لا يذهل؟! مَن مِنَّا لا ينسى.؟!

أورد الشَّيخُ الألبانِيُّ في «إرواء الغليل»[1] حديثاً نَقَلَهُ عن مخطوطة «مسند عبد بن حُمَيد»؛ فانتقل بصرُه من سَندٍ إلى سندٍ! فحَكَم على السند بالصِّحة، مع أنَّهُ -بهذا السَّند-: ضَعيف؛ إنَّما انتقل بصرُه إلى الحديثِ الذي قبله[2]، والكِتاب مخطوطٌ -يومئذٍ-..

وهكذا.. أمثلة كثيرة جدًّا.

أمّا دعوى التَّساهل؛ فهي دعوى ظالمةٌ مرفوضةٌ!

الشَّيخ الألْبانِي مُنضبطٌ، وأصولُه صَحيحةٌ ومُنضبِطةٌ؛ لكنَّه كغيرِه؛ كما قالَ الإمامُ مالك: «ما مِنَّا إلا رادٌّ ومردودٌ عليه؛ إلا النَّبي ﷺ»[3].

---

(١) (برَقْم: ٨٦).

وانظُر رِسالتِي «التعليقة الأمينة في طُرُق حديث: «اللهمَّ أحْيِنِي مِسكيناً..»».

(٢) ويَقَعُ هذا كثيراً؛ فانظُر -مِثالاً عليه-: «فتح الباري» (١/ ٥٥٠).

(٣) انظُر تخريجَ هذا الأثَر، والتَّعليقَ عليه، في «صِفة صلاة النبيِّ ﷺ»=

وتُعجبني كلمةٌ -ها هنا- للشَّيخ بكر أبو زيد -رَحِمَهُ اللَّهُ- تعالى-؛ حيث قال في رسالتِهِ «مرويَّات دُعاء خَتْم القُرآن» (ص٣٨-٣٩) -مُبَيِّناً حالَ الرَّاوِي (صالح بن بَشير المُرِّي)، وأنَّهُ مَتروك الحديث-:

«... فهو مَتروكُ الحديثِ -مع صلاحِهِ وزَهادتِهِ-، والمتروكُ لا يُعتبَرُ بحديثِهِ في بابِ الشَّواهدِ، ولا المُتابعات.

وهذا يتَّفِقُ مع ما قرَّرَهُ العلَّامةُ الألبانيُّ في «الضعيفة» (١/ ٢١٤، ٣٠٩)؛ خلافَ ما قرَّرَهُ في تعليقِهِ على «مِشكاة المصابيح» (١/ ٣٦ - رقم ٩٨)؛ فإنَّهُ اعتبرَ به.

فَلْيُصَحَّح.

وهذا لا يُشَغَّبُ به على أهلِ العِلمِ، كالحالِ في تعدُّدِ الرِّواياتِ عن الإمامِ الواحدِ في الفقهيَّاتِ، وفي رُتبةِ الحديثِ الواحدِ، وكذا في منزلةِ الرَّاوِي[1].

=(ص٤٩) -لشيخِنا-.

وَانْظُر كِتَاب «مَنازِل الأَئِمَّة الأَرْبَعَة..» (ص٢٣ و٢٠٦) -لأَبِي زَكَرِيَّا السَّلْمَاسِيّ-.

(١) قَارِن بِمَا تقدَّمَ (ص٧٧) -مِن كَلاَمِ شَيْخِنَا-.

وللحافِظَيْن الذَّهبيِّ، وابنِ حَجَرٍ -في هذا- شيءٌ غيرُ قليلٍ: يُعْلَمُ مِن المُقابلةِ بين: «الكاشِف»، و«المُغْنِي» -كلاهُما للذهبي-، وبَيْنَ «التَّقريب»، و«التلخيص»، و«الفتح» -ثلاثتها لابن حَجَر-.

والأعذارُ في هذا مَبسوطةٌ.

وانظُر «رَفع المَلام» -لابنِ تيميَّة-.

لكنّ هذا يُوافقُ لدَى المُبتدِعَةِ شَهوةً يُعالِجُونَ بها كَمَدَ الحَسْرَةِ مِن ظُهورِ أهلِ السُّنَّةِ.

ولهُم في الإيذاءِ وقائعُ مَشهودةٌ على مَرِّ التاريخ، لكنَّها تنتهِي بخِذْلانِهِم.

واللهُ المَوعدُ».

فأقولُ: فما الفَرق -إِذَنْ-؟!

هذا عِلمٌ، وهذا عِلمٌ.

هذا اجتِهادٌ، وهذا اجتهادٌ.

فدعوى التَّساهُلِ -وَالحَالَةُ هَذِهِ- دعوَى مرفوضةٌ، وغيرُ مقبولةٍ، بغضِّ النَّظر عن حُسن نِيَّة قائِلها، أو سُوء نِيَّته (!)؛ فنحنُ نتكلَّم حولَ المسألة -علميًّا-، والنِّيَّاتُ بين يدي الله -سبحانَه وتعالى-.

١١- والتصحيحُ؟!

قَالَ: كأنَّكم حصرتُم جوابَ الانتقادِ فيما حسَّنه الشَّيخ -فقط-، ولكنَّهُم -أحيانًا- يُنكِرون عليه ما صحَّحه!

قُلْتُ: لكنَّ هذا أَقَلُّ! فأكثرُ مَن يَنتقد الشَّيخَ ويتَّهمُه بالتَّساهل: في باب التَّحسين؛ فمَن اتَّهمه في باب التَّصحيح؛ فقد أَوغَل في الخطأ!!

قَالَ: وربما تكونُ هذه الدَّعوَى -أحياناً- بسبب راوٍ مُضَعَّفٍ عند الشَّيخ -مثلًا- هو مُوثَّقٌ عند غَيرِهِ- أو العَكس-؟

قُلْتُ: أيضًا؛ رجعنا إلى ما يُختلف فيه!

وهذا يُذَكِّرُني بشُبهةٍ ذَكَرَهَا بعضُ عُلماءِ الحنفيَّةِ الهنود في الردِّ على الشَّيخ الألباني؛ حيث اتَّهمه بتقليد الحافِظ ابنِ حجر في أقوالِه في «التَّقريب»؛ وهذا ادِّعاءٌ باطِلٌ غيرُ صَحيحٍ!

وَقَد جَمَعَ بعضُ إخواننا مِن طلبة العلم- في السُّودان- كتابًا

كاملًا في مُناقشات الشَّيخ الألبـانِي لابـن حجـر، وتعقُّباتِـهِ عليـه في «التَّقريب» -فقط-!

كتابٌ في مجلَّد، وفي الرُّواة -فقط-! بما تضَمَّنَهُ مِـن أحكـامٍ مِـن شَيْخِنَا مُخالِفةٍ لأحكامِ الحَافِظِ ابن حجر في «التَّقريب»!

هذا إشارةٌ إلى ماذا؟

إلى أنَّه لم يكن مُقلِّدًا، لكنْ؛ هل إذا وافقه في قـولٍ، أو قـولَين، أو عشرة، أو عشرين، أو مئتين؛ يلزمُ: أنه مقلِّد؟!!

لَكِنْ؛ أحيانًا: قد نجد كلام ابن حَجر هو -نَفسُهُ- الكَلامَ الـذي ذَكره الشَّيخ الألبانِي، ولا يُضيف عليه، ولكنَّهُ يَكونُ كخُلاصة.

ولكنَّ شيخَنا يكونُ قد وصل إلى ذلك باجتِهاده.

وأنا أتساءَلُ -قائلاً-: أيهما أفضلُ للباحِثِ، والمُحقِّقِ: أنْ يَتَّكِـئَ على مثل قولِ الحافظ ابن حجر -كنتيجة-؟ أم يذكُرَ اجتهـادَهُ الـذي وافقَ فيه الحافظ ابن حجر؟!

لا شكَّ ولا ريبَ: أن الاتِّكاءَ والاعتِمادَ عـلى مثـل الحـافِظ ابـن حجر -رَحِمَهُ اللهُ- اعتمادٌ على رُكن وثيق!

وبمناسبة ذِكْر الحافِظ ابن حجر؛ فلقد سمعتُ شَـيخَنا الألبـاني -مرَّاتٍ ومرَّاتٍ- يقول -عندَما يذكُرُهُ-: «هذا الإمامُ الَّـذي لم تكَـدْ تَلِدَ النِّساءُ مثلَه»!!

وهو قاضي قُضاة[1] مصر في عصرِه -رَحِمَهُ اللَّهُ- تَعالى-[2].



(١) انظُر فائدةً فِقْهِيَّة -عَقَائِدِيَّـةً- حـولَ هـذه الكلمـةِ في كتـابي «المُعْلِـم بآدابِ العالِمِ والمتعلِّم» (ص١٦).

(٢) «السُّلوك لمعرفةِ دُول المُلوك» (٧/ ٤٤٨ و١١٣٥) -للمَقريزي-.

١٢- منهج الشيخ الألباني في التحسين

قَالَ: تعريجًا على ما ذَكَرْناهُ حولَ قضيَّة (التَّحسين)، نريدُ أن نعرف منهجَ الشَّيخ في التَّحسين؟

قُلْتُ: منهجُ الشَّيخ في التَّحسين هو امتدادٌ للمنهج العلمي الرَّصِين، الذي توارثه الخَلَف عن السَّلف الصالِحِين، والمتأخِّرون عن المتقدِّمين.

وما (قد) يُوجَدُ مِن الخلاف؛ فهو ليس بسببِ خِلافٍ في المنهج.

بل أنا أنفي -بشدةٍ- أن يوجَد خلافٌ في المنهج؛ بَلْ كيف يكونُ وهو منهجٌ متسلسلٌ، ومتَّصلٌ، موصولٌ بعضُه برقاب بعضٍ؛ لكن: قد يختلفُ التَّطبيقُ على هذا المنهج؛ كما اختلف المتقدِّمون فيما بين أنفسهم..

ألم يُصحِّح مُسلمٌ أحاديثَ ضعَّفها البُخاري؟!

وضعَّف البُخاريُّ أحاديثَ صحَّحها مسلم -أو العكس-؟!

هذا موجودٌ، حتى في الرُّواة -مَثَلاً-: البُخاري يقول: (فلانٌ لم يسمع مِن فلان)، وشيخُه ابنُ المَديني يقول: (بل سَمِع[1])!

ويبقَى -بَعْدُ- الاجتهادُ في ترجيحِ هذا القَول على ذاك القَول -أو العَكس-...

... فالحديثُ: إما صَحيح، أو ضَعيف...

والرَّاوي: إما ثِقة، أو ضَعيف...

وبِقَدْرِ بَذْلِكَ الوُسعَ والجَهدَ؛ بِقَدر ما تصلُ إلى الصَّواب.

أمَّا دعوى: أنَّ منهجيَّة الشَّيخ الألباني مختلفةٌ عن الأئمَّةِ المُتقدِّمين؛ فهي دعوَى باطلةٌ، ما أَنزلَ اللهُ بها مِن سُلطان!

وقد كتبَ بعضُ إخوانِنا -مِن طلبة العلم الباكستانيِّين[2] -قريبًا- كتابًا- في مجلَّد لطيفٍ-، اسمُه: «منهج المتقدِّمين والمتأخِّرين في الحديث عند الشَّيخ الألباني»..

---

(١) انظُر -مِثالاً على ذلك- في «السلسلة الصحيحة» (٢١٦).

(٢) وهو أخُونا الفاضلُ (زكريَّا غُلام)، صِهْرُ فضيلة الشَّيخ المُكرَّم (وصيّ الله عبّاس) -المُدرِّس في الحَرَم المكِّي الشَّريف-.

وأتى بمُوافَقات كثيرة، ومُتعدِّدة؛ لكن هذه المُوافَقات -جميعاً- كَيْفَمَا كَان-: لا يُمكن أن تكون تامَّة؛ لا بُد أن يكونَ فيها شيءٌ -بل أشياء- مِن المُخالَفَة؛ لأن الشَّيخ الألْبانِي مجتهدٌ.

وهو -رَحِمَهُ اللَّهُ- في ذلك -كُلِّه- ينطلقُ من قاعدة واحدة.

ثُمَّ إنِّي أسألُ سؤالًا -ولا أُريد أن أتوسَّع-: هل اختلف أهلُ العِلمِ -مِن المتقدِّمين والمتأخِّرين-أَصْلاً-: في أَصْلِ شُروط صحَّة الحديث -مِن حيثُ الرُّواة، والاتِّصال، وعدم الشُّذوذ، أو العلَّة-؟

الجواب: هذه الأصولُ واحدةٌ.

وأمَّا الاختلافاتُ؛ فمحدودةٌ؛ مثلًا: مِن أشهر الاختلافات:

- مسألةُ ما بين الشَّيخَين -البُخاري ومُسلم- في موضوع (المعاصَرة والسَّماع) -وما أشبه-.

لكنْ؛ هل اختيارُ مُسلمٍ -الَّذي خالف فيه شيخَه البُخاريَّ، وشيخَ شيخِه علي بن المديني-: مُخالِفٌ للصِّحَّة[1]؟

---

(١) انظُر «صحيح مُسلم» (١/ ٢٨)، و«شرح النووي» -عليه- (١/ ١٦٢).

أقولُ: يُرَجِّحُ الشَّيخ الألبانِي أنه مخالفٌ للأصَحِيَّة، وليس مخالفًا للصِّحَّة[1]؛ لأنَّنا لو حكَمنا عليه بالصِّحَّة؛ لَكان الأصلُ في كُلِّ حَدِيثٍ فِي «صَحيح مُسلم» أنَّه ضَعيف؛ حتى تَثبُتَ صِحَّتُه!

هذا مِن باب اللَّوازم؛ لأن مُسلمًا اختار شَرطاً غيرَ شرطِ البُخاري؛ بل شدَّد النَّكير في (مقدِّمتِه) على مُخالفِه -ممَّن مَن لم يُسمِّه-!

بعضُهم قالَ: علي بن المديني! وَبعضُهم قالَ: البخاري!

هذا أمْرٌ.

❑ وكذلك: موضوع الشُّذوذ، والفَرْق بَيْنَهُ وَبَيْنَ زِيادة الثِّقة -وما أشبه ذلك-...

هذه المواضيع لا يَزال الخلاف قائمًا فيها -حتى بين المتقدِّمين-؛ قد أُرجِّحُ أنا ما لا يُرجِّحُه الآخر.

أمَّا إطلاقُ القولِ بأنَّ زيادةَ الثِّقة مرفوضةٌ؛ فهذا غيرُ صحيح.

---

(١) ولشيخِنا أبحاثٌ مُهمَّةٌ -جدًّا- في ذلك، فانظُر: «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ٥٢٨، و١١٨٩، و١٢٤٧)، و(٧/ ١٢٢٥)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١٤/ ١١٥).

وكذلك إطلاقُ القَول: أن زيادة الثِّقةِ الأصلُ فيها التَّوقُّفُ؛ فهذا -أيضاً- غير صَحيح.

فقد وجدتُ عباراتٍ في «صَحيح البُخاري»[1] -نفسِه-، وفي «عِلل ابنِ أبي حاتمٍ»[2]، وفي «عِلل الدَّارقُطني»[1]؛ كُلُّها تُفيدُ

---

(١) روَى الإمامُ البخاريُّ في «صحيحِهِ» (١٤٨٣) قال: حدَّثَنا سعيدُ بنُ أبي مَرْيَم: حدَّثَنا عبدُ الله بنُ وَهْب، قال: أَخْبَرَنِي يُونُس بنُ يَزيد، عن الزُّهْرِيِّ، عن سالِمِ بنِ عبدِ الله، عن أبيه -رضيَ اللهُ عنهُ-، عن النبيِّ ﷺ، قال:
«فيما سَقَتِ السَّماءُ والعُيون -أو كان عَثَرِيًّا-: العُشْر، وما سُقِيَ بالنَّضْحِ: نِصفُ العُشْر».
ثُمَّ قالَ البخاريُّ -عَقِبه-:
«هذا تفسيرُ الأوَّل؛ لأَنَّهُ لمْ يُوَقِّتْ في الأوَّل -يَعنِي: حديثَ ابن عُمَر: «وفيما سَقَت السَّماء العُشْرُ»، وبيَّنَ في هذا، ووقَّتَ.
والزِّيادةُ مَقبولةٌ، والمُفَسَّرُ يَقضِي على المُبْهَم -إذا رَواهُ أهلُ الثَّبْتِ-».
وقد أفْصَحَ عن هذا -رَحِمَهُ اللهُ- أكثرَ وأكثرَ- في الحديثِ التَّالي (١٤٨٤) -مُباشرةً -بعدَ رِوايتِهِ- قائلاً-:
«ويُؤخذُ -أبداً- في العِلْمِ- بما زادَ أهلُ الثَّبْتِ، أو بيَّنُوا».
وهذا نَصٌّ قَاطِعٌ، جدٌّ واضحٍ -ولله الحمدُ-.
(٢) (برَقْم: ١٣٩٧).

-وتُوَصِّلُ- أنَّ: (الزِّيادة مِن الثِّقة مَقبولة)؛ وهـو -مـنهُم- هكـذا- تعبيرٌ لُغويٌّ علميٌّ يُفيدُ -صَراحةً- أنَّ الأصلَ القَبولُ.

ثم (قد) نَخرُج عن هذا الأصل؛ لقَرائن.

إذن؛ الأصولُ واحدةٌ، ومنهجُ الصِّحَّةِ وإثباتِ الـصِّحَّةِ واحِـدٌ، ومنهجُ التَّضعيفِ واحدٌ؛ لكنْ؛ قد يَختلفُ ذلك مِن اجتِهـاد عـالِم إلى عــالِـم.

والدَّليلُ -كما ذكرتُ-: أن البُخاريَّ -وهو شيخ الإمامِ مُسلم- خالَف تلميذَه، والتِّلميذَ خالف شيخَه-في رواةٍ ورواياتٍ-...

ولو كانت الصُّورةُ التَّطبيقيَّةُ واحدةً؛ لما اختلَفُوا.



---

(١) (برَقْم: ٢٦٤٣).

١٣- ضابطُ الشيخ الألبانيِّ في التحسين

قَالَ: إذَن؛ ما ضابطُ الشَّيخ في (التَّحسين)؟

قُلْتُ: التَّحسينُ له صورتان -عند أُستاذِنا الشَّيخ الألباني -رَحِمَهُ اللهُ-:

□ **الصُّورة الأولى:** أن يَنزِل أحدُ رُواةِ الحديث عن درجةِ الثِّقة.

مِثلُ مَن قيل فيه: (صَدوق يُخطئ) -ونحوه-.

وقد سألتُ -مرَّةً- شَيْخَنا الألباني عن درجة: (صَدُوق يُخطئ)[1]؛ قلتُ له: يا شَيخنا! مَرتبة (صَدوق يُخطئ) رأيتُك -أحيانًا- تُحسِّنها، و-أحيانًا- تضعِّفها؟!

قال: لأنَّ مَرتبةَ مَن قيلَ فيه: (صَدوق) الأصلُ فيها الحُسْنُ؛ لكنْ: قد (يُخطئ)؛ فيُضعَّف! فما يَنشرحُ إليه صدري -في علم

(١) انظُر -مِثالاً-: ترجمة (عبد الملك الرَّقَاشيّ) مِن «الكاشِف» (٣٤٧٨) -للذهبي-.

الحديثِ- بِالقرائن والشَّواهِد: أُحسِّنُهُ، وما يغلبُ على ظنِّي أنَّهُ (أخطأ) فيه: أُضعِّفُهُ..

إنَّها المَلَكَةُ العِلميَّةُ التي يَفقدُها -الآن- الكثيرون، ثم يحكُم -دونها- الأكثرون -للأسف الشَّديد!-!!

الشَّيخُ الألْبانِيُّ عايَشَ السُّنَّة -نحوًا مِن ستِّين سنةً، أو أكثر-عِلماً وعَمَلاً[1]- حتَّى اخْتَلَطَت بلَحْمِهِ ودَمِهِ؛ فصارت هذه المَلَكةُ جُزءاً مِنْهُ -رَحِمَهُ الله-.

فقال: ما اطمأنَّ قلبي إليه -بهذه المَلَكَة- أنَّه صَوابٌ؛ فأحكُمُ به كذلك...

قَالَ : بِخلاف ما إذا كان الرَّاوِي (صَدوق يُخطئ كثيرًا)[2]؟

---

(١) ومع ذلك؛ تَرَى مَن يُكابِرُ الحقَّ والحقيقةَ -زاعِماً بالباطِلِ-: (إنَّهُ مُرجِئ)!!

وانظُر: كتابي «التَّعريف والتنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائل الإيمان، والردّ على المُرجِئة» -وهو مطبوعٌ مِراراً-.

(٢) انظُر: ترجمة (المسيَّب بن واضح) مِن «الجرح والتَّعديل» (٨/ ٢٩٤) -لابنِ أبي حاتِم-.

قُلْتُ: دَرَجَةُ (يُخطئ كثيرًا) تَختلف؛ فَهِيَ -لا شكَّ- أقربُ إلى الضَّعف.

نحن نتكلَّم عن (صَدوق يُخطئ) -فقط-، و-كما قُلتُ-: قد سألتُ شَيخَنا -بنفسي- عنها؛ فقال: «إذا ظهرَ لي أنَّ هذا مما أخطأ فيه؛ ضعَّفتُه؛ لكنْ؛ مثلُ هذا الرَّاوي لا يُحكَمُ عليه -بالإطلاق- أنَّه (حسَن الحديث)، ولا يُحكَمُ عليه -بالإطلاق- أنَّه (ضَعيف الحديث)».

❑ **والصُّورة الثَّانية**: تحسين الحديث بالشَّواهد، والمُتابَعات.

ومسألة (الشَّواهد) -هذه -أيضًا-: رأينا -اليومَ- مَن يُنكرُها، ويُشدِّد النَّكير عليها!

وأنا أرى أنَّ هذا مِن الخطأ بِمَكان.

الإمام التِّرمذي -وهو تلميذ الإمام البُخاري-؛ ما الحديثُ (الحسَن لِغيرِه) -عنده-؟

عندما يقول: (هذا حديثُ حسَن)[1]؛ ألا يَقصِد بذلك أنَّه رُوي مِن غير وجهٍ؟

---

(١) انظُر نَصَّ كَلامِهِ -فيه- في «العِلَل» -الصَّغير- (٢/ ٥٧٣ -بشرح ابن رَجَب).

وما (الذي رُوِي مِن غيرِ وَجْهٍ) إنْ لمْ يَكُن هو (الحديث الحسَن لغيره) -الذي قُوِّيَ بالشَّواهِد-؟

ولكنْ؛ قد تختلفُ وجهةُ نظري عن وجهة نظرِ غيري في أنَّ هذه الشَّواهد تُحسِّن، أو لا تُحسِّن-تطبيقاً-؛ لكنَّ البَحْثَ من حيث التَّأصيلُ.

وأمَّا قولُ مَن قالَ: (لا حَسَنَ -أصلًا- عند العلماء)!

فهذا مضادٌّ لمنهج المتقدِّمين والمتأخِّرين -أجمَعين-.

كمْ مِن راوٍ قالَ فيه أئمَّةُ الحديثِ المُتقدِّمُون «يُعتَبر بحديثِه»؟

ما معنى الاعتِبار[1]؟

---

(١) قَالَ البِقَاعِي فِي «النُّكَت الوفِيَّة» (١/ ٤٧٧): «الاعْتِبَارُ، هُوَ: تَفْتِيشُ المُحَدِّث عَلَى طُرُقِ الحَدِيث؛ لأَجْلِ مَعْرِفَةِ المُتَابَعَاتِ وَالشَّوَاهِد»

وَقَالَ شَيْخُنا فِي «إِرْوَاء الغَلِيل» (٣/ ٢٥٠):

«وَ (الاعْتِبَارُ) و(الاسْتِشْهَاد) -بِمَعْنىً وَاحِدٍ-تَقْرِيباً-».

وَانْظُر (٧/ ١٤٥) -مِنْهُ-، وَ «الرَّدّ المُفْحِم» (ص٩٦ و٩٨)، و«تَحْرِيم آلات الطَّرَب» (ص٧١ و٧٣)، وَ «السِّلسِلَة الضَّعِيفَة» (١/ ١٢٢)، وَ (١٠/ ٤٢٧) -وَغَيرها-.

وَانْظُر -أَيْضاً-: «الصَّارِمُ المُنْكِي» (ص٢٨ و٧٣) -لابْنِ عَبْد الهَادِي-.

ألـيس الاعتِبـارُ هـو: البَحْـث، وَتنزيـل الـشَّواهِد والطُّـرُق، والمُتابَعات، لِتَقْوِيَةِ الحديث[1]؟

إذنْ؛ إنكار أنَّ هذا مـذهبٌ غـيرُ مـذهبِ المتقـدِّمين، أو أن هـذا مذهب المتأخِّرين: هذا إنكارٌ باطل، وإنكارٌ فاسدٌ.

بل أقول:

إنَّ كِلا مَذْهَبَي (المتقـدِّمِين)، و(المُتـأخِّرِين) -بِحَـسْبِ التَّقـسيم المُشارِ إليه- هُما مَذهبٌ واحدٌ، ومَنهجٌ واحدٌ..

لكنْ؛ (قد) يختلفُ التَّطبيقُ بينهُما؛ كما (قد) يَختلفُ التَّطبيـقُ بَـيْنَ (المتقدِّمِين) -أنفُسِهِم-.

---

(١) قال السَّخاوِيُّ في «المَقاصِد الحَسَنَة» (ص٦٤):

«فـ(ابن الفَضْل) لا يَصْلُحُ للمُتابَعَة، ولا (يُعتبرُ بحديثِهِ) -للاتِّفـاقِ عـلى ضَعْفِهِ، واتِّهامِهِ بالكَذِبِ-».

ومِنهُ: قولُ الدَّارَقُطْنِيِّ في (أحمد بن بشير): «ضعيفٌ، يُعْتَبَرُ بحديثِهِ» -كـما في «المُغنِي في الضُّعَفاء» (١/ ٣٤) -للإمامِ الذهبيِّ-.

ومنهُ: قولُ شيخِنا في «تَمام المِنَّة» (ص٢٣١): «(إسـحاق) -هـذا- تَرَكَـهُ جَمْعٌ، وأشارَ أبو حاتِم إلى أنَّهُ (لا يُعتَـبَرُ بحديثِـهِ) -يَعْنِـي: لـشدَّةِ ضَـعفِهِ؛ فـلا يَصلُحُ للاستِشهادِ به».

وأنا أذكر -جيِّدًا- مِن كلام الإمام أحمدَ أنَّه سُئل عن بعض الأحاديثِ باللَّفظ؛ قال: «يَشدُّ بعضُها بعضًا»[1] -بهذا اللفظ-؛ وليُراجِعْ مَن يراجعُ.

فما معنى قَوْلِهِ: «يَشُدُّ بعضُها بعضًا»؛ إلّا أنْ يكونَ (الحسنَ لغيرِهِ) -بشواهدِهِ، أو مُتابعاتِهِ-؟!



(١) كما في «الكامِل» (٤/ ٢٥٤) -لابنِ عَدِيٍّ-، و«نَصْب الرَّاية» (٢/ ٤٨٢) -للزيلعي-، و«تُحفة الطّالِب» (ص٣٠٤) -لابنِ كَثير-، و«مِيزان الاعتِدال» (٢/ ٢٢٥) -للذَّهَبِيِّ-.

ومِنهُ: قولُ الكَتّانِي في «نَظْم المُتناثِر» (ص٢٢٧):

«والأحاديثُ يَشُدُّ بعضُها بعضاً، ويتقوّى أمرُها بالشَّواهِدِ».

وانظُر «الجَوهر النَّقِيّ» (٨/ ٦٧) -لابنِ التُّرْكُمانِي-، و«البداية والنِّهاية» (٧/ ٢٣١) -لابنِ كَثير-، و«نَصب الرَّاية» (٢/ ٧) -للزَّيلعي-.

١٤- كلمةٌ حول منهج الإمام أحمد في الحديث

قال: قالوا: كان الإمامُ أحمدُ يُطلق على الأحادِيث التي في «المُسنَد» -والتي لم تبلغ درجةَ الصِّحَّة-؛ أنَّها ضعيفةٌ؟

يقولون: إن الإمام أحمد -رحمه الله- كان يقول: إما (صَحيح)، وإما (ضَعيف) -فقط-؟

قلتُ: هذه مسألةٌ أُخرَى لا صِلَةَ لها بما نَحْنُ فيه.

وقد أوْضَحَها -جيِّداً- شيخُ الإسلامِ ابنُ تيميَّةَ في «قاعدة جليلة..» (ص١٧٧) -بقولِهِ-:

«مَن نَقَلَ عَن أحمد أنَّهُ كانَ يحتجُّ بالحديثِ الضَّعيفِ -الذي ليس بصحيحٍ ولا حَسَنٍ-؛ فقد غَلَطَ عليه.

ولكنْ؛ كان في عُرْفِ أحمد بن حنبل -ومَن قَبْلَهُ مِن العُلَماء-: أنَّ الحديثَ يَنقسِمُ إلى نَوعَيْن: صحيح، وضعيف.

والضَّعيفُ -عندَهُم- يَنقسِمُ إلى:

- ضعيف مَتروك لا يُحتج به.

- وإلى: ضعيف حَسَن.

كما أنَّ ضَعْفَ الإنسانِ -بالمَرَض- يَنقسِمُ إلى مَرَضٍ مَخُوف[1]، يَمْنَعُ التبَرُّع[2] مِن رأسِ المال، وإلى ضَعْفٍ خَفيف لا يَمْنَعُ مِن ذلك.

وأوَّلُ مَن عُرِفَ أنَّهُ قَسَمَ الحديثَ ثلاثةَ أقسامٍ -صحيح، وحسن، وضعيف- هو أبو عيسَى الترمذيّ في «جامِعِه».

---

(١) (فَائِدَة):

قَالَ الإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي «تَحْرِيرِ أَلْفَاظِ التَّنْبِيه» (ص٢٤١):

«المَرَضُ (المَخُوف)، وَ(المُخِيف) هُوَ: الَّذِي يُخَافُ فِيهِ المَوْتُ؛ لِكَثْرَةِ مَنْ يَمُوتُ بِه، فَمَنْ قَالَ: (مَخُوف) قَالَ: لأَنَّهُ يُخَافُ فِيهِ المَوْتُ، وَمَنْ قَالَ: (مُخِيف)؛ لأَنَّهُ يُخِيفُ مَنْ رَآه».

وَانْظُر «تَصْحِيح التَّصْحِيف، وَتَحْرِير التَّحْرِيف» (ص٤٦٩) -لِلصَّلاَحِ الصَّفَدِيِّ-.

(٢) انْظُر شَرْحَ شَيْخِ الإِسْلاَمِ -مُطَوَّلاً- لِهَذِهِ المَسْأَلَةِ فِي «الفَتَاوى الكُبْرَى» (٤/ ١٨٣).

وَقَدْ قَالَ -رَحِمَهُ الله- فِيهَا- (٤/ ٣٧٧) -مُخْتَصَراً-:

«عَطِيَّةُ المَرِيضِ فِي مَرَض المَوْت المَخُوف: بِمَنْزِلَةِ وَصِيَّتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ (!) -فِي مِثْلِ ذَلِكَ- بِاتِّفَاقِ الأَئِمَّة-».

والحسنُ -عندَهُ-: ما تَعدَّدَت طُرُقُه، ولَمْ يَكُـن في رواتِـهِ مُـتَّهَمٌ، وليس بشاذٍّ.

فهذا الحديثُ -وأمثالُهُ- يُسَمِّيهِ أحمدُ: ضعيفاً، ويَحتجُّ به.

ولهذا مَثَّلَ أحمدُ الحديثَ الضَّعيفَ الذي يُحتَجُّ به بحديثِ عمـرو ابن شَعيب، وحديث إبراهيم الهَجَرِيّ -ونحوِهما-».

قُلتُ:

الإمام أحمد لم يَحكم على الأحادِيث في «المُسنَد» -قَطُّ-.

الإمام أحمد -في «العِلل» وفي «السُّؤالات»- حَكَم على عددٍ مِن الأحادِيث التي رَواها في «المُسنَد» بالضَّعف[1]؛ فهو -أصلًا-؛ طالما لم يشترط في «مُسندِهِ» الصحَّة؛ قد أعطانا -إذَن- تَطبيق تلك القاعِدة

---

(١) كحديثِ «كُلُّ شيءٍ سَوَى ظِلِّ بيتٍ، وجِلْفِ الخُبز... فليسَ لابنِ آدَمَ فيه حقٌّ» -في «المُسنَدِ» (٤٤٠)-.

ففي «المُنتخَب مِن العِلَل» -للخَلَّال- (رَقْم: ٣) إنكارُ الإمامِ أحمدَ له.

وقارِن -أيْـضاً- بَـيْن «المُـسنَد» (١٢٣٢٧) -لِلإمَـامِ أَحْمَـد-، و«العِلَـل» (٥٤٠٠) -لعبد الله -وَلَده-.

وَقَدْ ضَعَّفَ الحَدِيثَ شَيْخُنا في «السِّلسِلَة الضَّعِيفَة» (١٠٦٣).

المشهورة: (مَن أسندكَ؛ فقد أحالَك)[1].

وقد شَرَحَ معنَى هذه القاعدةِ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- في مُقدِّمَةِ تحقيقِهِ لكتاب «اقتِضاء العِلْم العَمَل» (ص١٥٤ -الرسائل الأربع) -للخطيبِ- بقولِهِ:

«قد يَقولُ قائلٌ: إذا كان المُؤلِّفُ بتِلْكَ المنزِلَةِ العاليةِ في المعرفةِ بصحيحِ الحديثِ ومطروحِهِ؛ فما بالُنا نَرَى كِتابَهُ -هذا- وغيرَهُ مِن كُتُبِهِ- قد شَحَنَها بالأحاديثِ الواهيةِ؟

والجوابُ: إنَّ القاعدةَ -عند عُلماء الحديثِ-: أنَّ المُحدِّثَ إذا ساقَ الحديثَ بِسَنَدِهِ؛ فقد بَرِئَت عُهدَتُهُ منهُ، ولا مَسؤوليَّةَ عليه في روايتِهِ، ما دامَ قد قَرَنَ معهُ الوسيلةَ التي تُمَكِّنُ العالِمَ مِن مَعرفةِ ما

---

(١) قال أبو الوليد بن رُشد في «المُقدِّمات المُمَهِّدات» (٣/ ٣٢٧):

«إذا أسند؛ فقد أحالَ على السَّنَد، وتبرَّأ منهُ».

وانظُر «التَّمهيد» (١/ ٣) -لابنِ عبد البَرّ-، و«فَتح المُغيث» (١/ ١٧٦) -للسَّخاوِيِّ-.

وَلِشَيْخِنَا فِي «السِّلسِلَة الضَّعِيفَة» (١/ ٩) كَلِمَةٌ لَطِيفَةٌ حَوْلَ هَذَا المَوْضُوع.

إذا كان الحديثُ صحيحاً، أو غيرَ صحيحٍ، ألَا وهي: الإسنادُ.

نَعَم؛ كان الأَوْلَى به -وبهم- أنْ يُتْبِعُوا كُلَّ حديثٍ ببيانِ دَرَجَتِهِ -مِن الصِّحَّةِ أو الضَّعْفِ-، ولكنَّ الواقعَ يَشهدُ أنَّ ذلك غيرُ مُمكِنٍ بالنِّسبةِ لكلِّ واحدٍ منهُم، وفي جميعِ أحاديثِهِ -على كَثرتِها-؛ لأسبابٍ كثيرةٍ -لا مَجالَ لِذِكْرِها الآنَ-.

ولكنْ؛ أذكُرُ منها أهمَّها، وهي: أنَّ كثيراً مِن الأحاديثِ لا تَظهرُ صِحَّتُها أو ضَعفُها إلّا بجَمْعِ الطُّرُقِ والأسانيدِ؛ فإنَّ ذلك ممّا يُساعدُ على معرفةِ عِلَلِ الحديثِ، وما يصحُّ مِن الأحاديثِ لغيرِهِ.

ولو أنَّ المُحدِّثِينَ -كُلَّهُم- انْصَرَفُوا إلى التَّحقيقِ، وتمييزِ الصَّحيحِ مِن الضِّعيفِ لَـمَا استطاعُوا -واللهُ أعلمُ- أنْ يَحْفَظُوا لنا هذه الثَّروةَ الضَّخمةَ مِن الحديثِ والأسانيدِ.

ولذلك؛ انصبَّتْ هِمَّةُ جُمهورِهِم على مُجَرَّدِ الرِّوايةِ -إلّا فيما شاءَ اللهُ-، وانْصَرَفَ سائرُهُم إلى النَّقدِ والتَّحقيقِ [1] -مع الحِفظِ والرِّوايةِ [2]-

(١) وَهُوَ المُسَمَّى: «التَّقْمِيش»، وَيُسَمَّى -أَحْيَاناً-: «التَّحْوِيش».

(٢) وَهُوَ المُسَمَّى: «التَّفْتِيش».

وَانْظُر -لَهُمَا-: «السِّلسِلَة الضَّعِيفَة» (١٢/ ٣١٤)، و (١٢/ ٤٨١)=

﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾، ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾».

ولذلك؛ قالَ الإمام أحمد لولدِه عبد الله -رحِمَهُما اللهُ-: (يا بُنـي! احتفِظ بهذا الكِتاب؛ فإنه سيكونُ للنَّاس إمامًا)[1].

(إمامًا)؛ بماذا؟

بِنَحو ثلاثين ألفَ حديثٍ -فيه-؛ بحيثُ لا يكاد يفلَتُ حـديثٌ إلا وتَراه في «المُسنَد» -بغضِّ النَّظر: هو صـحيح أو ضـعيف-، وإن كان -طبعًا- فاته -لا شكَّ، ولا ريب- مِن الأحادِيث.

لكنْ؛ مُجمَلُ أحاديـثِ أهـلِ الـسُّنَّة -والـسُّنَّة-؛ هـي في «مُـسند الإمامِ أحمد».

قَالَ: كيف نأتي لرجل سيِّئ الحِفظ، ويأتي الحـديثُ مِـن جِهَـةِ راوٍ آخَرَ سيِّئ الحفظ؛ ثم أُحَسِّنُ هذا بذاك؟!

=و(١٣/ ٩٨٠)، و «السِّلـسِلَة الـصَّحِيحَة» (٧/ ١٦٣)، و «قِيَـام رَمَـضَان» (ص١٣) -كُلُّهَا لِشَيْخِنَا-.

وَهُوَ مَبْحَثٌ مَطْرُوقٌ -جِدًّا- فِي كُتُبِ مُصْطَلَحِ الحَدِيثِ، وَعُلُومِه.

(١) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١١/ ٣٢٧).

وانظُر: «طَبَقات الحَنابِلة» (١/ ١٨٤) -لابنِ أبي يَعْلَى-.

قُلْتُ: سمعتُ -قديماً -جدًّا- مِن شيخِنا كَلِمةً كنتُ أظنُّها لَـهُ -رَحِمَهُ اللهُ-فقط-؛ لكـنْ؛ قرأتُهـا -قريبًـا- لـبعض أهـل العِلـمِ[1]؛ مُستدلِّين على مسألةِ (تحسينِ الحديث بالشَّواهد والمُتابَعات) بقولِه -تعالى-: ﴿أَن تَضِلَّ إِحۡدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحۡدَىٰهُمَا ٱلۡأُخۡرَىٰ﴾[البقرة:٢٨٢].

فمعنَى ﴿أَن تَضِلَّ﴾: أن تنسى.

وآفةُ (سيِّئ الحفظ): النِّسيانُ.

ولكِنْ؛ هل من شرط (سيِّئ الحفظ) أن ينسى كلَّ شيء؟

الجواب: لا؛ فكيف -إذَنْ- نضبطُ ذلك؟

عن طريقِ راوٍ آخر يُؤَكِّدُ قَوْلَه، وَيُثَبِّتُ نَقْلَه.

فإذا اتَّفَقَتْ رِوايةُ سيِّئ الحفظِ -هذا- مـع روايـةِ سَـيِّئ الحفـظ -ذاك-، وبينهما علاماتٌ فارِقةٌ متعدِّدةٌ، وقرائنُ لا تجعلُهما متَّفقين في الوَهم أو في الخطأ؛ فهذا مما ينشرحُ له القلب؛ إِذَا ضـلَّ أحـدُهما؛ أَنْ يُذكِّرَ أحدُهما الآخَر...

---

(١) «فَتح المُغيث» (٣/ ١٧٨) -للسَّخاوِيِّ-.

هذه كانت منهجيَّة الشَّيخ -وله مثلُ هذا كثيرٌ-.

ومِن حيثُ التَّطبيقُ العمليُّ: فإنَّ هذا المنهجَ كان موجودًا بين المتقدِّمين -في مثل هذه الصُّورة-.

وكلامُ الإمام أحمد -المُتقدِّم-فِي الرِّوَاياتِ الضِّعَاف-: «يشد بعضُها بعضًا»؛ -هو بهذا المعنَى -تماماً-؟

وهو إشارةٌ -منهُ- إلى الحُسن، وأن ضعيفاً[1] يُقوِّي الآخر -إذا كان مِثلَهُ-.

فالإمامُ أحمدُ يَحْكُمُ -مَثَلاً- على (النَّضْرِ بنِ إسماعيلَ) بالضَّعْفِ، ومع ذلك يقولُ: (يُعْتَبَرُ بحديثِهِ)[2]؛ فهو -إِذَنْ- يُحسِّن حديثَهُ بالشَّواهد والطُّرق.

وإن لم يكن الإمامُ أحمد -رَحِمَهُ اللهُ- رأسًا مِن رؤُوس المتقدِّمين؛ فلا أدري مَن يكون رأسًا من رؤوس المتقدِّمين!

إذا لم يكن التِّرمذي رأسًا من رؤوس المتقدِّمين -وهو تلميذُ الإمامِ البُخاريِّ-؛ فمَن يَكونُ كذلك -إِذَن-؟!

---

(١) بِشَرْطِ أَنْ لاَ يَشْتَدَّ الضَّعْفُ -كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ، وَمُقَرَّرٌ-.

(٢) كما في «العِلَل ومعرِفَة الرِّجال» (٢١٨) -برِوايةِ المَرُّوذيِّ-.

فهذه -كلُّها- إشاراتٌ تُبيِّنُ أن منهجيَّـةَ المتقـدِّمين في (الحـديث الحسَن) هِـيَ -أيـضًا- منهجيَّـةٌ مُنـضبطةٌ؛ لكـنْ: قـد تختلـفُ فيهـا أنظارُهم، كما تختلف أنظار مَن بعدهم -سواءً بسواءٍ-.



١٥- حول الحديث الحسن

قال: هل أوَّلُ مَنْ خرج بكلمةِ (الحسَن)؛ هو الإمامُ الترمذي -رَحِمَهُ اللهُ-؟

قلتُ: رأيتُ للإمامِ يعقوب بن شَيْبَةَ السَّدوسي في «مُسنده»[1] اسْتِعْمَالَ مُصْطَلَحِ (حسَن) -كَثِيراً-وهو قبل الإمام الترمذي-[2].

قال: وكان يقصد بـ(الحسَن) هذا الاصطلاحَ؟

قلتُ: نَعَم؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ -فِي (ص١٧٥)- مَثَلاً- بَعْدَ رِوَايَتِهِ لِحَدِيثٍ-: (حَدِيثٌ حَسَنُ الإِسْنَادِ، ثَبْتٌ).

---

(١) انظُر «مُسْنَدَه» (ص١٢٥ و ١٣٥ و ١٣٧ و ١٥٢ (مهم)، و ١٥٣ و ١٦٤ (مهم)، و ١٦٩ (مهم)، و ١٧٣ (مهم)، و ١٧٥).

وَرَاجِعَ -كَذَلِكَ- «فتح المُغيث» (١/ ١٠٢) -للسَّخاوي-، و«النُّكَت الوفيَّة» (١/ ٦٠٧) -للبِقاعيِّ-، و«الغاية..» (١/ ١٥٣) -لابنِ الجَزَرِيِّ-.

(٢) تُوُفِّيَ الإمامُ يَعقوب سَنَةَ (٢٦٢هـ).

وتُوُفِّيَ الإمامُ الترمذيُّ سَنَةَ (٢٧٩هـ) -رحمَهُما اللهُ -تعالى-.

وَكما قلتُ: قد فسَّر الإمامُ التِّرمـذيُّ في «العِلَـل الـصَّغير» كَلِمـةَ (الحسَنِ)، و(الحسَنِ الغريب) -كما تقدَّمَ-، وبيَّن مَقصودَهُ منهُما.

فهو لما يقولُ: (حسن غريب)؛ أي: حسَن فرد -لِذاتِهِ-، وعندما يقول: (حسن)؛ أي: رُوي من غير وجهٍ؛ أي: (حـسن لِغـيره) بهـذه الوجـــوه.

وجملةُ القول -في مسألة التَّساهل المُدَّعاة -هـذه-: أنَّهـا باطلـةٌ، وأن الشَّيخ -رَحِمَهُ اللهُ- كان منهجه منضبِطًا -جِدًّا-.

وَلَكِنْ؛ مِن البَدَاهَةِ بِمَكَان التَّذْكِيرُ بِأَنَّ «**كُلَّ بَنِي آدَمَ خَطَّاءٌ**»[1].



(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَه (٤٢٥١) -وَغَيْرُهُ- عَن أَنس، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. وَصَحَّحَهُ شَيْخُنَا فِي «مِشْكَاة المَصَابِيح» (٢٣٤١).

١٦- اختلاف أقوال الشيخ الألباني فِي الرُّواة، أو الرَّاوِيات

قَالُوا: قـالوا: إن الـشَّيخ آراؤه تختلـف، وَبعـضُهُم (!) قَـال: (يَتَناقَض)[1] فرُبَّما نَرَاهُ يَبني حُكمَه على قاعدة -مـا-، ثـم نجـدهُ في كتابٍ آخر يتكلَّم على حديث بعكس ما بنَى عليه الأوَّلُ؟!

قُلْتُ: هذا يقع؛ لكنْ: هل يقعُ من الشَّيخ الألْبانِي -وحـده-؟ أم قد يقعُ مِن كلِّ عالِمٍ[2]؟!

يدلُّ على معنَى ذلـك: مـا قالَـهُ الإمـامُ أبـو حنيفـةَ لِتلميـذه أبي يوسُف: يا أبا يوسف! لا تكتبْ عنِّي كُلَّ ما أقول؛ فإنني أقولُ القولَ اليومَ، وأرجع عنه غدًا[3]!

---

(١) وَفِي كِتَـابِي « الأَنْـوَار الكَاشِـفَة...» حُجَـجٌ قَاصِـمَةٌ لِـزَعْمِ أُولَئِـكَ الزَّاعِمِينَ هَذَا الافْتِراءَ المُشِين.

(٢) انظُر «آداب الزّفاف في السُّنَّة المُطهَّرَة» (ص١٢٧)، و«الحديث حُجَّـة بنفسِهِ» (ص٧٥)، وانظُر «صِفة صَلاة النبيِّ ﷺ» (ص٤٧) -لشيخِنا-.

(٣) انظُر ما تقدَّمَ (ص٧٧ و٨١) مِن كَلامِ الشَّيخ بكر أبو زيد -حَوْلَ هَـذَا المَوْضُوع-.

بالعكس، أنا أقولُ: الواجِبُ أن تكون هذه علامةً مُضيئةً، ونُقطةً مُشرقةً -في حياة الألباني-؛ أنَّه يتفاعَلُ مع العلم، وأنه يَرجِع إلى الصَّواب، وأنَّه يَنصاع إلى الحقِّ، ولا يَستكبر.

وقد ذَكَرْنا -قَبْلاً- قَولَهُ -رَحِمَهُ اللهُ-: (العِلمُ لا يَقْبَلُ الجُمودَ)...

وأحياناً يأتِي الشَّيخَ الألْبانِيَّ أصغرُ الطُّلاب بمُلاحظة، أو استدراكٍ؛ فيرجع إلى الحقِّ على أيديهم!

وأنا أذكر -الآنَ- قصَّةً -أطرافُها الثلاثةُ في عالم الغيب -رحمهُمُ اللهُ-، وطرفُها الرَّابع: راوِيها، والناقلُ لها -نسأل الله حُسنَ الختام، والوفاةَ على الإيمان-(١).

وهذا الكلامُ وَقَعَ قبل أكثر من ٢٥ سنة:

كان أحدُ إخوانِنا -رَحِمَهُ اللهُ- عنده بعضُ غُلوٍّ في الشَّيخ الألْبانِي..

.. وكان عندما يَسمعُني أخالفُ الشَّيخ الألْبانِي في مسألة، أو لا أُوافِقُهُ في أُخرى -طبعًا مع الاحترام -كلِّه-، والتَّقدير -كلِّه-،

---

(١) قارِن بـ«سُؤالات علي الحلبي لشيخِه الإمام الألباني» (١/ ٤٤-٤٦).

والتَّبجيل كلِّـه- و«**إذا اجتَهـدَ الحـاكِم وأصـابَ؛ فلـهُ أجـران، وإذا اجتَهد وأخطأَ؛ فلَهُ أجرٌ واحد**»[١]-: ينزعج!!

وأَذْكُـر -ذاتَ مـرَّةٍ- أَنِّي قلـتُ لـه -رَحِمَهُ اللهُ- وقـد نـزل كتـاب «توضيح الأفكار» -طبعة جديدة -يومَئِذٍ- بَعْدَ أَنْ كَـان مَفْقُـوداً-: اشترِ «توضيح الأفكار»؛ فَهُوَ كِتَابٌ مُفِيدٌ فِي عِلْمِ مُصْطَلَحِ الحَدِيث!

فقال: لا نُريد محدِّثًا إلا الشَّيخ الألباني[٢]!!

ولِسانُ حالِي -ذاك اليوم- يَقولُ: الشَّيخ الألباني -وهو أُستاذُنا الكبير- لن يُخلَّد! بل هُوَ يريدكم أن تسيروا على منهجِه!

وأذكُر -جيِّدًا-والشَّيءُ بالشيء يُذكَر-: أنَّنِي سألتُ الشَّيخ الألباني -والله الذي لا يُحلَف إلا بِجلالِه-قبل نَحو ثلاثين عامًا-، قلتُ له: يا شَيخنا! بعد عُمرٍ طويل -كما يُقالُ-؛ إذا مِتَّ: على مَن نعتمد -بعدَك- في الحديث؟

---

(١) رواهُ البخاريُّ (٧٣٥٢)، ومُسلمٌ (١٧١٦) عن عَمرو بنِ العاص.

(٢) وللتَّارِيخِ أقولُ: لقد رأيتُ كِتابَ «تَوضيح الأفكار» -بعدَ ذلك بسنوات- في مكتبةِ الأخِ المَذكُورِ -رَحِمَهُ اللهُ-؛ رُجُوعاً إلى الحَقِّ، وَتَجاوُباً مَعَ نَصِيحَتِي لَهُ.

فَقال -بالحَرفِ الواحدِ-: اعتمِدوا على أنفسِكم؛ أُريدُكم خيرًا من الألباني!

واللهِ؛ كأنَّ كلماتِه تَرِنُّ في أُذُني -بعد هذه السَّنوات الثلاثين-!

نرجعُ إلى الخبر الأول:

كان هذا الأخُ -رَحِمَهُ الله- ممن يَغضب، ولا يُحبُّ أن يَسمع انتقادَنا، أو مُخالفَتَنا لِلشَّيخِ الألبانيِّ، وكان معنا أخٌ آخرُ -أيضًا- توفَّاه الله شابًا -بل كلاهُما -رحمهما الله-تَعالى- تُوفِّيا شابَّين.

فهذا الأخ الثَّاني أطْلَعَنِي على حديثٍ في «صَحيح الكلِم الطيِّب»، ضعَّفَهُ الشَّيخ الألباني -نَفْسُهُ- في «الكلِم الطيِّب»! يقُول: فهل تغيَّر اجتِهاد الشَّيخ الألْبانِي؟! أم ماذا؟

فكنَّا -مجموعةً- في زيارةٍ إلى بيتِ الشَّيخ الألبانِي -وكان هذان الأَخوان موجودَين-، فسألت الشَّيخ الألْبانِي، قلتُ: له: يا شَيخنا! هناك حديثٌ أوردتَهُ في «صحيح الكلِم الطيِّب»؛ ولكنْ؛ في «الكَلِم الطَّيِّب» -وهو أَصْلُهُ- ضعَّفتَه؟!

قال: أُراجِعُ الكِتاب.

فذهب -رَحِمَهُ اللهُ-، وأتى بالكِتابَين، فراجَعَهما، ثُمَّ قال: جزاك الله خيرًا.

وبدأ يكتب المُلاحظةَ..

ثُمَّ إنِّي سألتُه -وقد استغللتُ الموقفَ، والأَخَوانِ جالِسانِ-رحم الله الجميع-، قلتُ: يا شَيخنا! هُنالِك بعضُ الإخوة -قَاصِداً ذاك الأخ الأوَّل!- يَغضبون إذا خالَفْنا فضيلتكم في مسألة فقهيَّة، أو في حديثٍ! ويتعجَّبون من ذلك! وأحيانًا يُنكرون علينا؛ فماذا تنصحُنا -شيخَنا-؟

قال: (الجواب ما ترى؛ لا ما تسمع)[1]!!

يعني: أنَّني -هَأَنَذَا- أتراجعُ بين يديك، وقلتُ لك: جزاك الله خيرًا على هذا التَّصْوِيب.

---

(١) هَذَا مُقْتَبَسٌ مِنْهُ -رَحِمَهُ اللهُ- مِن جَوَابِ الخَلِيفَةِ المُعْتَصِمِ إِلى مَلِكِ الرُّوم؛ رَدًّا عَلى كِتَابِ تَهْدِيدٍ وَجَّهَهُ إِلَيْه!

انْظُر «تَارِيخ بَغْدَاد» (٤/ ٥٤٧)، و «تَارِيخ دِمَشْق» (٧٣/ ٢٧٣)، و «سِيَر أَعْلاَم النُّبَلاء» (١٠/ ٢٩١)، و «البِدَايَة وَالنِّهَايَة» (١٤/ ٢٨٥).

وَكأنَّ لسانَ حالِه يقول لُمنتقِدِهِ -بالعِلْمِ والحِلْمِ-: (أنا أفرح)!

بل -واللـهِ-: كم من مرَّة يتَّصِلُ بي الشَّيخ الألبـانِي، ويقـول لي: (وجدتُ شاهدًا لحديث كذا، وكان ضَعيفًا وصحَّحته)!

... أو ما يُشبِهُ هذا- مِمَّا هُوَ أَوْضَحُ مِنْهُ -دِلالَةً- عَـلَى تَوَاضُـعِهِ، وَإِنْصَافِهِ-.

وأذكُر -من ذلـك-: حـديثاً في «سـنن أبي داود»[1]؛ وهـو قـولُ النبي -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ-: «**لا تُشَدِّدوا على أنفسِكم؛ فيُشدِّدَ اللهُ عليكم...**»؛ هذا أذكـرُه -جيِّـداً-: مـن الأحادِيـث التـي اتَّـصل بي الـشَّيخ الألبـانِي -هاتفيًّـا-؛ ليقـول لي: إنَّـه نقلـه إلى «السِّلـسِلة الصَّحيحَة»[2] -بعدَ تضعيفِهِ[3] له -قَبلاً-.

فالشَّيخ الألبانِي -إن جـاز التَّعبـير- كـان أمَّـةً وحـدَه -رَحِمَهُ اللهُ- تَعـــالَى-.

---

(١) (برَقْم: ٤٩٠٤).

(٢) في (برَقْم: ٣١٢٤).

(٣) في «مِشكاة المصابيح» (١٨١).

فكـونُ اجتهـادِهِ يتغـيَّرُ في حـديثٍ، أو راوٍ، أو يختلـفُ قولُـهُ في مسألةٍ، أو قضيَّةٍ؛ فهذا صنيعٌ لا يُعابُ عليه؛ بل يَدُلُّ على:

أ- توسُّعه في العِلْمِ.

ب- إنصافه وخُضوعه.



١٧- الشيخ الألباني محدِّثٌ وفقيهٌ

قَالَ: من النَّاس مَن يقولُ: الشَّيخ الألْبانِي محدِّث؛ لكنْ: لا أعترف به فقيهًا؟!

قُلْتُ: هذه تُهَمَةٌ قديمةٌ لأهل الحديث، وليست تُهَمَةً جديدةً مقصودةً لِلشَّيخِ الألبانيِّ -فقط-!

ألم يُقل ذلك عن الإمام أحمد؟!

بل قِيلت -مِن قبلُ- في كثيرٍ من أهل الحديثِ؛ فلا غرابةَ، ولا عجبَ أن تُقال في الشَّيخ الألبانِي -في آخر الزَّمان-رَحِمَهُ اللهُ-تَعالَى-.

وما أجملَ ردَّ الإمامِ أبي الوفاءِ ابنِ عَقيل على هذه الأقاويل؛ قال:

«ومِن عجيبِ ما نَسمعُهُ عن هؤلاءِ الجُهَّال: أنَّهُم يَقولون: أحمدُ ليس بفقيه! لكنَّهُ مُحَدِّث!!

وهذا غايةُ الجَهْلِ؛ لأنَّهُ قد خَرَجَ عنهُ اختياراتٌ بَناها على الأحاديثِ بناءً لا يَعرِفُهُ أكثرُهُم، وخَرَجَ عنهُ مِن دقيقِ الفِقْهِ ما ليس نراهُ لأحدٍ منهُم»[1].

---

(١) «ذَيل طبقات الحنابلة» (١/ ٣٤٧).

وقـد نَقَـلَ كلامَـهُ الإمـامُ الـذهبيُّ في «سِـيَرِ أعـلامِ النُّـبَلاء» (١١/ ٣٢١) -ثُمَّ قالَ-:

«قُلتُ: أحسَبُهُم يَظُنُّونَهُ كان مُحدِّثاً وبَـسْ[1]، بـل يَتَخَيَّلُونَـهُ مِـن بابَةِ مُحدِّثِي زَمانِنا!

ووالـلـهِ لقـد بَلَـغَ في الفِقـهِ -خاصَّـةً- رُتْبَـةَ اللَّيـث، ومالِـك، والشَّافعيّ، وأبي يُوسُف، وفي الزُّهد والوَرَع رُتبةَ الفَضْل، وإبـراهيمَ بنِ أدْهَمَ، وفي الحِفْظِ رُتبة شُعبة، ويحيَى القطَّان، وابنِ المَدينيّ.

ولكنَّ الجاهلَ لا يَعلَمُ رُتْبَةَ نَفسِهِ، فكيفَ يَعرِفُ رُتبةَ غيرِهِ»؟!

ثُمَّ؛ أنا أسأَلُكَ سؤالًا: أين في كُتب الفقهاء مثلُ كتاب: «أحكـامِ الجنائز» -لِشَيْخِنَا الأَلْبَانِيّ-[2]؟!

أين في كتب الفُقهاء مثلُ كتاب: «تحذيرِ السَّاجد»؟!

أيـن في كتـب الفُقهـاء مثـلُ كتـاب: «الثَّمـر المـستطاب»-ذي المُجلَّدَيْن- مع أنَّهُ لا يزالُ في كتاب الطَّهارة-منهُ-؟!

---

(١) انْظُر شَرْحَهَا -فِيمَا يَأْتِي (ص١٣٨)-.

(٢) انْظُر مَا سَيَأْتِي حَوْلَ ذَلِكَ (ص١٢٩) مِنْ كَلامِ الشَّيْخ بَكْـر أَبُـو زَيْـد -رَحِمَهُ اللهُ-.

أين في كتب الفُقهاء تِلْكُم النَّظرات الفِقهيَّة المُنضبطة الدَّقِيقَة -كما في كتاب «تمام المنَّة»-؟!

الشَّيخ الألبانِي له مِن الأشرطة -التي سُجِّلَتْ فيها مجالسُهُ العلميَّةُ- وعلى مَدارِ نحو رُبْعِ قَرْنٍ- أكثرُ من ثلاثة آلاف شريط.

وأكاد أجزمُ أنَّ ألفين وخمسمائة شريط -منها- أو أكثرَ!- في مسائل الفِقه، ولو وُزِّعَت على أبوابِ الفِقه؛ تكاد تستوعبُها[١]!

وقد نَشَرْتُ -قريبًا- مُجلَّدين تَضَمَّنَا أسئلتي الَّتي وجَّهتُها -مُشافَهَةً- للشَّيخ الألباني -في مجلَّدَين- مع أجوبتِهِ عليها -رَحِمَهُ اللَّهُ-، سَمَّيْتُها: «سُؤالات علي الحلبي لشَيخِه الشَّيخ الألبانِي».

أليست هذه طريقةَ الفُقهاء، وَسَبِيلَ أهل الفِقه؟!

كَمَا فِي «فَتَاوى شَيْخ الإِسْلاَم ابْنِ تَيْمِيَّة»، «فتاوى ابن حَجَر الهيتمي[٢]»، «فتاوى النَّووي»، «فتاوى الرَّمْلي»، ... وفتاوى فلان وفلان -من أهل العِلم-وَهُمْ كَثِيرٌ-.

---

(١) وَتَحْتَ الطَّبْعِ مِنْهَا -مُفَرَّغاً- ثَمَانِيَةَ عَشَرَ مُجَلَّداً.
اللَّهُمَّ عَجِّلْ بِإِخْرَاجِهَا!

(٢) انظُر فائدةً لطيفةً حولَ اسمِهِ ونسبتِهِ في حاشيَتِي على كتابي «المُعْلِم بآداب العالِمِ والمتعلِّم» (ص٢٧٤).

أليست هذه فتاوى الفُقهاء؛ لكنْ؛ فَرقُ ما بين فتاوَى الشَّيخ الألبانِي، وفتاوَى غيرِه من الفقهاء: أنَّ كثيرًا من الفُقهاء اعتمدوا الرَّأي، اعتمدوا الاستِحْسان، اعتمدوا القِياس.

بينما الشَّيخ الألبانِي -رَحِمَهُ اللهُ- بنى منظومتَه الفِقهية على أُصول الكِتاب، والسُّنَّة، ومنهج سَلَف الأُمَّة.

أمَّا دعوى أنه ليس بفقيهٍ! فهذه -واللهِ- دعوى باطلة، مُجرَّدَةٌ عن أدنَى حُجَّةٍ..!!

الشَّيخ الألْبانِي درَّس كتاب: «الرَّوضة النديَّة» -وهو كتاب فِقهٍ-في مجلَّدين-.

درَّس «فِقه السُّنَّة» لسيِّد سابق.

درَّس «أُصول الفِقه» لعبدِ الوهَّاب خلَّاف - مِن علماء مصر المعروفين-، درَّسه في دمشق الشَّام قبل أكثر من خمسين سنة-.

درَّس كتاب «سُبل السَّلام» -في الجامعة الإسلاميَّة[1]- قبل

---

(١) انْظُر مَا قَالَهُ شَيْخُنا -رَحِمَهُ الله- حَوْلَ بَعْضِ أَحْوَالِهِ -وَأَخْبَارِهِ- عَنْ (الجَامِعَة الإِسْلاَمِيَّة) الَّتِي دَرَّسَ فِيهَا ثَلاثَ سَنَواتٍ (١٣٨١ -١٣٨٣ هـ)=

خمسين سَنة-.

قَالَ: كانوا يقولون -أَيْضاً-: الشَّيخ بعيدٌ -جدًّا- عن الأصول!!

قُلْتُ: هذا غيرُ صحيح -ألْبتَّة-.

بل أنا أقولُ -الآن-: لو أنَّ أحد الباحثين يتفرَّغ بأن يجمع كتابًا في «آراء الشَّيخ الألبانِي الأصوليَّة»: لَـمَا كان ذلك بعيدًا، بل قد يخرج بكتابٍ حافِلٍ[1]...

=فِي: «إِرْوَاء الغَلِيل» (٦/ ٢٥٣)، و«حَجَّة النَّبِيِّ ﷺ» (ص١٣٩)، و«دِفَاع عَن الحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَالسِّيرَة» (ص٤)، و «السِّلسِلَة الصَّحِيحَة» (٣/ ١٨٦)، و «السِّلسِلَة الضَّعِيفَة» (٢/ ٢٧٠)، و (٣/ ١٠٠ و١٥٥)، و (٤/ ٣٤)، و (١٠/ ٣٩٠ و٤٥٨) -وَغَيْرِهَا-.

(١) انْظُر -مَثَلاً- كَلاَمَهُ عَلَى (اسْتِثْنَاء الأَقَلّ مِن الأَكْثَر): فِي «الآيَات البَيِّنَات» (ص٣٩)، و (الإِجْمَاع): فِي «آدَاب الزِّفَاف» (ص٢٣٩)، و «أَحْكَام الجَنَائِز» (ص١٧٣)، وَ (عَمَل الرَّاوِي بِخِلاَفِ رِوايَتِه): فِي «أَصل صِفَة الصَّلاَة» (١/ ٢٢٤)، وَ (المُثبِت مُقَدَّم عَلَى النَّافِي): فِي «أَصْل صِفَة الصَّلاَة» (٣/ ٨١٩)، و (وُجُوه التَّوْفِيق بَيْن الأَدِلَّة): فِي «إِرْوَاء الغَلِيل» (١/ ٩)،=

قَالَ: هل الشَّيخ الألْبانِي يأخذ بالقياس؟

قَالَ: الشَّيخ الألْبانِي يأخذ بالقياس؛ لكن -على مذهب الإمام الشَّافعي-: القِياس كالمَيْتَة -للضَّرورة-.

وهذا هو الصَّواب في القِياس.

نحن -أهلَ الحديثِ- لسنا كغُلاةِ الظاهريَّة الذين يَنفون القياس -مُطلقًا-! ولسنا كأهلِ الرَّأي الذين يُقدِّمون القياس على النَّص!

وإنَّما القياس -عندَنا- للضَّرورة، وبالشَّرط المُعتبَر[1].

=و(السُّنَّة المَرْفُوعَة حُكْماً): فِي «الإِرْوَاء» (١/ ١٧٩)، و(النَّسْخ)، و (الخَاصّ والعَام): فِي «الرَّد المُفْحِم» (ص١٢٥).

... بَل تَرَى مُنَاقَشَتَهُ -رَحِمَهُ الله- لِتَنْزِيلِ بَعْضِ القَواعِدِ الأُصُولِيَّة عَلَى بَعْضِ الفُرُوعِ الفِقْهِيَّة -كَمَا فِي قَاعِدَةِ (المُثْبِت مَعَهُ زِيَادَةُ عِلْم) -فِي «مُخْتَصَر العُلُوّ لِلعَلِيِّ العَظِيم» (ص١١٧)-.

وَغَيْرُ ذَلِكَ كَثِيرٌ...

وَفِي «آدَاب الزِّفاف» (ص٢٣٩) الإِشَارَةُ إِلَى «كُتُبِ عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ الَّتِي لاَ يُقَلِّدُ مُؤَلِّفُوهَا مَنْ قَبْلَهُم؛ مِثْل: «أُصُول الأَحْكَام» -لابْنِ حَزْم-، وَ «إِرْشَاد الفُحُول» -لِلشَّوْكَانِي-».

(١) انظُر «إعلام المُوقِّعِين» (٢/ ٢٠٢) -للإمامِ ابنِ القيِّم-.

قالَ: لعلَّكَ تُوردُ بعضَ المسائل التي تتذكَّرُها، والتي تدلُّ على فِقه الشَّيخ، وعلى قوَّة استنباطه؟

قُلتُ: لقد نَثَرَ أُستاذُنا الألبانيُّ مَسائلَه الفقهيَّة في كثيرٍ مِن الأبواب العلميَّة؛ لكنْ: أنا أذكر لك مثالًا سمعتُه عن الشَّيخ الألبانِي، ولم أرَه دَندَن عليه كثيرًا -مِن قَبْلُ-؛ سمعتُه منه مرَّة واحدةً -فَقَط- قبل نحو خمس وعشرين سَنة-، في موضوع ليس كبيرًا؛ لكنَّهُ يدلُّ على النَّظرة الفقهيَّة الدَّقِيقَة -وذلك في موضوع تحريك الإصبع في الصَّلاة-، مع أن هنالك مَن يُخالف في أصلِ صِحَّةِ الحديث[1]-؛ لكنْ: أنا أتكلَّم على النَّظرة الفِقهيَّة.

يقول الشَّيخ الألْبانِي: كَونُ هذا الحديث رُوي عَن وائل ابن حُجْر -فقط-: فيه إشارةٌ إلى أنَّ التحريك كان يسيرًا، لا يكادُ يُلاحَظ!

وروَى الإمامُ البيهقيُّ في «المدخل» (برَقْم: ٢٤٨) -أنَّ الإمامَ أحمدَ بنَ حَنبل قال: سألتُ الشافعيَّ عن القياسِ؟ فقال: عند الضَّروراتِ.

(١) انظُر للرَّدِّ على هذه الدَّعوى: «تمام المِنَّة في التَّعليقِ على فِقه السُّنَّة» (ص٢١٤-٢٢٢) -لشيخِنا-.

وليس هُوَ كما يفعلُ بعضُ النَّاس -اليوم-؛ بحيث يكونُ تحريكُهُ خفضاً ورفعاً بصورةٍ جليَّة؛ وإلا لَلاحظَهُ غيرُه من الصَّحابة.

وهذا توجيهٌ لطيفٌ تضمَّنَ نظرةً فقهيَّةً -دقيقة-بل دقيقة جدًّا-.

وقد جَمَعَ أحدُ الباحثين -قريباً- كتابًا سمَّاه: «النوازل الطبيَّة عند الشَّيخ الألباني»(١) -مجلد كامل-.

أليست تحتاج النَّوازل الطبيَّة إلى اجتِهادٍ عميق، ونظرٍ دقيق؟!

أليس هذا هو الفقه؟!

ولقد قامَ هذا الأخ -جزاه الله خيرًا- بشيءٍ إضافيٍّ -في اسمِ الكتابِ، وَمَادَّتِه-: «ومقارنتها بآراءِ المَجامع الفقهيَّة».

بل إنَّهُ -وهو مُتخصِّصٌ في علوم الفِقه الطِبيَّة- ذَكَرَ أنَّ بعضَ المسائلِ المبحوثةِ -عندهُ- تَفوَّق فيها الشَّيخ الألبانِي -في التَّرجيح- على آراء بعضِ المجامع الفقهيَّة -المَشْهُورَة-.

ثُمَّ ذكَر وجهةَ نَظَرِهِ في تَوْضِيحِ ذلك، وَشَرْحِهِ -وهو دكتور تخصُّص في الفِقه الطبِّي -وفَّقَهُ اللهُ-.

وثَمَّةَ مسائلُ كثيرة عند الشَّيخ الألبانِي -كذلك-.

---

(١) طُبِعَ في مكتبةِ المَعارِف - الرِّياض.

١٨- الاستنباط الفقهي عند الشيخ الألباني

قَالَ: هل كان الشيخُ الألبانيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- إذا عرض الأحادِيث كان يَذكر الفوائدَ التي تُؤخذ منها؟

قُلْتُ: عنوان أَجَلِّ كُتُبِهِ -«سلسلة الأحادِيث الصَّحيحَة، وشيء من فِقهها»-: يَدُلُّ على ذلك.

بل قد قام بعضُ الباحثِين بِجمع مجلَّدين مِن فوائد الشَّيخ الألْبانِي وتعليقاته -الفقهيَّة والعلميَّة- على الأحادِيث الواردةِ في «السِّلسِلة الصَّحيحَة»، وفي «السِّلسِلة الضَّعيفَة».

وذِكْرُ الفوائدِ الفقهيَّةِ -هذه- في «السلسلتَيْن»: لم يكُن مقصوداً عند الشَّيخ لِذاته؛ لكنَّه كان يَرِدُ قَلْبَهُ عندما يَسترسلُ في البحث، عندما يدخلُ في باب الاستِنباط، عندما يدخلُ في باب المناقشة لفَقيهٍ أو محدِّث -أو ما أشبهَ-؛ فتراهُ يَطْرُقُ هَذِهِ القضايا الفِقهيَّة، والاستنباطات العلميَّة.

وأمَّا (الأحاديثُ الضَّعيفةُ)؛ فكان عُنوانُ الكتاب الجامِعِها: يدلُّ عليها؛ وهو: «سِلسلة الأحادِيث الضَّعيفة وأثرها السَّيئ في الأُمَّةِ»؛

فكثيراً ما يقول -فيها-: «ومِن الآثار السَّيِّئة لهذا الحديث أنَّه كذا وكذا، وأنَّه جعل كذا، والفهم كذا...»..

وهذا -أيضًا- كثيرٌ في كلام الشَّيخ الألبانِي.

وهذه -بحدِّ ذاتِها- نظرةٌ فقهيَّةٌ -واقعيَّةٌ -أيضًا-؛ ليست فِقهيَّةً نظريةً خياليَّةً مُنفصِمةً عن الواقع.



١٩- انفِراداتُ الشيخ الألباني

قَالَ : قالوا: أحيانًا كان الشَّيخ الألبانيُّ -رحِمَهُ الله رحمةً واسعةً- يَخرُجُ بمسائلَ تُخالف جُلَّ العُلماء، وتُخالف المتقدِّمين!

وكانوا يَذكرون -مِن ذلك- بعضَ المسائل؛ منها:

❑ مِن مسائلِ الحجّ:

تصحيحُهُ لحديث أم سلَمَة في (مسألة الطَّواف)؛ وهو:

عن أُمِّ سَلَمَةَ، قالَت:

كانَت ليلتِي التي يَصيرُ إليَّ فيها رسولُ الله ﷺ مساءَ يومِ النَّحْرِ، فصارَ إليَّ، ودَخَلَ عليَّ وَهْبُ بنُ زَمْعَةَ، ومَعَهُ رَجُلٌ مِن آلِ أبي أُمَيَّةَ -مُتَقَمِّصَيْنِ-، فقال رسولُ الله ﷺ لِوَهْبٍ:

«هل أَفَضْتَ -أبا عبدِ الله-؟».

قال: لا واللهِ -يا رسولَ الله-.

قال ﷺ: **«انْزِعْ عنكَ القميصَ»**.

قال: فنَزَعَهُ مِن رأسِهِ، ونَزَعَ صاحِبُهُ قَميصَهُ مِن رأسِهِ، ثُمَّ قـالَ: ولِـمَ يا رسولَ الله؟

قال: «إنَّ هذا يومٌ رُخِّصَ لكُم إذا أنتُم رَمَيْتُم الجَمْـرَةَ أنْ تَحِلُّـوا» -يعنِي: مِن كُلِّ ما حُرِمْتُم مِنـهُ إلّا النِّـساء-، «فـإذا أمْـسَيْتُم قَبـلَ أنْ تَطُوفُوا هذا البَيْتَ: صِرْتُم حُرُماً كَهيئَتِكُم قَبْلَ أنْ تَرْمُوا الجَمْرَةَ حتّـى تَطُوفُوا به».

قُلْتُ: لعلَّكَ تعلمُ أن الإمـامَ ابـنَ القـيِّم صـحَّح الحـديث في «تهذيب سُنَن أبي داود» (٢/ ٢٦٠)، وأن عروةَ بن الـزُّبير عمِـل بِـهِ -كما ذكَرَ البيهقيُّ في «السُّنَن الكُبرَى» (٥/ ١٣٧)-.

فالشَّيخ الألبانِي جارٍ على منهج العِلم -تصحيحًا، وفِقهًا-.

فهذا تابعيٌّ عَمِل بالحديث، وهذا إمامٌ مِن أئمَّة الحديث صحَّـحهُ[1].

وخُلاصةُ القَوْلِ -في هذه المسألةِ- كما هو فِقهُ نَصِّ الحديثِ-:

أنَّ مَـن غَرَبَـتْ عليـه شـمسُ العيـد -وهـو لم يَطُـفْ طـواف الإفاضة-؛ عاد مُحرِمًا كهيئتِه قبل أن يُحِل..

---

(١) وانظُر -فائدةً زائدةً- في «الدُّرَر السَّنِيَّة..» (٥/ ٣٨٨).

هذا أوَّلًا.

أمَّا الأمر الثَّاني: فالشَّيخ الألْبانِي عنده نصٌّ، والنُّصوصُ تُؤخَذ الزَّائد فالزَّائد، ولا يجوزُ أنْ نَضرِبَ النُّصوصَ بعضَها ببعضٍ.

هكذا تُحَقَّقُ القواعد الأصوليَّة المعروفة؛ إذْ لا يمكن أن أبني حُكمًا على نصٍّ واحد، مع وُجود نصوص أُخرَى -وتحقيقِها-؛ فقد يُوجَد نصٌّ مَنسوخ ونصٌّ ناسخ، قد يوجَد نصٌّ مُطلَق ونص مُقيَّد، قد يوجَد نصٌّ مُجمَل ونصٌّ مُفصَّل..

فنظرة الشَّيخ الألْبانِي نظرةٌ فِقهيَّة، ونظرةٌ عِلميَّة.

وأنا حججتُ -مرَّة- مع أحد أفاضل الشُّيوخ الأصوليِّين مِن علماء مكَّة[١]، وهو محدِّث وفقيهٌ ولُغوي؛ فكان اختيارُه في هذه المسألةِ هو اختيارَ الشَّيخ الألْبانِي -نفسِهِ- في هذه المسألة؛ فقد جِئتُ إليه بعد غروب شَمْسِ يومِ العِيد؛ فإذا هو بإحرامِه!

قلتُ له: لماذا لمْ تَحِلَّ مِن إحرامِك -فَضِيلَةَ الشَّيْخ-؟

(١) وهو الشيخ محمد علي آدم الإثيوبي -حفظهُ اللهُ- شارِح «سُنَن النَّسائيّ» -وغيرها مِن كُتُب السُّنَّة المُشرَّفة -نَفَعَ اللهُ بها-.

قال: غربت الشَّمس، وأنا لم أطُف!

قلتُ: على قول شَيخنا؟

قال: بَل على قول رسولِنا -عليهِ الصَّلاة والسَّلام-.

لكنْ؛ كون الشَّيخ الأَلْبانِيِّ أخطأ أو أصاب -في هذه المسألة-أو غيرها-: قَضِيَّة أخرى..

كوني أُوافِقُه، أو كونك تُخالِفُه؛ قَضِيَّةٌ أخرى..

المهمُّ: أن الشَّيخَ الألبانيَّ جرى على منهج عِلمي مُنضبط.

وأنا أزعم -ها هُنا-: أنَّه لا تَكادُ تُوجدُ مسألةٌ تفرَّد فيها الشَّيخ الألْبانِي دون أن يكون مسبوقًا بقولِ عالمٍ ذي شَأنٍ.

وأنا أذكر فائدة:

كتب لي الشَّيخ بكر أبو زيد -رَحِمَهُ اللَّهُ- رسالةً خاصَّةً -قَبْلَ خمسٍ وعشرين سنَةً-، ذَكَرَ فيها خَبَرَ تأليفِهِ كِتاباً عُنوانُهُ: «اختيارات الشيخ الألباني وتحقيقاته»؛ قالَ عنهُ -ومِن خَطِّهِ أنْقُلُ-[1]:

«قد قَطَعْتُ فيه مرحلةً، وكُنتُ أُبَيِّنُ -بإيجازٍ- سَلَفَهُ مِن أهلِ

---

(١) انظُر كِتابي «مسائل علميَّة في الدَّعوة والسِّياسة الشَّرعيَّة» (ص٣٤).

العِلْمِ فيها، وقَصدِي تَقريبُ فِقه الدَّليل -مِن ناحيةٍ-، وإحباطُ المَقولةِ الشائعةِ عنهُ أنَّهُ ليسَ فَقيهاً، أو أنَّهُ لديهِ شُذوذٌ في الرَّأيِ».

□ **مسألة الأخذ مِن اللِّحيةِ -بعدَ القَبْضَةِ-:**

قَالَ: مِن ضمن المسائلِ التي ذكروا أنَّ الشَّيخَ انفرد بها: مسألةُ (وُجوب) الأخذِ من اللِّحية بعد القبضة!

قُلْتُ: لقد طوَّلَ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- في البيانِ والاستِدلالِ لهذا القولِ الذي انْتَصَرَ له.

ونَقَلَ ذلك عن غيرِ واحدٍ مِن السَّلَفِ والخَلَف، والمُتقدِّمين والمُتأخِّرين[1].

فليسَ هُو مُتفرِّداً في هذه المسألةِ، أو غيرَ مَسبوقٍ بها.

فانظُر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٢١٠٧)، و(٢٣٥٥)، و(٥٤٥٣)، و(٦٢٠٣).

وقد كَتَبَ أَخُونَا الفاضلُ الكَبيرُ الدُّكتور باسم الجَوابرة -حفظهُ

---

(١) فَانْظُر -مَثَلاً-: «المَجْمُوع» (١/ ٣٤٢) -للإِمَامِ النَّوَوِيِّ-، و «شَرْح ابْن بَطَّال عَلى (صَحِيح البُخَارِي)» (٩/ ١٤٦).

اللهُ- كتابًا كاملًا بِعُنوان: «الحِلْيَة فِي حُكْم ما زاد عن القبضةِ مِن اللِّحية»؛ انْتَصَرَ فيه لقولِ أُستاذِنا الشَّيخ الألْباني -رَحِمَهُ اللهُ-؛ فجزاهُ اللهُ خيراً.

لكنْ -بالمناسبة-: هذه المسألةُ مِما أخالِف فيها شيخي وأستاذي -رَحِمَهُ اللهُ-.

وإنَّما أذكُر هذا مِن باب الاسترسال في البحثِ -فقط-[١]؛ وَلأُبَيِّنَ مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى أَنَّنَا لَسْنَا أَلْبَانِيِّين[٢]!!

وأنا على يَقينٍ -مُؤكِّداً- أنَّ شيخَنا لم ينفرد في هذه المسألةِ؛ بغضِّ النَّظر أصاب أم أخطأ، فهو له سلف[٣].

(١) وخُلاصةُ رأيِي -بعدَ بَحْثٍ-: (جَوازُ) أَخْذِ ما زادَ عن القَبْضَةِ؛ لا وُجوبه! ولا منعه!

وهو -فيما أرَى- القولُ الوسطُ.

واللهُ أعلمُ.

(٢) قَارِن بـ(ص ٢٢٠).

(٣) نهاية (**الحلْقة الثانية**).



- ٣ -

الحلْقة الثالثة

٢٠- تَلْخِيصٌ لِبَعْضِ المَسَائِلِ الَّتِي بُحِثَتْ..

☐ مِن أهمِّ القضايا(١) التي تَناوَلَها الشَّيخُ علي الحلبي: ما يُثار حول الشَّيخ الألبانيِّ من قَضِيَّة التَّساهل في التَّصحيح!

قد استفاض في الحديثِ عنها؛ فنقولُ -مُلَخِّصين-:

الشَّيخ الألبانِيُّ إمامٌ مجتهد، فله أن يجتهد في أقوال الأئمة؛ فيرجِّحَ ويردَّ؛ فهو أهلٌ لذلك؛ فنالَ الشَّيخُ -رَحِمَهُ اللهُ- تعالَى- ثناءَ المُتخصِّصين، ورُبَّما نِيل منه -ولا يسلَم أحدٌ من النَّقدِ -كائنًا ما كان-؛ لكنَّ النقد بين مقبولٍ ومردود.

وغالبُ نقدِ الشَّيخ -رَحِمَهُ اللهُ- تَعالَى- كانت له اليدُ العُليا فيه -رَحِمَهُ اللهُ- صواباً، وقَبولاً-.

☐ ومن أهم القضايا التي تناولها الشيخ عليٌّ -أيضًا-: مسألة (فِقه الواقِع)!

---

(١) ولقد حَضَرَ هذه الحَلْقَةَ -داخل الاستُوديو- فضيلةُ الأخِ الشَّيخِ مِقدامِ الحَضَرِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- وكان ذلك آخِرَ لِقاءٍ لي معهُ.

وبيانُ موقف الشَّيخ -رَحِمَهُ اللهُ-تعالَى- من ذلك، وبُعْدِه عن العمل السِّياسي -العَصْرِيِّ-.

وبيَّنَ -كذلك- الوَجْهَ الصَّحيحَ في فَهْمِ مقالةِ الشَّيخِ -المشهورة-: «مِن السِّياسَة ترك السِّياسَة»!

وهذا الكلامُ ليس على عُمومه؛ وإنما هو يخصُّ أهلَ العِلمِ الشَّرعيِّ -لأسبابٍ، وضوابطَ-.

وهذا منهجٌ قديمٌ لكثيرٍ من العُلماء: البُعدُ عن الأُمَراءِ[1]، ومُجانَبَةُ المَواقِفِ السِّياسيَّة.

لقد كان الشيخُ الألبانيُّ يختارُ الوجهةَ العلميَّةَ المَحْضَةَ -من التَّربية والتَّعليم، والإرشاد والنُّصح من بعيد.. وهكذا-.

أمَّا الخوضُ في السِّياسَة، ودُخولُ دَهاليزِها؛ فإنَّهُ يَراهُ يصدُّه عن ذلك.

---

(١) وَلأَخِينَا الشَّيْخ الدُّكْتُور عَبْد السَّلاَم بِن بَرْجَس -رَحِمَهُ الله- كِتَابَانِ مُهِمَّانِ فِي هَذَا البَاب:

١- «مُعَامَلَة الحُكَّام فِي ضُوءِ الكِتَاب وَالسُّنَّة».

٢- «قَطْعُ المِرَاء فِي حُكْمِ الدُّخُولِ عَلَى الأُمَرَاء».

وليس معنى ذلك أن يُغلَق بابُ السياسةِ! أو الأبواب في وُجوه السَّاسة؛ لا؛ فلا تقومُ الأُمَّةُ إلا بسياسة الحُكام، ومَشورة العُلماء.

وهذانِ -كما وصف ربُّ العزَّة -جلَّ وعلا-: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ وَأُو۟لِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩] وَهُم -وكما قالَ كثيرٌ مِن الأئمَّة المفسِّرين-: الأُمراء والعُلماء.

هذا الذي ارتضاهُ الإمامُ ابنُ كثير[١] -وغيرُه من الأئمَّة-.

فالشيخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- حينما يقولُ: «من السِّياسَة ترك السِّياسَة»؛ إنَّما يعني: أنَّ العُلماء ينشغلون بالتَّربية والتَّعليم، والإرشاد والتَّوجيه؛ لأن العملَ في السِّياسَة سيُبعدهم -كثيرًا- عن مسائل التَّعليم، والتَّلقِّي، والتَّهذيب، والتَّربية -وما إلى ذلك-؛ فهو لا يمنعُ السِّياسَةَ عمومًا -إِذَا كَانَتْ لاَ تُخَالِفُ الشَّرْع-.

هـذه وجهـةُ نظـرِه-رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، ولهـا قَبولُهـا، ولهـا منزلتُهـا، ولهـا احترامُها...

---

(١) «تفسير القُرآن العظيم»(٢/ ٣٤٥).

□ ومِن القضايا الهامَّة التي أُثيرت حول الشَّيخ -أيضاً-: مسألةُ مَن يقولُ: (الشَّيخ الألبانيّ محدِّث وليس فقيهًا)!!

فبعضُ النَّاس يقولُ فيه -مثلًا-: إمام الحديث، وسيِّد المحدِّثين، ويريد مِن وراء ذلك (!) أن يصفَه بالقُصور في مسائل العقيدة، والمسائل الفقهيَّة!!

وهذا كما قالَ الذَّهبي في بعضِ الأئمَّة: لا تظنُّونه محدِّثًا وَبَسْ! كمُحدِّثي زمانِنا[1]؛ لا؛ محدِّث فقيهٌ.

وقد شهد له بذلك إمامُ أهل الفِقه في هذا الزَّمان الشيخُ ابنُ عثيمين، لما سُئل عن الألباني، وكونِه محدِّثًا أو فقيهًا؛ فقال: (هو محدِّثٌ فقيهٌ، وإن كان محدِّثًا أقوى منه فَقيهاً)[2].

---

(١) «سِيَر أعلام النُّبلاء» (١١/ ٣٢١).
و(بَسْ): كلمةٌ فارسيَّةٌ بمعنَى (حَسْبُ)، و(كَفَى).
انظُر ما تقدَّمَ (ص١١٧).

(٢) كما أنَّ (غيرَهُ) قد يكونُ فَقيهاً أقوَى منهُ مُحدِّثاً.
وكُلُّ هذا مِن بابِ التخصُّصِ؛ ولا ضَيْرَ فيه..
وانظُر كتاب «الأَسْئِلَة القَطَرِيَّة» (ص٢٤) -للشَّيخ ابنُ عُثَيْمِين بِتَحْقِيقِي-، وَكِتَابِي «التَّعريف والتَّنبئة..» (ص١٤٣-١٤٤).

ولا يعني ذلك -ألبتَّةَ- الطَّعنَ في فِقهِه؛ بل قد ألَّفَ الشَّيخُ -رحمهُ اللهُ، وكتب مثواه في الجنة، ورفع درجاتِه في الجنة- كُتُبًا تدُلُّ على تَعمُّقِهِ الفِقهي، بل لعلَّهُ لم يُسبق إلى هذه المصنَّفاتِ الفقهيَّةِ، المحقَّقة المدقَّقة، التي نَقل فيها الآثارَ، ومذاهبَ العُلماء..



٢١- قضية (التكفير)

والآنَ؛ نتكلَّمُ حولَ بعضِ القضايا الكبيرة الخطيرة، وأعظمُها وأهمُّها: (قَضِيَّة التَّكفير).

والتكفيرُ: حُكم شرعيٌّ، لا يجوز لأيِّ أحدٍ أن يتكلَّم فيه، أو أن يُعرِّضَ نفسَه لِلْخَوْضِ فِيهَا؛ فهو حقٌّ للهِ ورسولِه ﷺ.

والذي يتكلَّم في هذه القَضِيَّة لا بُد أن يتقيَّد بقولِ الله، وقولِ رسولِه ﷺ؛ كما يقولُ شيخ الإسلام ابنُ تيميَّةَ -رَحِمَهُ اللهُ-: «ليس لأحدٍ في هذا حُكمٌ؛ وإنَّما على النَّاس إيجابُ ما أوجبَه الله ورسولُه، وتحريمُ ما حرَّمه الله ورسولُه»[1].

وكذلك يقولُ -أيضًا- رَحِمَهُ اللهُ-: «ولهذا؛ يجبُ الاحترازُ مِن تكفير المسلمين بالذُّنوب والخطايا؛ فإنَّها أوَّلُ بدعةٍ ظهرت في الإسلام؛ فكفَّر أهلُها المسلمين، واستحلُّوا دماءَهم وأموالَهم»[2].

---

(١) «شَرح حديث النُّزول» (ص١٧١).

(٢) «مجموع الفتاوَى» (١٣/ ٣١).

والشَّيخُ الألبانيُّ -رَحِمَهُ اللهُ- تابعٌ لآثار مَن سلف في هذه القَضِيَّة.

فنُحب أن نقف -بوضوحٍ، وجَلاءٍ، واختصار- مِن تلميذه- في هذه القَضِيَّةِ الخطيرة، التي طالما [1] تناقش مع الشَّيخ بشأنِها، وتكلَّم مع الشَّيخ فيها، وعارَضَ المبتدِعين هذه البدعةَ؟

(١) وَلِي -بِمِنَّةِ الله- فِي تَجْلِيَةِ المَوْقِفِ الحَقِّ مِن هَذِهِ المَسْأَلَةِ الكُبْرَى أَكْثَرُ مِنْ عَشْرَةِ كُتُبٍ -كُلُّهَا مَطْبُوعَةٌ-، وَكُلُّهَا -بِفَضْلِ المَوْلَى-سُبْحَانَهُ- جَارِيَةٌ عَلَى سَنَنِ أَهْلِ السُّنَّة، وَمَنْهَجِ السَّلَفِ الصَّالِح.

وَلاَ يَزَالُ البَعْضُ (!) يَتَّهِمُنَا -زُوراً، وَبُهْتاناً، أَوْ سُوءَ فَهْمٍ، وَظُلْماً- بِخِلاَفِ ذَلِكَ!

وَلَعَلَّهُ عَلَى مَذْهَب (عَنْزَة وَلَوْ طَارَت)!!

وَهُوَ (مَثَلٌ) يُضْرَبُ فِيمَنْ كَابَرَ الحَقَّ!

وَقَدْ كَانَ شَيْخُنَا الأَلْبَانِيُّ يَسْتَعْمِلُهُ كَثِيراً -فِي مَجَالِسِهِ-.

بَلْ رَأَيْتُهُ يُورِدُهُ -مِراراً- فِي كُتُبِهِ؛ فَانْظُر: «الرَّد المُفْحِم» (ص٦٥ و ٦٩)، وَ «تَحْرِيم آلاَتِ الطَّرَب» (ص٢٧ و٤٤)، وَ «السِّلسِلَة الصَّحِيحَة» (٢/ ٧٢٦)، وَ «الضَّعِيفَة» (١٣/ ٣١٠).

وَ (كَأَنَّ) شَيْخَنا أَخَذَهُ مِنْ شَيْخِهِ -فِي الغَيْبِ- الأُسْتَاذ مُحَمَّد رَشِيد رِضَا؛ فَقَدِ اسْتَعْمَلَهُ فِي «مَجَلَّة المَنَار» (٢٦/ ٤٧)، و (٢٩/ ٧٧١).

قُلْتُ: قَضِيَّة التكفير -كما تقدَّم- هي حقٌّ للـهِ ورسـولِه، ولا يجوزُ أن يدخلَ بابَها إلا العُلماء الرَّاسخون، والقُضاةُ المختصُّون -مِن أُولي الأمر، أو مَن يُنيبهم أولو الأمر-.

هذه واحدةٌ.

وأمّا الأُخرَى: فنرى أن الواقعَ -في هذا الباب- أليمٌ جدًّا؛ حيث دخل هذا البابَ الكثيرون ممن لا يُحسِنون، ولا يُتقِنـون، ولا لـربِّهم يَتَّقُون؛ فصاروا يُضلِّلون الأُمَّة، ويُكفِّرون علماءَها، وأولياء أمورِهـا -ذاتَ الشِّمال وذات اليَمين-؛ بحيث كأنَّهم -فيما بينهم- صاروا يتنافسون أيهم أكثرُ تكفيرًا -عددًا وذِكرًا-!!

والشَّيخ الألبانِي -رَحِمَهُ اللهُ- في (قَضِيَّة التَّكفير) يسيرُ على منهج أهل السُّنَّة؛ حَذْوَ القُذَّةِ بالقُذَّةِ -شاءَ مَن شاء، وأَبَى مَن أَبَى-.

والعُلماءُ المُنصِفُون شَهِدُوا له بذلك -تماماً-.

وَثَمَّةَ جانبٌ آخَرُ، وَهُوَ:

(قَضِيَّة) الإيمان؛ فمن فَهِم (الإيمان) بصُورتِه الحقَّة؛ يفهمُ التَّكفير بصورتِه الحقَّة؛ لأنهما -كما يقال-: (وجهان لعُملة واحدة).

فالشَّيخُ الألْبانِيُّ -في باب الإيمان- على منهج السُّنَّة والجماعة؛ بل هو الذي خرَّج أحاديثَ كتابِ «الإيمان» لابن تيميَّة، وهو أوَّلُ مَن نَشَرَ كتاب «الإيمان» -لأبي عبيد-، وكتاب «الإيمان» -لابن أبي شيبة؛ انْتِصاراً لِعَقِيدَةِ السَّلَف، وَهي كُتُبُ السَّلف، وكُتُبُ أئمَّة السَّلف-(١).

وهو الذي خرَّج -أَيْضاً- أحاديثَ كتابِ «شَرْح العقيدة الطَّحاويَّة» -لابنِ أبي العِزِّ الحَنَفِيِّ-، بل وشَرَحَ «الطَّحاوية» في كتاب صغير، سمَّاه: «العقيدة الطَّحاوية: شرحٌ وتعليق».

وردَّ في حواشيها على بعض العُلماء الذين جعلوا الخِلافَ بين المرجئة وأهلِ السُّنَّة خلافًا صُوريًّا(٢)! وبيَّن أنه خلافٌ حقيقيٌّ، وأن الأعمالَ من الإيمان، وأنَّ الإيمان قولٌ، وعمل، واعتِقاد، وأنَّه يزيدُ وينقصُ.

ثم بَنَى على هذه الأصول (قَضِيَّةَ التَّكفير) -ضمن الضَّوابط الدَّقيقة التي أقرَّه عليها مشايخُ العصر والزَّمان- وبخاصَّة الشَّيخين

---

(١) وذلك قَبلَ نَحوِ نِصفِ قرنٍ مِن اليوم.

(٢) «العقيدة الطَّحاويَّة؛ شَرح وتعليق» (ص٦٢).

الجليلَيْنِ الشَّيخَ ابن باز، والشَّيخَ ابنُ عثيمين -رحمهُـمُ اللهُ -تعـالى- أجمعين-.

قَالَ: نعم؛ هذه القَضِيَّة خطيرةٌ، ولا بُـد أن ينتبـهَ لهـا الـدُّعاة، والـشُّيوخ، والعُلـماء، والمتحـدِّثون؛ يعنـي: يُبيِّنونهـا بيانًـا واضـحًا، ويُحذِّرون الشبابَ مِن مَغَبَّة هذه البدعة التي هي أوَّلُ بدعـةٍ ظهـرت في الإسلام [1] -عياذًا بالله-.

قَالَ: والكلام حول هذه القَضِيَّة كثير جـدًّا، وفي الإشـارة مـا يُغنِي عن كثيرٍ من العبارة.



(١) انْظُر «مَجْمُوع فَتَاوى شَيْخ الإِسْلاَم» (٣/ ١٨٣)، و (١٣/ ٢١١).

٢٢- حُكم (تارك الصلاة)

ويتعلَّقُ بهذه القضيَّة: قَضِيَّةُ (حُكم تارِك الصلاة) -والتي عامَّة السَّلف قالوا فيها بِعدم التَّكفير-.

والشَّيخ الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ- له رسالةٌ مُفردةٌ في هذه القضيَّة، وفضيلتُك قدَّمتَ لها بِمُقدمة طيِّبة، وأثنى عليها الشَّيخ -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

فنريدُ أنْ نُقَرِّبَ لعامَّةِ إخوانِنا المُسلمِين هذه القَضِيَّة، ورأيَ الشَّيخ فيها، والحكمَ الشَّرعيَّ الذي اختاره الشَّيخ -رَحِمَهُ اللَّهُ-؟

قُلْتُ: قَضِيَّة (تكفير تارك الصَّلاة) قَضِيَّةٌ علميَّةٌ فِقهيَّةٌ، الخلافُ فيها اجتهاديٌّ [1] قائمٌ في داخل إطار أهل السُّنَّة.

---

(١) وَقَوْلُ القَائِلِ: (لاَ إِنْكَارَ فِي مَسَائِلِ الخِلاَف) خَطَأٌ!
وَالصَّوَابُ: (لاَ إِنْكَارَ فِي مَسَائِلِ الاجْتِهَاد).
نَعَم؛ لاَ مَانِعَ مِنَ التَّغْلِيط، وَالتَّخْطِئَة -فِيهَا-؛ لَكِن ﴿بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾، ﴿لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾؛ بِدُونِ تَبْدِيعٍ أَوْ إِسْقَاط، أَو تَضْلِيل.
وَانْظُر «الفَتَاوى الكُبْرَى» (٦/ ٩٦) -لِشَيْخِ الإِسْلاَمِ-، وَ «إِعْلاَم=

ونَقل الخلافَ فيها عددٌ مِن أهل العِلمِ؛ منهم: الإمام الصَّابوني في «عقيدة السَّلف أصحاب الحديث»[1]، ومنهم: الإمام ابن نَصْر المروَزي في «تعظيم قَدرِ الصَّلاة»[2]، ومنهم: الإمام عبد الحقِّ الإشبيلي في كتابِ «التَّهجُّد»[3] -وغيرهم من أهل العِلمِ - ممَّن تكلَّموا في هذه القَضِيَّة-[4].

والإمام أحمد -نفسُهُ-رَحِمَهُ اللهُ- له فيها عدَّة أقوال؛ حتى إنَّ الإمام ابنُ قدامة في كِتابِهِ «المُغني»[5] -وهو غُرَّة كتب الحنابلة-؛ اختار قَولَ الإمام أحمد في عدم التَّكفير، وهو ترجيحُ الإمامِ ابن بطَّة العُكْبَرِيِّ -مِن أئمة العلم المعروفين-أيضًا-.

=المُوقِّعِين» (٣/ ٢٢٣) -للإِمَامِ ابْن القَيِّم- رَحِمَهُ اللهُ جَمِيعاً-.

وَانْظُر -أَيْضاً- كِتَابِي «مَنْهَج السَّلَفِ الصَّالِح» (ص٢٧ و ٢٠٠ و ٢١١ و ٣٣٧ و ٤٤٨).

(١) (ص٢٧٨).

(٢) (٢/ ٥١٧ و ٧٠٣ و ٩٢٥).

(٣) (ص٩٦).

(٤) انظُر «فتح الباري» (٤/ ٣٠٨) -لابنِ رَجَب-، و«مجموع الفتاوَى» (٧/ ٦٠٩) -لشيخِ الإسلام-.

(٥) (٢/ ٣٢٩).

فلا يَسعُ أحدًا أن يُنكر على أحدٍ بالتَّبديع والتَّضليل -في هذه القَضِيَّة-.

ولا نُمانِعُ مِن أن تُخَطِّئ وأن تُغلِّط، وأن تُناقِش بأدب العلم، وبالخُلُق وبالحلم.

لكنَّ العجيبَ من بعض النَّاس -أقولُ: (بعض) النَّاس!-وأنا أعني ما أقولُ-: أنَّه اتخذ مِن قول الشَّيخ الألْبانِي في هذه المسألة تُكَأَةً للطَّعن فيه؛ حتى قالَ بعضُهم: كلُّ مَن لم يكفِّر تاركَ الصَّلاة؛ وقع في الإرجاء -شَعَر، أو لم يشعر[1]-!!

وهذا المسكينُ -الذي يقولُ مثلَ هذه الكَلِمةِ- طَعَنَ -(شَعَرَ، أو لَمْ يَشعُرْ!)- في الأئمَّة الأربعة -جميعاً- وطعن في الإمام أحمد -الذي قد يكونُ مِن المعظِّمين له! ومِن المنتسبين إليه!-خُصوصاً-، وهو يحسبُ أنه من المُحسِنينَ صُنعًا!!

---

(١) كما ادَّعاهُ صاحب «ظاهرة الإرجاء» (٢/ ٦٥٠)!!
وقد نقضتُ زَعْمَ هذا المُبْطِلِ المُدَّعِي في كتابي «الدُّرَر المُتلألئة بنقضِ الإمامِ الألبانيِّ فِرْيَةَ مُوافقتِهِ المُرجِئة..» -المُتضمِّن رُدودَ شيخِنا الألباني -عليه-.
وانظُر كِتابي «التَّعريف والتَّنبئة بتأصيلات الإمام الألباني في مسائلِ الإيمانِ، والرَّدِّ على المُرجِئة» (ص٨٧).

خُلاصةُ القول:

إنَّ رسالةَ «حُكم تارِك الصَّلاة» -لشيخِنا- أصلُها بحثٌ حديثيٌّ عَقَدِيٌّ مُطَوَّلٌ في «السِّلسِلة الصَّحيحة» -في المجلَّد (السَّابع: ٣٠٥٤)-، استللناها -منهُ- في أثناءِ حياة الشَّيخ -وَبِإِذْنِهِ-، وكتبتُ لها مقدمة، والشَّيخ قرأها، وكتب لها مقدمة[١] -أيضًا-، ونفع اللهُ بها.

وهذا ردٌّ على بعض النَّاس -للأسف!- ممّن يُشكِّك في الرِّسالة، وهي -كَمَا تَقَدَّمَ- جزءٌ من «السِّلسِلة الصَّحيحَة»، وعليها توقيعُ الشَّيخ، وإقرارُ الشَّيخ بها، ونُشرت في حياتِه، وعزا لَها في بعضِ كتبِه ومؤلَّفاته[٢]، وفي عددٍ من أشرطته ولقاءاتِه.

---

(١) قال فيها (ص١٨) -رَحِمَهُ اللهُ-:

«فهذا بَحْثٌ علميٌّ لطيفٌ في تخريجِ وشَرحِ حديثٍ نبويٍّ شريفٍ؛ أصلُهُ مِن أحاديثِ (المجلَّدِ السَّابع) مِن كتابي: «سلسلة الأحاديث الصحيحة».

رأيتُ إفرادَهُ بالنَّشرِ لأهميَّتِهِ، وكبير فائدتِهِ، وذلك بعد أن رآهُ بعضُ إخواننا، فاقترح عليَّ نَشْرَهُ مُفْرَداً -مِن بابِ الاستِعجالِ بالخيرِ-، فوافَقَ ذلك ما عندِي.

فدَفَعْتُ صُورةً منهُ إلى صاحِبنا وتلميذِنا الشابّ علي بن حسن الحلبي؛ لِيَقومَ بتهيئتِهِ للنَّشْرِ، وإعدادِهِ للطَّبْعِ، مع كتابةِ مُقدِّمَةٍ له تُقَرِّبُ فَوائدَهُ للقُرَّاءِ الأفاضِلِ».

(٢) كما في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٧/ ١٣٠).

٢٣- الاتِّهام بـ(الإرجاء)!

قَالُوا: اتَّخذ بعضُ التَّكفيريِّين مسألةَ (تارِك الصَّلاة) -أو نحوِها- ذَريعةً لاتِّهام الشَّيخ الأَلْبَانِيِّ بالإرجاء! قالوا: الذي لا يُكفِّر تاركَ الصلاة؛ إذن: يُخرج العملَ من الإيمان؛ إذن: هذا قول المرجئة!!

﴿ تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ﴾...

... طعنوا بذلك على الشَّيخ، مُستغِلِّين -أَيْضاً -بالسُّوءِ- بعضَ الكلمات المُجْمَلَة -وما إلى ذلك-، ودندنوا حولها! وصُنِّفَت في الردِّ عليه -بذلك- رَحِمَهُ اللَّهُ- المصنَّفات!!

قُلْتُ: وهل الذي لا يُكفِّر تارِكَ الزَّكاة يكون مُرجئًا؟!

وهل الذي لا يُكفِّر تارِكَ الحجِّ يكون مُرجئًا؟ -مع اعتِقاده بأنَّ الحجَّ والزَّكاة والصِّيام -جميعاً- من الإيمان-؟!

هذا خطأٌ كبير؛ بل خطيئةٌ كُبرى: ظنُّ أنَّ عدم التَّكفير بتركِ شيءٍ

مِن الأعمالِ المَفروضةِ: يَلزمُ منه أنَّ هذا الشيءَ خارجٌ عن الإيمان!

هذا باطلٌ -جدًّا-!

المُرجئة تقولُ: إنَّ العمل -أصلًا- ليس مِن الإيمان؛ وبالتَّالي: تركُه -عندَهُم- ليس إثمًا -فضلًا عن أن يكون كفرًا!-!

ثم هم يقولون: الإيمان إيمانُ القلبِ -فقَط-، وَلا يَحتملُ الزِّيادةَ ولا النُّقصان -وليسَ له صِلَةٌ بالجوارح!-!

وبالتّالي؛ عندهم: النَّقصُ كُفرٌ؛ لذلك: هربوا مِن ضلالةٍ لِيَقَعُوا في أُخرَى -على اعتِبار أنَّ الإيمان لا يَزيدُ، ولا يَنقص -سواء بالجوارح، أو بالقلب-، كَونُهُ جُزء لا يتجزَّأ!!

وهذا باطلٌ -في الحقيقة-، بل مِن أبطل الباطل.

والكلامُ فيه كثيرٌ -وكثير جدًّا-.

والشَّيخُ الألْبانِي له تعليقةٌ فريدةٌ -في الرَّدِّ على المرجئة- في كتابِهِ: «الذَّب الأحمد عن مُسند الإمامِ أحمد» (ص٣٢)- وهذا الكِتاب ألَّفه قبل نَحوِ أَرْبَعِينَ سَنة-، ردَّ في هذه التعليقةِ على المرجئة نَفْيَهم اعْتِبَارَ العَمَلِ مِن الإيمان.

ثُمَّ علَّق عند نشر الكِتاب -قبل ثنتي عشرةَ سَنة- ردًّا على بعضِ الطَّاعِنِينَ في الحافظِ القَطِيعيِّ -راوِي «مُسنَدِ الإمام أحمد»- بقولِهِ -فِي هَذَا الطَّاعِنِ-:

«فأقولُ: يَبدُو لي -واللهُ أعلمُ- مِن مَجموعِ كلامِهِ المُتقدِّمِ -بصورةٍ عامَّةٍ- أنَّ الرَّجُلَ حنفيُّ المَذهبِ، ماتُرِيدِيُّ المُعتقَدِ!

ومِن المعلومِ أنَّهُم لا يَقولونَ بما جاءَ في الكِتابِ، والسُّنَّةِ، وآثارِ الصَّحابةِ مِن التَّصريحِ بأنَّ: الإيمانَ يزيدُ ويَنقُصُ، وأنَّ الأعمالَ مِن الإيمانِ.

وعليه جماهيرُ العُلماءِ سَلَفاً وخَلَفاً -ما عَدَا الحنفيَّة-؛ فإنَّهُم لا يَزالُونَ يُصِرُّونَ على المُخالَفَةِ؛ بل إنَّهُم لَيُصَرِّحُونَ بإنكارِ ذلك عليهِم، حتّى إنَّ منهُم مَن صرَّح بأنَّ ذلك رِدَّة وكُفْر -والعياذُ باللهِ تعالى-:

فقد جاءَ في (باب الكراهيةِ) مِن «البَحر الرَّائِق» -لابنِ نُجَيْم الحَنَفِيِّ- ما نصُّهُ (٨/ ٢٠٥)-: «والإيمان لا يزيدُ ولا يَنقُصُ؛ لأنَّ الإيمانَ عندَنا ليس مِن الأعمالِ».

وقـال في (بـاب أحكـام المُرتـدِّين) (٥/ ١٢٩-١٣١) مـا نـصُّهُ:
«فيكفر إذا وَصَفَ اللهَ بما لا يَليقُ به، أو سَخِرَ باسمٍ مِن أسمائِهِ...-..».

ثُمَّ سَرَدَ مُكفِّرات كثيرة، ثُـمَّ قـالَ: -... وبقولِـهِ: الإيـمان يزيـد وينقص»!

ثُمَّ عَلَّقَ شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- قائلاً-:

«وهذا يُخالِفُ -صَراحةً- حديثَ أبي هُريرةَ، أنَّ رسـولَ الله ﷺ سُئلَ: أيُّ العَمَلِ أفضل؟ قال: «إيمانٌ بالله ورسولِهِ...» -الحـديث-، أخرجَهُ البخاريُّ -وغيرُهُ-.

وفي معنــاهُ أحاديــثُ أُخــرَى، تــرَى بعــضُها في «الترغيــب» (٢/ ١٠٧).

وقد فصَّلَ شيخُ الإسـلامِ ابـنُ تيميَّـة وَجْـهَ كَـوْنِ الأعـمالِ مِـن الإيمان، وأنَّهُ يَزيدُ ويَنقُصُ -بما لا مَزيدَ عليه- في كتابِهِ «الإيـمان»[1]؛ فلْيُراجِعْهُ مَن شاءَ البَسْطَ.

---

(١) انْظُر مَا تَقَدَّم (ص١٤٣).

أقولُ[1]: هذا ما كُنتُ كَتَبْتُهُ مُنذُ أكثرَ مِن عشرين عاماً؛ مُقَرِّراً مذهبَ السَّلَف، وعقيدةَ أهلِ السُّنَّةِ -ولله الحمدُ- في مسائلِ الإيمانِ.

ثُمَّ يأتِي -اليومَ- بعضُ الجَهَلَةِ الأغمارِ، والناشئةِ الصِّغار: فيَرْمُونَنَا بالإرجاءِ!!

فإلى الله المُشْتَكَى مِن سُوءِ ما هُم عليه مِن جهالة، وضلالةٍ، وغُثاء...».

هذا تمامُ كَلامِ شيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ-.

فتعليقُه الأوَّل على الكِتاب: قبل نحوِ أربعين سَنة، وتعليقه الآخِر: قبل وفاتِه بسنَةٍ، أوسنَتين-رَحِمَهُ اللهُ-تَعالَى-.

قال ٧: كما قالَ الشَّيخ ابن عثيمين-رَحِمَهُ اللهُ-: مَن اتَّهم الألباني بالإرجاء؛ فإمَّا أنه لا يعرف الإرجاء، أو لا يعرف مَن هو الألباني[2]!

---

(١) وَالكَلامُ لاَ يَزَالُ لِشَيْخِنَا -رَحِمَهُ الله-.

(٢) «التَّعريف والتَّنبئة..» (ص ١٤٤).

وعلَّقْتُ على هذا الكلامِ -ثَمَّةَ- بقولِي-:

«أو أنَّه لا يَعرفُ الاثنين!

وهذا هو واقعُ هؤلاءِ (!) بلا لَبْسٍ، ولا مَيْنٍ...».

والشيخُ الألباني عالِمٌ من علماء أهل السُّنَّة -أهل الحديث- الذين دَعَوْا إلى عقيدةِ السَّلف الصالح، وأن الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقص، وأن أهلَه ليسوا في أصلِه سواء[1] -كما تقول المرجئة-،

(١) وَرَدَت هذه العِبارةُ في «مَتن العقيدةِ الطَّحاويَّة» (رَقْم: ٦٤)!
وقد وَصَفَها الدُّكتور عبد الرحمن المحمود في كتابِهِ «موقِف ابن تيميَّة مِن الأشاعِرَة» (٢/ ٤٧٩) بأنَّها: «مِن العِباراتِ المُوهِمَة».
ولعلَّهُ -مِن أجل ذا- قال الإمامُ ابنُ أبي العِزّ في «شَرح الطَّحاويَّة» (١/ ٣١٦-٣١٨) -شارِحاً- بعدَ كلامٍ-:
«... ولهذا -واللهُ أعلمُ- قال الشيخُ -رَحِمَهُ اللهُ-: «وأهْلُهُ في أصلِهِ سواءٌ»؛ يُشيرُ إلى أنَّ التَّساوِيَ إنَّما هو في أصلِهِ، ولا يَلزمُ مِنهُ التَّساوي مِن كُلِّ وَجْهٍ.
بل تفاوُتُ دَرَجاتِ نُور (لا إله إلّا الله) في قُلوبِ أهلِها لا يُحصيها إلّا الله -تعالى-؛ فمِن النّاسِ مَن نُور (لا إلهَ إلّا اللهُ) في قَلْبِهِ كالشَّمسِ، ومِنهُم مَن نُورُها في قَلْبِهِ كالكوكبِ الدُّرِّيِّ، وآخَرُ كالمِشْعَلِ العظيمِ، وآخرُ كالسِّراجِ المُضيء، وآخَرُ كالسِّراجِ الضَّعيفِ...».
ثُمَّ قالَ:
«... وهكذا العقلُ -أيضاً-؛ فإنَّهُ يَقبَلُ التَّفاضُلَ، وأهلُهُ في أصلِهِ سَواءٌ، مُسْتَوُونَ في أنَّهُم عُقلاءُ غيرُ مجانين، وبعضُهُم أعقلُ مِن بَعض.
وكذلك الإيجابُ والتَّحريم؛ فيكونُ إيجابٌ دُونَ إيجابٍ، وتَحريمٌ=

حتى إيمانُ القلوب يزيدُ وينقصُ، قـالَ: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾[البقرة: ٢٦٠]؛ ليزدادَ يقيني.

قُلْتُ: لذلك؛ جاء في الشَّرع: عينُ اليَقين، وعِلمُ اليقين، وحقُّ اليقـــين.

وهذا دليلٌ على أنَّ اليقينَ -نفسَه- يتفاضلُ(١).

قَالَ: وَيَشْعُرُ بذلك كلُّ مؤمن؛ ففِـي بعـضِ الأحيـان يجـدُ أن الإيمانَ في قلبِه مثلَ الجِبال، وبعضِ الأحيان يجد أنَّه ضَعيفٌ.

وحــالُ اللَّهــو واللَّعــب والــسَّمَر -ومـا إلى ذلـك- غـيرُ حــالِ السُّجود، حالِ الطَّوافِ بالبيت، حالِ الحج..

=دُونَ تَحريم.

هذا هو الصَّحيحُ...».

قُلتُ: كُلُّ هذا مِن بابِ إحسانِ الظَّـنِّ بعبـاراتِ أهـلِ العِلْـمِ -بِـالحَقِّ إلى الحَـــقِّ-؛ وإلّا: فالأصلُ مُجانبَةُ الألفاظِ المُوهِمَة، أو المُشْكِلَة.

(١) لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيميَّـةَ في «مجمـوع الفتـاوى» (١٠/ ٦٤٥) كـلامٌ مُهِمٌّ -جدًّا- في شَرحِ عُمومِ هَذِهِ القِسْمَةِ الثُّلاثِيَّةِ لِليَقِينِ..

قُلْتُ: بل إنَّ التلبُّس بالطَّاعة -أيِّ طاعةٍ- سواء أكانت قوليَّة، أو بَدنيَّة، أو قلبيَّة- يُشْعِرُ بذلك...

قَالَ: نعم؛ الإيمان يزيدُ وينقُص.

وهذا اعتقادُ الشَّيخ.

وكونُه لا يُكفِّر تارِكَ الصَّلاة لا يجعلُه ذلك مِن المرجئة -أَبَداً-!

فالأئمَّة الأربعة -كما هو معلومٌ- يقولون بهذا القَول، والإمام أحمد -نَفسُهُ-، وهو الذي شُهر عنه أنَّه يُكفِّر تارك الصلاة -أيضًا- ثبت عنه عدمُ تكفير تارِك الصَّلاة[1].

وإنما يُدندن البعضُ حولَ هذه المسائلِ -تشويهاً وتهويشاً- للطَّعن في الشَّيخ، وعدم قَبول الحقِّ منه؛ ولكنْ؛ هيهات!!

يا ناطِحَ الجبلِ العالي ليوهِنَه أشفِق على الرأس لا تُشْفِقْ على الجبلِ[2]

---

(١) انْظُر مَا تَقَدَّم (ص١٤٥ -فما بَعدُ).

(٢) «جامِع بيان العِلم وفضلِه» (٢١٨٥) -لابنِ عبدِ البَرِّ-.

٢٤- دَعْوَى حصر الكُفر بالجُحود، أو التكذيب!

قُلْتُ: هناك نقطةٌ -مُهِمَّةٌ- في هذا الموضوع-؛ وهي: أنَّ بعضَ النَّاس يَنسب إلى الشيخ الألبانيِّ -أو بعض تلاميذِه- أنَّه يَحصُر الكُفر بالجحودِ والتَّكذيب!!

وهذا -في الحقيقةِ- باطلٌ، وغيرُ صَحيح -أبداً-.

الشَّيخ الألباني يُقرُّ أنواع الكُفر -كلَّها-، وأنا ذكرتُ ذلك في كتاب «التَّعريف والتَّنبئة»[1]، ونقلتُه عن بعضِ مجالس الشَّيخ الألباني مع أخينا الشَّيخ خالد مُحمَّد علي -حفظهُ اللهُ- بِصَوْتِهِ-.

والقَضِيَّةُ واضحةٌ -جدًّا-؛ ولكِنْ: عندما يَرِدُ -أحيانًا- ذِكرُ الجُحود، أو ذِكرُ التَّكذيب؛ فهذا مِن باب ذِكْرِ الأكثرِ وُقوعاً، ومِن باب ذِكر الشَّيء بمِثاله؛ ليس مِن باب الحصرِ -ألْبَتَّةَ-.

وذُكر هذا المعنى -بما يُشعِر بِهَذَا الحَصْرِ -نَفْسِهِ-!- مِن كلام

---

(١) (ص٩٥-١٠٠).

الشَّيخ حافِظ الحَكَمي[١]، وذُكر مِن كلام الشَّيخ ابن سعدي[٢]، بل ذُكر مِن كلام ابن القيِّم[٣].

لكنْ؛ نحن نعرفُ عقائدَ هؤلاء الأئمَّة، وأنَّها عقائدُ أهل السُّنَّة، والشَّيخ الألباني من أئمَّة أهل السُّنة؛ فما أُجمِل من كلامِه -مما يُوهِم الخلل-؛ فيجبُ أن يُحمَل على مُفصَّل كلامِه[٤] -مما يُبيِّن الحقَّ ويَكشفه-.

(١) «أعلام السُّنَّة المَنشورة» (ص٩٦ و ٩٨).

(٢) «مَنهج السَّالِكين» (ص١١٢).

(٣) قال في «أحكام أهل الذِّمَّة» (٣/ ١١٥٦):
«الكُفْرُ إنَّما هو جُحودٌ»!

(٤) ومَن ادَّعَى أنَّ قاعدةَ (حَمْل مُجمَل كلامِ العالِم على مُفصَّلِهِ) باطلةٌ.. فكلامُهُ هو عينُ الباطلِ!!
والأدِلَّةُ مِن كلام عُلماءِ أهلِ السُّنَّةِ على هذا التأصيلِ أكثرُ مِن أنْ تُحصَرَ...
نَعَم؛ لا نَسْتَعْمِلُها مع المُبتدِعَة؛ لاستِواءِ ضَلالِهِم -مِن قَبْلُ ومِن بَعْدُ- إجمالاً وتَفصيلاً-...

٢٥- التبديع، وضوابطُه

قَالَ: القَضِيَّةُ التي تلي هـذه القَـضِيَّةَ -قَـضِيَّةَ التكفـير-: هـي قَضِيَّةُ التَّبديع -أيـضًا- الـذي انتـشر في هـذا الزَّمـان، بحيـثُ تَـرَى (البعضَ) يُلحِقُ أيًّا مِن أهلِ السُّنَّةِ بأهل البدعة بسببِ وُقوعِـهِ في أيِّ خطأٍ؛ فتراهُم يتشبَّثون به! ويَجعلون مَن أخطأ مُبتدِعًا!

بَل قد يُغالي بعضُهم ويكفِّر[1]!!

ونحنُ نَقولُ: أهلُ السُّنَّة يُخطِّئُون، وأهلُ البدعة يُكفِّرون.

فالإمام الألْبانِي -رَحِمَهُ اللهُ- تعالى- إمامٌ مـن أئمَّـة أهـل الـسُّنَّة -في هذا الزَّمان-، وحاشاه أن يَرمِيَ غيرَه بالبِدعيَّة -بِغَـيْرِ حَـقٍّ-، وهـو الذي يُحامي ويُدافع عن السُّنَّة.

فهل كان الشَّيخُ يَرمي أيَّ مُخالِفٍ له بالبدعة؟!

---

(١) وَفِي كِتَـابِي «صَـدّ التَّـشْنِيع وردّ مَـا صَـدَرَ عَـن (الـشَّيْخ رَبِيـع) مِـن الإِسْقَاط وَالتَّبْدِيع» كَشْفٌ لِبَعْضِ جَوَانِبِ هَذَا الأَمْرِ الإِدِّ!

وهل وقع هو -نفسُه- في بدعة؟! أو رمى أهلَ السُّنَّة، أو إمامًا، أو عالِمًا من علماء أهل السُّنة -في هذا العصر، أو قبل هذا العصر- بالبدعة؟!

وما موقفُه مِن البِدع والمبتدِعة -فِعلًا- الذين كانوا يَدْعون لِبدعٍ -في هذا الزمان-؟!

قُلْتُ: لا شكَّ أن القَضِيَّة الكبرى -في هذا الموضوع- ليست في الكلامِ عن أهل البِدع والأهواء المعروفين -مِن أهلِ الفِرَق والمذاهبِ المُنحرِفة عن منهَجِ أهلِ السُّنَّة-؛ فهؤلاء -سواء وَقعُوا في فُروع البِدع، أو لم يَقَعُوا-؛ فهُم -في أصلِ ما هُم عليه-: مُبتدِعة.

إنَّما الكلامُ في قَضِيَّة أخرى -خَطِيرَةٍ-؛ وهي: قَضِيَّة مَن وقع مِن أهل السُّنَّة بِالبِدعة؛ ماذا نحكُمُ عليه؟!

هذه هي القَضِيَّةُ الأخطرُ؛ وهي القَضِيَّةُ التي -الآن- أَخَذَتْ أبوابًا كثيرة، وفرَّقَتْ صُفوفَ أهل السُّنَّة، وشتَّتت شَملَهم، وجعلتِ الإنسانَ الذي هو داعٍ إلى السُّنَّةِ -اليوم- يصيرُ مُبتدِعًا -في الغَد-! والذي كان -في الأمسِ- إمامًا في السُّنَّةِ يصيرُ -اليوم- إمامًا في البدعة!!

كُلُّ ذَلِكَ: بسبب غلطةٍ، أو خطأ، أو سَبْق لسانٍ -أو ما أشبه-!

... بلا رحمةٍ، وبغيرِ مَعاذِير، ومِن دُونِ رِفْقٍ، أو تَقْدِير...

الشَّيخ الألْبانِي كان يُقيم مذهبَه -في هذه القضيَّة- على أصلَيْن:

□ **الأصل الأوَّل:** واقعٌ عمليٌّ تربويٌّ -عامٌّ-، بناه على كلام شَيخ الإسلامِ ابن تَيميَّةَ: «أهل السُّنَّة أعرفُ النَّاس بالحقِّ وأرحمهم بالخَلْق»(١).

□ **والأصل الثَّاني:** بناه على تقعيدٍ لطيفٍ جدًّا، أقامَهُ على أصول الشَّريعة -في الكِتاب والسُّنَّة- سواء في مسألةِ التَّكفير، أو في مسألة التَّبديع-؛ وهي أنَّه:

ليس كلُّ مَن وقع في الكُفر وقع الكُفر عليه، وليس كلُّ مَن وقع في البِدعةِ وقعت البِدعةُ عليه.

ولِبيانِ ذلك: أُوْرِدُ ما أثارهُ بعضُ النَّاس أمامَ شيخِنا الألبانيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- وكنتُ جالسًا- في بعضِ المجالِس-، قال: يا شيخ! أنتَ

(١) «منهاج السُّنَّة النبويَّة» (٥/ ١٥٨).

تَصف الذي يضعُ يَدَيه بعد الرَّفع من الرُّكوع على صدرِه؛ بأنَّها بدعة[1]؟

قالَ: نعم؛ أصفُها بأنَّها بدعة؛ ولكنْ: لا أصفُ فاعِلَها بأنَّه مُبتدع؛ لأن وصفي لها بالبدعة بِناءً على أصول أهلِ العلم التي أُرجِّحها -تَأْصِيلاً، وَتَفْرِيعاً-، وأنا لا أُنكر على غيري رأيَه، إلّا بمقدارِ التَّخطئةِ والتَّغليطِ.

وفي الوقتِ -نَفسِهِ- أُعطي حُكمي عليها؛ مَعَ عَدَمِ تَبْدِيعِي لِكُلِّ فَاعِلٍ لَهَا؛ بل أقول: قد يكون مجتهِدًا مُثابًا -أجرًا، أو أجرَيْن-.

فقَضِيَّةُ التَّبديع -هذه- هي التي غَلا فيها بعضُ النَّاس -اليوم-؛ فصاروا يُبدِّعون مِن غير تناصُح، ويُضلِّلون، ويَهجُرون، ويُنكِّلون، ويُقَطِّعون، ويُسقِطون!!

هذه قَضِيَّةٌ أنا أعتقدُ أنها مِن أخطر القضايا التي تعصِف بالسُّنَّة، وأهل السُّنَّة -في هذا الزمان-.

وقد هيَّأَ اللهُ -تعالى- لي السَّفَرَ إلى بلادٍ كثيرةٍ -لِلدَّعْوَةِ إلى

---

(١) انْظُر كِتابَهُ -رَحِمَهُ الله- «صِفَة صَلاَة النَّبيّ ﷺ» (ص١٣٩).

الكِتَابِ وَالسُّنَّةِ -بِحَمْدِ اللهِ-، ولا أكاد أسافر بلدًا في آسيا، أو في أورُوبا، أو في أمريكا، أو في إفريقيا -فقد ذهبتُ إلى كينيا -قبل سَنواتٍ-: فإذا بي أَجِدُ هذه المسألةَ -بِفِتْنَتِها- تُثار هُنالِك!! والمسلمون قلَّة!! وأهل السُّنَّة منهم أقلُّ وأقلُّ!!

وقد كانوا إِذا عُدُّوا قليلًا وقد صاروا أعزَّ مِن القليلِ[1]

للأسف!! أكثرُ هؤلاء لا يُقدِّرون المصالحَ، ولا يُمَيِّزُونَ بَيْنَ الأولويَّات في الدَّعوة، ولا يَضبِطون منهجَهم في الحُكم على الفِعل، بَلْهَ[2] الحُكم على الفاعِل.

وهذا مما كان شَيخنا الشَّيخ الألبانِي -رَحِمَهُ اللهُ- يضبطُه ضبطًا -دقيقاً- شديدًا في هذه القَضِيَّة الجليلةِ.

وهذا لا يعني -بالمُقابِل-: التَّهاون، أو التَّساهل، أو كما يُسمِّيه بعضُ النَّاس: (التَّمييع)!

وَكَلِمة (التَّمييع) -اليومَ-نفسُها- صارت كَلِمة مائِعة! لا يُدرى ما وراءَها!

---

(١) «شُعَب الإيمان» (٨٦٥٠) -للإمامِ البيهقيِّ-.

(٢) انْظُر «المُوازَنَة بَيْنَ أَبِي تمَّام وَالبُحْتُرِي» (١/ ١٨٦) -للآمِدِيّ-.

أَقُولُ: وَلا يوجَد في أبوابِ العِلْمِ -عَامَّةً- لفظ (المُيوعة) إلا في أبوابِ (المائِعات) مِن (الطَّهارة)[1] -فِي كُتُبِ الفِقْهِ-!

أمَّا غيرُ ذلك -في العقيدة، في الفِقه، في الأصول-؛ فلا يوجَد هــذا!

كَلِمةٌ حادِثةٌ، أصبحت نوعًا مِن السُّبَّة! ونوعًا من الطَّعن! يَتراشقُه أقوامٌ -بِغيرِ حُجَّة ولا بيِّنة-!

والله المستعان!

نَعَم؛ نحنُ لا نُنْكِرُ أَنَّهُ يُوجدُ (تَساهُلٌ)، و يُوجدُ (مُتساهِلُون)، ولكِنْ: لأهلِ العِلْمِ أحكامٌ مُنضَبِطَةٌ في التَّعامُلِ معهُم -وَبِهَذَا اللَّفْظِ -نَفْسِهِ-.

قَالَ: نعم؛ هذا هو منهج الشَّيخ الألبانيِّ -رَحِمَهُ اللهُ-.

---

(١) انظُر «الإنصاف» (١/ ١٦٤) -للمرداوي-، و«الشَّرح المُمتِع» (١/ ٩١) -لأُستاذِنا الشيخ ابن عُثَيْمِين-.

ولِأخِينا الكبير الشيخ الدُّكتور عبدِ العَزيز بن نَدَى العُتَيْبِي -حفظهُ اللهُ، ونَفَعَ به- أبحاثٌ مَاتِعَةٌ لَطيفةٌ في ضَبْطِ مُصطلحِ (التَّمييع) -وما إليه-...

وقد سألتُه -أنا-مرَّة-هاتفيًّا-؛ قلتُ له: يا شيخ! لو أنَّ عالمًا مِن عُلماء أهل السُّنَّة وقع في بِدعةٍ، وضربتُ له -مثلًا- بالنَّووي، أو ابن حَجر في بعض المسائل التي أوَّلوا فيها الصِّفات-؛ هل يُطلَق على مثلِ هذا أنَّه مُبتدِع أو أشعري؟

فردَّ عليَّ الشَّيخ كلمات قليلة: وهل هناك أحدٌ مَعصوم؟!

قلتُ: لا!

قال: إذن: الجواب في كُمِّك!

وذلك -بداهةً- إذا كان هذا العالِمُ مِن أهل السُّنة، ويُريد الحقَّ، ويبحثُ عن الحقِّ، واجتهد فأخطأ: لا نُخرجُه مِن أهل السُّنَّة؛ طالما أنَّ أصولَه على منهج أهلِ السُّنَّة والجماعة.

فهذا مجتهِدٌ أخطأ؛ له أجرٌ على اجتهاده -كما في نصِّ حديث النَّبي ﷺ[1]-.

وهذه مِن القضايا الخطيرة؛ فينبغي على طلبةِ العلم والنَّاشئة أن يَرجعوا لِكُبرائهم -فيها-؛ فالمسألة عِلم، وحِلم، ومعرفة بالأحكامِ

---

(١) وقد تقدَّمَ (ص١١١) لفظُهُ وتخريجُهُ.

الشَّرعيَّة، والواقعِ الذي يُطبَّق عليه هذه الأحكامُ الشَّرعيَّة، وترجيح المصالح والمفاسِد..

يعني -يَا طُلاَّبَ العِلْمِ-: كونُوا عُلماء حُكماء فقهاء ربَّانيِّين؛ أي: عندكم العِلم، والحِكمة، والفِقه، والفَهم، والحِلم.

فهُما أمران مُتلازِمان:

- معرفةُ العِلم الشَّرعي.

- ومعرفة حالِ النَّاس -مِن الجهل، ومِن الانشِغال بالدُّنيا، ومِن تضليل بعضِ المُضلِّلين لهم-.

فهذه قضايا كبيرةٌ ينبغي أن يرجع الصِّغار -فيها- للكبار، والأُمَّةُ لِلأُمَّة.



٢٦- حول فتوى (الهجرة من فلسطين)!

قَالَ: ومِن الأمور التي يُدندن حولها كثيرٌ من النَّاس، ويريدون أن يَطعنوا في الشَّيخ من خلالِها: بعضُ المسائل الفِقهيَّة التي رُبما يَظنُّون أن الشَّيخ انفرد بها! أو أنَّهُ ليس له سلفٌ فيها!

وكذلك قولُهُ -أيضاً- في بعض القضايا المعاصِرة التي ربَّما أفتى فيها الشَّيخُ فتوى ثارتْ عليه ثائرةُ العامَّةِ في كل مكان؛ كمِثلِ ما قيلَ في قَضِيَّة فتواه للفِلسطينيِّين بالخروج مِن فلسطين!

فهل كان مِن شَأْنِ الشيخ أن يَنفرد بمسائلَ لم يُسبَق إليها -كما أُشيعت هذه الإِشَاعَةُ حول الشَّيخ-رَحِمَهُ اللَّهُ-؟

قُلْتُ: مِن خلال معرفتي الشخصيَّة العلميَّةِ بشَيخنا-رَحِمَهُ اللَّهُ-، وقُربي منه، وصِلتي به؛ أيقنتُ -جازِماً- أن الشَّيخ الألْبانِي لا يقولُ بمسألةٍ إلا وَلَهُ فيها سَلَفٌ.

وقد صرَّح بذلك -بجلاءٍ ووُضوحٍ- في مقدِّمة «رفعِ الأستار في مسألةِ فناء النَّار» (ص٤١) -للصَّنعاني-؛ لما نقل قولَ الإمام أحمد: «إيَّاك وكلَّ مسألةٍ ليس لكَ فيها إمامٌ».

الشَّيخ الألبانِي -رَحِمَهُ اللهُ- كان حريصًا -جدًّا- أن يكون مسبوقًا في كلِّ مسألة مِن عالِـمٍ مُعْتَبَرٍ.

أمَّا؛ هل هو مُخطئ؟ هل هو مُصيب؟

هذه قضيَّةٌ أخرى.

أمَّا مِنْ جِهَتِهِ -هو- بَحثاً واستِنباطاً-؛ فإنَّـهُ يَنطلق مِن الحُجَّةِ والدَّليل، ويَنطلق من فَهْم العُلماء السَّابقين.

هذا جوابٌ -بالعموم-.

أما الجوابُ -بالخُصوص- على المسألة التي طَرَحْتَها -وهي مسألة (فتوى الهجرة من فلسطين)-؛ فأقولُ:

يجب أن يُعلم أنَّه ما مِن كتابٍ في الحديث، أو كتابٍ في الفِقهِ؛ إلا وفيه -ضِمن «كتاب الجِهاد»-: «بابُ الهجرة»[1]، و«**لا تنقطع الهجرةُ**

---

(١) انظُر -على سبيلِ المِثال- «سُنَن النَّسائيّ الكُبرَى» (٤/ ٢٨٣)، و«صحيح ابن حبَّان» (١٠/ ٤٥٣)، و«معرِفة السُّنَن والآثار» (١٣/ ٢١١٣) -للإمامِ البيهقيِّ-.

وكذا «أَسْنَى المَطالِب» (٤/ ٢٠٤) -لزكريَّا الأنصاري-، و«المُغنِي» (٩/ ٢٩٤) -لابنِ قُدامَة-.

حتى تنقطعَ التَّوبة»(١) -كما قالَ -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ-.

وأمَّا حديثُ: «**لا هجرة بعد الفَتحِ**»(٢)؛ فالعُلماء يُقرِّرون أن المقصودَ به: لا هجرة مِن مكَّة إلى المدينة بعد أن فُتحت مكَّةُ، وصارت دارَ إسلام -والحمد لله-(٣).

ثُمَّ؛ إنَّ النَّبيَّ -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ- لَمَّا هاجر من مكَّة؛ ماذا قال؟

عن عبدِ الله بنِ عَدِيِّ بنِ الحَمْراءِ الزُّهْرِيِّ، سَمِعَ النبيَّ ﷺ -وهو واقِفٌ بالحَزْوَرَةِ -في سُوقِ مَكَّةَ-، يقولُ: «**واللهِ إنَّكِ لَخَيْرُ**

---

(١) رَواهُ أبو داود (٢٤٧٩)، والدارميّ (٢٥٥٥)، والنَّسائيّ في «السُّنَن الكُبرَى» (٨٦٥٨)، وأحمد (١٦٩٠٦) عن مُعاوِيَة.

وصحَّحَهُ شيخُنا في «إرواء الغليل» (١٢٠٨).

(٢) رواهُ البخاريُّ (٢٧٨٣) -واللَّفظُ له-، ومُسلمٌ (١٣٥٣) عن ابنِ عبَّاسٍ.

(٣) انظُر «الاستِذكار» (٧/ ٢٧٧) -لابنِ عبدِ البَرّ-، و«مجموع فتاوَى شيخ الإسلام ابن تيميَّة» (١٨/ ٢٨١)، و«سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ٨٥٣ -مهم) -لشيخِنا-.

أرضِ الله، وأحَبُّ أرضِ الله إلى الله -عَزَّ وجَلَّ-، ولولا أنِّي أُخرِجْتُ مِنكِ ما خَرَجْتُ»[1].

إذن؛ فالنبي -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام- نَفسُهُ- هاجر من أشرفِ بُقعة، وهو يحبُّها، ويَكرهُ الخُروج منها.

والشَّيخ الألْبانِي سُئلَ عن هذه المسألةِ مِن قِبَلِ أحد النَّاس -أولَ ما سُئِلَ -وأنا جالسٌ في المجلس-يَومَئِذٍ-؛ قال السَّائِلُ: يا شيخُ! ما حُكم إخواننا المسلمين المَوجُودِين في فلسطين، وهم مُستضعَفون -وما أشبه-؟

فقال شيخُنا -مُجيباً جَواباً عامًّا-: يجبُ على كلِّ مستضعَف أن يُهاجِر مِن الأرض التي هو مُستضعفٌ فيها؛ بحيثُ يَأمَنُ على نفسِه، ومالِه وعِرضِه؛ حتَّى لو كان مِن فلسطين إلى أيِّ بُقعةٍ أُخرى -مِنْهَا- نَفْسِهَا-».

---

(١) رَواهُ الترمذيُّ (٣٩٢٥)، وابنُ ماجَه (٣١٠٨)، والنَّسائيّ في «السُّنَن الكُبرَى» (٤٢٥٢)، وأحمدُ (١٨٧١٥).

وصحَّحَهُ شيخُنا في «الثَّمر المُستطاب» (١/ ٥٠٩).

ومُرادُ شيخِنا واضحٌ؛ وهو مُغـادَرَةُ مَواضِـع الفِتنـة، إلى مَواقِـع الأمان -ولو في (فلسطين) -نفسِها-.

والنقاطُ السَّاخنةُ في فلسطين معروفةٌ؛ بحيث يـستطيعُ الإنـسان أن ينتقلَ -في داَخِلِ فلسطين- مِن مَكانٍ فيه فتنةٌ له، إلى بُقعة أخـرى فيها أَمْنُهُ وأمانُهُ.

فأصلُ فَتوَى الشَّيخ الألباني ليست متعلِّقة بالخروج من فلسطين -خُصوصاً- كَمَا ادُّعِيَ عَلَيْـهِ-؛ وإنـما بـالخروج مِـن الأمـاكن التـي يتعرَّضُ -أو يُعرِّض- المسلمُ نفسَه -فيها- للهـلاك، أو عِرْضَـه، أو مالَه، أو ولدَه؛ بحيث يأمن على ذلك.

وهو مِن أعظمِ مَقاصدِ الشَّرْع[1].

---

(١) يَهْـدِفُ الإِسْـلاَمُ -بِتَـشْرِيعَاتِهِ الحَكِيمَـةِ العَادِلَـةِ- إِلى الحِفَـاظِ عَـلَى الضَّرُورِيَّاتِ الخَمْس: الدِّين، وَالنَّفْس، وَالعَقْل، وَالمَال، وَالعِـرْض، وَالنَّسْل؛ فَلِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الكُلِّيَّات الخَمْسِ تَشْرِيعَاتٌ خَاصَّةٌ بِهَـا: تَحْمِيهَـا وَتَرْفَـعُ عَنْهَا الحَرَجَ وَالمَشَقَّة، وَتُعْطِيهَا مِنَ الأُمُورِ التَّحْسِينِيَّة مَا يَجْعَلُها فِي مَقَامٍ رَفِيع» «فَتَاوى اللَّجْنَة الدَّائِمَة» (١٧/ ٨٧).

وأنا أقولُ -وللأسف الشَّديد!-:

هذه الفتوى أُثيرت -جدًّا- في بلدِنا الأُرْدُنّ، وكثيرٌ -جدًّا- مِن أهل الأُرْدُنّ -الحاليِّين- هم مِن أُصول فلسطينيَّة، هاجروا منها في «النَّكبة» سنة (١٩٤٨م)، أَو في «النَّكسة» سنة (١٩٦٧م).

وتلك الهجرةُ -في المرَّتَيْنِ- كانت هَربًا مِن القتل المحض، وفِراراً مِن ظُلْمِ اليهودِ وبَطْشِهِم -دون أدنَى وُجُودِ نيَّة الهجرة في سبيل الله-!

فالشَّيخ الألْبانِي يتكلَّم عن نفسِ الصُّورة؛ لكن بِنِيَّة طيِّبة مُبارَكة شرعيَّة مِن قِبَلِ هَؤُلاءِ (الهارِبين!)؛ وهي نيَّةُ الهجرة في سبيل الله؛ ليُثاب عليها فاعلُها، والقائمُ بها.

لكنْ؛ انظر! هم واقِعون في شيء، ثُمَّ يُنكرون على غيرِهِم شيئاً هو أفضلُ مما تلبَّسوا به، وأقلُّ ضررًا مما وَقَعُوا فيه!!

وما ذلك إلا بسببِ -أقولُها بصراحة-: الحزبيَّة والجهل، أو العاطفة والحَماسَة!!

هؤلاء الذين طعنوا في الشَّيخ الألْبانِي: وجدوها فُرصةً لإسقاطِه؛ بتَثوير العواطِف والحماسات؛ فلم يَضبِطوا قولَه، ولم يتكلَّموا بوجه الحقِّ فيه.

ومِن أعجب العجب -مِن باب الشَّيء بالشيء يُذكر-: أذكُر مَوقِـفَين:

◻ **الموقف الأوَّل** -أثناء حياة الشَّيخ الألْبانِي- وَخِلالَ هَـذِهِ الفِتْنَةِ- وقد تَكَلَّمَتْ فيه بعضُ الإذاعات، وصار الخُطباء يَطعَنُون، والجرائد تَكتُبُ؛ فذهبتُ إليه، قلتُ: يا شَيخنا! لا بُد أن نفعلَ شيئًا؛ ماذا توصِينا؟ نكتب ردًّا.. نُعلِّق.. نُدَرِّسُ؟

فَقال -بِهُدُوءٍ وَطُمأْنِينَة-: «زوبعةٌ في فُنْجان، والله المستعان»!

ثمَّ... كل الذين طعنوا في الشَّيخ الألْبانِي -يومَذاك- صاروا -الآن- نسيًا منسيًّا؛ لا يُقام لهم وزن!

أمَّا الشَّيخ الألْبانِي -والحمدُ لله- في عِلمِه وفي مؤلَّفاته وفي تُراثِه؛ فهو في ازدياد -جَمَعَنا اللهُ وإيَّاكُم، وإيَّاهُ في جنَّتِهِ-.

◻ **الموقف الثاني**: أن بعض النَّاس (!) -يؤمئذٍ- كتب كِتاباً؛ ردًّا على الطَّاعنين في الشَّيخ الألْبانِي في هذه المسألة -دِفاعاً عَنْهُ-[1].

---

(١) وَكَانَ لِي نَصِيبٌ -وَالفَضْلُ لله- فِي إَضَافَة (كُلِّ) النُّقُولِ العِلْمِيَّة في الرَّدِّ المَذْكُور -وَإِن لَمْ يُذْكَر اسْمِي (!) فِيه-!

ولكنْ -للأسف الشَّديد!-قبل بضعة أسابيعَ- يخرج الرَّجُلُ -نَفسُهُ- على بعض الفضائيَّات -التي تَبُثُّ مِن (لندن!)-، ويقول -مُتبجِّحاً!-: (أنا رددتُ على الشَّيخ الألْبانِي في هذه الفتوى المضحكة)!!

... مُضْحِكَة!!

مع أنَّهُ في كتابِه المُشارِ إليه -في ذاك الزَّمان- لعلَّهُ (الوحيد!) الذي انتصر لِلشَّيخِ الألبانيِّ، ودافَعَ عن الشَّيخ الألْبانِي!

لَكِنْ....

أقولُ: نسألُ الله -عزَّ وجلَّ- أن يُعيذَنا وإياكم والمسلمين مِن الحَور بعد الكَور، ومن الفتنة بعدَ الثَّبات، ومِن الضَّلالةِ بعدَ الهُدَى...

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سَعْيَهُ ... فالنَّاسُ أعداءٌ له وخُصومُ
كَضرائرِ الحسناءِ قُلْنَ لوجهِها ... حَسدًا وبَغْيًا إنَّه لَذَمِيمُ[1]

---

(١) «عُيون الأخبار» (٢/ ١٣) -لابنِ قُتَيْبَة-.

قَالَ: عامَّة هؤلاء (المُهاجِرين!) -الذين انتقدُوا الشيخَ الألبانيَّ في تِلكَ الفتوى هُم- اليَومَ- بين مُقيمٍ في الأردن! ومُقيمٍ في سوريا! ومُقيمٍ في مِصر!

وما دَفَعَهُم إلى ذلك النَّقدِ الباطلِ إلا الحِقد والحسد، وإرادة إسقاط هذا الشَّيخ؛ لكن: هيهات!

رحم الله الشَّيخ، وثبَّتنا -جميعًا- على الحقِّ الذي كان عليه، وجَمَعَنا به مع نبيِّنا ﷺ في جَنَّة الفِردوس[1].



(١) وفي «السَّلسلة الصَّحيحة» (٢٨٥٧) شَرحٌ شبهُ مُفصَّلٍ مِن شيخِنا -نفسِهِ- حولَ ما جَرَى له في هذه الفِتنةِ.

٢٧- الشيخُ الألباني بين الشيوخ والكُتُب!

قَالَ: كثيرٌ من النَّاس -أيضًا- مِن المنتقدِين والمعارِضين للشَّيخ الألبانيِّ -بسبب الحِقد والحسد- يتَّهمون الشَّيخ بأنه: شيخُه كتابه! وأنَّهُ لم يتلقَّ العِلم عن الشُّيوخ!

وكذلك؛ أنَّهُ ليس له تلاميذُ مِن الشَّباب والنَّاشئة يَحمِلون عَنْهُ عِلمَه!

هذه تُهَمَة هو بريءٌ منها براءةَ الذِّئب من دم ابن يعقوب -كما يقولون في المَثَل-[1].

فالشَّيخُ -رَحِمَهُ اللهُ- على منهج السَّلف في التعلُّمِ، والتعليمِ -في ضَوْءِ الكتابِ، والسُّنَّةِ-.

كما في كِتابِ الله -تعالى-: ﴿وَٱجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾[الفرقان: ٧٤]؛ قال: أئمَّةً نقتدي بمَن قبلَنا، ويقتدي بنا مَن بعدنا[2].

---

(١) «مَقامات الحَريري» (ص١٠٠).

(٢) «صحيح البُخاري» (٩/ ٩٢).

وعِلمُنا عِلمُ الشَّريعةِ، علمُ أهلِ الحديث والأثر.

وهو عِلمٌ مُسلسَل -شيخٌ عن شيخٍ-:

لَقَوْلُ الشَّيخ أنبأَنِي فُلانٌ ... وكان عنِ الأئمَّة عن فُلانِ

إلى أن يَنتهي الإسنادُ أَحلَى ... لِقَلْبي مِن مُحادَثَةِ الحِسانِ

ومُشْتَمْلٍ على صَوتٍ فَصيحٍ ... أَلَذُّ إليَّ مِنْ صوت القِيَانِ[1]

هذا هو علمُ أهلِ الحديثِ: شيخي عن شيخي.. وهكذا.. إلى سيِّد الأشياخ ﷺ.

فالشَّيخُ الألبانيُّ؛ هل كان شيخُه كتابَه -كما يزعمون-؟! أم أنَّ له مَشايخَ شافَهَهُم وجالَسَهُم؟!

قُلْتُ: تكلَّمنا عن هذه القضيَّة -شيئاً-ما- في (**الحلقة الأولى**) مِن هذه اللقاءات المبارَكة الطيِّبة -إنْ شاءَ اللهُ-، وذكرتُ -ثَمَّةَ- أن الشَّيخ الألبانِي كان أوَّلَ شيخٍ مِن شيوخه، هو: والدُه[2].

فقد كان والدُه مِن المراجع العلميَّة في بلادِه -في ألبانيا- يومَئذٍ-،

(١) «فِهْرِس الفَهارِس» (١/ ٤١) -للكتَّانِي-.

(٢) انظُر ما تقدَّم (ص١٣).

وتولَّى تعليمَ ولدِه الفقهَ الحنفيَّ -يومَئِذٍ-، وعلَّمه -أيضًا- اللُّغة، والقرآن، والتَّجويدَ -بِقراءة حفصٍ عن عاصِم-(١).

ولـمَّا انتقلَ به إلى دمشق الشَّام، تولَّى تعليمَه الشَّيخُ سعيد البُرهاني -مِن العُلماء المشهورين في ذلك الزَّمان-، وكان يتردَّد -أيضًا- على مجالسِ الشَّيخ مُحمَّد بهجت البَيطار.

ولما عَرَف الشَّيخُ راغب الطبَّاخ محدِّث حلب الشَّهباء(٢) -يومئذٍ-وله كتابٌ مَطبوعٌ-في بضعة مجلَّدات- اسمُه: «إعلام النُّبلاء بتاريخ حلب الشَّهباء»- بِنُبوغه الحديثيِّ، وتقدُّمِه العِلْمِيِّ:

---

(١) وَكَمْ مِن مَرَّة كَانَ شَيْخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- يُنَبِّهُ عَلَى غَلَطِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ فِي النُّطْقِ بِحَرْفِ (الضَّاد)، وَعَدَمِ إِتْقانِهِم لَه، مَعَ خَلْطِهِم بِحَرْفِ (الظَّاء)...

بَلْ أَشَارَ إِلى ذَلِكَ -مُحَذِّراً- فِي «السِّلسِلَة الضَّعِيفَة» (١٤/ ١٩٧).

ومع ذلك -عِلميًّا- رأيتُ الإمامَ ابنَ كَثير في «تفسيره» (١/ ١٤٣) يُقَرِّرُ أَنَّهُ «يُغْتَفَرُ الإخلالُ بتحريرِ ما بَيْنَ (الضَّاد)، و(الظَّاء) -لِقُرْبِ مُخَرِّجِيهِما»؛ فَلْيُفْهَم.

(٢) انظُر «نموذج مِن الأعمال الخيريَّة» (ص٨٧) -لمحمد مُنير الدِّمشقِيِّ-.

نفحه إجازةً عِلميَّة ليتسلسلَ فيها بأسانيد العُلماء والمحدِّثين؛ مُضمَّنةً في كتابٍ له بعنوان: «الأنوار الجليَّة في مختصر الأثباتِ الحلبيَّة»(١).

---

(١) ذَكَرَ شيخُنا في «صحيح سُنن أبي داود» (٥/ ٢٥٤) حديثَ مُعاذ بن جبَل: أنَّ رسولَ الله ﷺ أخَذَ بيدِهِ، وقال:

«يا مُعاذ! واللـهِ! إنِّي لَأُحِبُّكَ، واللـهِ! إنِّي لَأُحِبُّكَ».

فقال:

«أوصيكَ يا مُعاذ! لا تَدَعَنَّ في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ، تقـول: اللهـمَّ! أَعِنِّـي عـلى ذِكْرِكَ، وشُكْرِكَ، وحُسْنِ عِبادتِك».

ثُمَّ قالَ:

«وهذا الحديثُ مِن المُسَلْسَلاتِ المَشهورةِ المَرويَّةِ بالمَحبَّةِ.

وقد أجازَنِي بِروايتِهِ الشَّيخُ الفاضـلُ راغـبٌ الطَّبَّـاخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ-، وحـدَّثَنِي بـــه...

وساق إسنادَهُ هكذا -مُسَلْسَلاً بالمحبَّةِ-..».

وقد ذَكَرَ شيخُنا الأَلْبَانِيُّ شَيخَهُ الطَّبَّاخَ -رحمهُما اللهُ- غيرَ مَرَّةٍ في عددٍ مِـن كُتُبِهِ؛ مِثل: «مُختصَر العُلُوّ» (ص٧٢)، و«تحذير السَّاجد» (ص٦٤).

قلتُ:

والشَّيخُ الطَّبَّاخُ -أيـضاً- هُـوَ شـيخُ شـيخِنا -في الإجـازةِ-فِي الإِجَـازَة: الشَّيخ حمّاد الأنصاريّ -كما في كتـاب «المجمـوع» (٢/ ٦١٨ و٨٥٩) -لولـدِهِ الفاضِل أخِينا الشيخ عبد الأوَّل -وفَّقَهُ اللهُ-.

فالشَّيخ الألْبانِي -لا شكَّ- داخلٌ في هذه السِّلسِلة الميمونة.

لكن -كما قلتُ- وَأُكرِّر- مِن باب الإنصاف-:

الشَّيخ الألباني بعد أن ثبتتْ له هذه الأصول؛ اعتمد على نفسِه في الاجتِهاد والطَّلب، وبخاصَّة: أنَّ سَائِرَ العلمِ الذي كان سائداً في عصرِه علمُ تقليدٍ، وعلمُ تعصُّب -ليس علمًا سُنيًّا محرَّرًا، ليس فيه منهجيَّةُ أهل الحديث، وتحقيقُ أهل الحديث-.

لذلك؛ بعد أن تسلسَل في إسنادِ المحدِّثين؛ انشغل بتعليم نفسِه -أكثرَ وأكثرَ-، وهذا أمرٌ؛ لا يستطيع أحدٌ أن يُنكِر عليه -فيه-.

وأنا -الآنَ- أُضيف شيئًا؛ فأقول:

الإمام ابن مالك الأندلسي -صاحب «الألفيَّة» الشَّهيرة -والمُتوفَّى سَنَةَ (٦٧٢هـ) -مما انتُقد عليه: أنَّه لم يكن له شُيوخ[1]! لكنْ: أثبتَ جدارتَه في تاريخ العِلم الإسلامي، وطاحتْ تِلكم الشُّبهةُ -بلا رجعةٍ-!

---

(١) انظُر «غاية النِّهاية في طَبَقات القُرَّاء» (٢/ ١٨٠-١٨١) -لابنِ الجَزَرِيِّ-.

وكذلك مَن انتقد الشَّيخَ الألبانِيَّ هذا الانتقادَ -نفسَه-: فَإِنَّ الرَّدَّ عليه مِن جِهتَين:

□ إبطالها: واقعًا.

□ وإبطالُها: تاريخيًّا.

لكنْ -للأسف الشَّديد!- أهلُ الشُّبهات يُكرِّرون هذا الكلامَ مِن باب التَّشكيك؛ لأنهم لا يَجدون حُجَجًا، ولا براهينَ، ولا بيِّناتٍ، ولا دلائلَ؛ فيَدخُلون على الدَّهْماء، وَالضُّعفاء مِن قِبَلِ هذه الحَيْثيَّةِ، وفي تلك الجُزئيَّة!

قَالَ: هذه طريقةُ أهل الحديث -قديماً وحديثاً-: يُثبِّتُ الأصولَ على أيدي الشُّيوخ، ثم يجتهدُ ويَنطلقُ.

فالشَّيخُ -رَحِمَهُ اللهُ- ثَبَّتَ قدَماه على الطَّريق بهذه الأصول، ثم اجتهد اجتِهادًا لا نظيرَ له.

وكان -رَحِمَهُ اللهُ- تعالى- آيةً في الجَلَد، في الصَّبر، والبحث، والسَّعي لجمعِ طُرق حديثٍ، أو لِتحريرِ مسألة وقَضِيَّة مِن القضايا التي يتعرَّضُ لها أثناء بحثِه -رَحِمَهُ اللهُ-.

وهذا الإثراءُ للمكتبة الحديثيَّة، وغير الحديثيَّـة -في كتبِـه- أكـبرُ شـاهِدٍ عـلى ذلـك، وورَّث-رَحِمَهُ ٱللَّهُ- علـمًا في كتـبٍ، وعِلـمًا لتلامـذةٍ لازَموه، وأخرجوا نِتاجهُم في حياتِه.

ولا شكَّ أن التَّلاميذَ نِتاجُ الشُّيوخ وثمرتُهم.

فهذه براهينُ تَدُلُّ على أنَّ الشَّيخ إمامٌ في مُصنَّفاته، وإمـامٌ فـيمَن أخرجهم، وربَّاهم، وأظهرهم في هذه السَّاحة الدَّعويَّة والتَّعليميَّة.

فالشَّيخ على أَثَر السَّابِقين سائرٌ: تلقِّي العلـمِ عـن الـشُّيوخ، ثـم الاجتِهادُ، ثم نقلُ هذا العلم في كتاباتٍ، وعلى أيدي تلاميذَ يَأخذون هذا العلمَ عنه.



٢٨- حول (تلاميذ) الشيخ الألباني

وهذا يجرُّنا إلى مسألةٍ أخرى، وهي:

مَدى صبر الشَّيخ في التَّحصيل والدَّعوة، وأنَّ الصَّابِر يصلُ إلى مُرادِه؛ كما قيلَ للشَّعبي: مِن أين لك هذا العلم؟

قال: بنفيِ الاعتِماد، والسَّير في البِلاد، وصبرٍ كصبرِ الحِمار[1]!

فصبرُه، وسعيُه، وانتِقالُه، ورحلاتُه هي التي أدَّته إلى هذا التَّحصيل، وإلى هذا العلم.

---

(١) «تاريخ دِمشق» (٢٥/ ٣٥٥).

وقال الثَّعالِبيُّ في «ثِمار القُلوب» (١/ ٥٥٧): «إنَّما ضُرِبَ المَثَلُ في الصَّبْرِ بالحِمار؛ لِصَبْرِهِ على الخَسْفِ، وقِلَّة التفقُّد.

وهذا مِن أمثالِ العَجَم.

وأمَّا العربُ؛ فإنَّها تقولُ: أَصْبَرُ مِن ذي حاجةٍ».

(تَنْبِيهٌ): جاءَتْ كَلِمَةُ (الحمار) -في كَلاَمِ الإِمَامِ الشَّعْبِيِّ-: «الجَمَاد»: فِي «تَذْكِرَة الحُفَّاظ» (١/ ٨١ ط. الهند) -للإِمَامِ الذَّهَبِيِّ- بِتَحْقِيقِ العَلاَّمَةِ المُعَلِّمِي اليَمَانِي -رَحِمَهُ اللهُ-!

قُلْتُ: قبلَ هذه النُّقطة -وهي طيِّبةٌ جدًّا- أذكُرُ حولَ موضوعِ (التَّلاميذ) نُبذةً يسيرةً -مُهِمَّةً-؛ فأقولُ:

يفخر كثيرٌ من النَّاس -اليومَ- أنه اتَّصل بالشَّيخ الألباني -مَرَّةً-، وسأله سؤالًا؛ فإذا به يقول: قال شَيخنا!

وبعضُ النَّاس سألُوا شيخَنا عن جَوازِ ذلك؟ قالوا: يا شيخ! نحن لم نُشافِهك -مُواجَهةً-، ثُمَّ نقول: قال شيخُنا...! سمعنا شيخَنا..؟

قالَ: يَجوزُ؛ مِن باب التَّقدير والاحتِرام..

وشَيخُ الإسلامِ ابن تَيميَّةَ له كلمةٌ؛ يقول -بما معناه-: «مَن أفادَك مسألةً؛ فهو شيخُك فيها»[1].

لذلك؛ بعض الطَّلبة الذين درَّسَهُم الشَّيخ الألْبانِي في (الجامعة الإسلاميَّة) -أو في بعضِ الحَلْقات-؛ لا يزالون يفخَرون -بعد نحو نِصف قرن!- بأنهم تلاميذُ لِلشَّيخِ الألبانيِّ -وحُقَّ لهُم!-؛ فكيف

(١) انظُر نصَّ كلامِهِ في «مجموع الفتاوَى» (١١/ ٥١١-٥١٢).

بِمَن عايشوا الشَّيخَ الألبانيَّ في دمشق -سنواتٍ كثيرةً-، أو عايشوهُ في المرحلةِ الأخيرة من عُمره في عمَّان -نحوًا مِن رُبع قرن-، كانوا معه في سفرِه، وفي حضَره، وفي أكثرِ مجالِسِهِ؟!

هؤلاء -لا شكَّ-وَالحمدُ لله- نُخبةٌ طيِّبةٌ، الكلُّ يعرِفُهم مِن تلاميذ الشَّيخ وطُلابه، وقد ذكر الشَّيخُ بعضَهم في كُتُبه، ونصَّ على أنَّهم تلاميذُ له بخطِّ يدِه، وبِقلَمِه[1].

ولكنْ؛ نسمعُ بعض النَّاس -اليوم!- يقول: فلان ليس مِن تلاميذ الألباني! أو: فلان لمْ يَدْرُسْ على الألبانيِّ!!

وهؤلاء الذين يقولون مثلَ هذه الكَلِمة يَعْرِفُونَ -مِنْ أَنْفُسِهِم!- أَنَّهُم مُكابِرُونَ لِلواقِعِ، وَالحقّ! لَمَّا أَعْيَتْهُم الحيلةُ عن أن يُبطِلوا هذه التَّلمذةَ العلميَّةَ الواقعيَّةَ المحسوسَةَ؛ قالوا: إنَّما أرَدْنا (!) أنَّهُ ليس هو على منهج الألباني!!

وهم -في ذلك- أشدُّ ضعفًا في الحقِّ، وأشدّ بُعداً عن الحقيقةِ في أن يجدوا ولو أدنَى حُجَّةٍ على دعواهم.

---

(١) انظُر ما تقدَّمَ (ص٦٥ و١٤٨).

ولكنْ؛ هذا -كُلُّه-كما يُقال- ضريبةُ السُّنَّةِ، وضريبةُ الجَهر بها، وضريبةُ الحرص عليها، وضريبةُ البُعْدِ عن التَّقليدِ، بل الإنكارِ على أهلِهِ وذَوِيهِ...

فنسأل الله أن يُحيِيَنا على السُّنَّةِ، وأن يُميتَنا عليها.

قَالَ: فَضيلَةُ الشَّيخِ أبي الحارث علي الحلبي مِن أَخَصِّ تلاميذ الشَّيخ الألبانيِّ، ومِن أعظمِ ما أنتج الشَّيخُ -في حياة الشَّيخِ، وبعد الشَّيخِ-.

ونسمعُ ونقرأ ونَطَّلع على كتاباتِه، وكثيرٍ من اللِّقاءاتِ العلميَّةِ التي سُجِّلت بصوتِ الشَّيخ الألبانيِّ؛ كثيرًا ما كان يسأَلُه ويستشيرُه: (يا أبا الحارث! ما تقول؟! يا أبا الحارث! ماذا عندك؟!).

ويمدحُه في كتاباتِه -وغيرُه من المشايخ كالشَّيخ مشهور -وغيرُهما كُثر-؛ نسأل الله أن يبارك فيهم، وأن يُبارك في دعوتِهم، وأن يجعل ذلك في مِيزانِ حَسَنَاتِ شَيخنا -وإنْ لمْ أُشافِهْهُ؛ لكنْ: هاتفتُه-مِراراً-.

وهذا مما أَسِفتُ عليه في حياتي: أني لم أَلْقَ الشَّيخ؛ لكن: حَسْبِي أنني اطَّلعتُ على كتبه، واتصلتُ به اتصالات كثيرة-.

فرحم الله الشَّيخ، ورحمنا معه.

ونسألُ الله -عزَّ وجلَّ- أن يجمعَنا وإيَّاكم في الدُّنيا على الحق المبين، وفي الآخرة مع سيِّد الأنبياء والمرسلين نبينا مُحَمَّد ﷺ.

والحمد لله رب العالمين[1]...

---

(١) نهاية (الحَلْقة الثالثة).



الحلْقة الرابعة

قالَ: فَلْنُعَطِّرْ مجلسَنا بذِكر إمام الزَّمان، وشامة الشَّام، وإمام المحدِّثين في هذا الزَّمان: الإمام الألباني -رَحِمَهُ اللهُ-.

ونستأنفُ (حِوارَنا) مع فَضيلَة الشَّيخ أبي الحارث عليٍّ الحلبي -حفظهُ الله-، وهو مِن أقربِ المقرَّبين للشيخ -رَحِمَهُ اللهُ-، وأعرَفِ النَّاس به، وبأحوالِه العِلميَّة، وبأحوالِه الخُلُقيَّة، حتى وبأحوالِه الأُسريَّة -رَحِمَهُ اللهُ-، وبارك في الشَّيخ عليٍّ، وجعله خيرَ خلفٍ لخير سَلف، وجمعَنا -جميعًا- على الهدى المستقيم.

كنَّا تناولنا -قَبْلاً- عدَّة قضايا مِن القضايا الهامَّة التي أُثيرت حولَ الشَّيخ الألبانيِّ، وظهر منهجُه الحقُّ -فيها- جليًّا، وبان طريقُه الذي لا خفاءَ فيه، ولا التواءَ يَعْتَرِيه؛ فهو طريقُ السَّلف، طريقُ الكِتاب والسُّنَّة بِفهم سلف الأُمَّة، الذي ظَلَّ يُردِّده -رَحِمَهُ اللهُ- تَعالَى- إلى أنْ تَوَفَّاهُ اللهُ -تعالى-.



٢٩- صبرُ الشيخ على التحصيل، والدعوة، والتعليم

من المسائل التي وَعَدْنا أن نتكلَّم فيها -شيئًا ما-: مسألةُ صبر الشَّيخ -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- تَعالَى- على الطَّلب، والتَّحصيل، والدَّعوة، والتَّدريس، والتَّأليف، والكِتابة.

فنستمعُ لفَضيلَة الشَّيخ أبي الحارث -حفظهُ اللهُ-؛ ليَذكر لنا -من خِلالِ خبرتِه، واطِّلاعه على أحوالِ الشَّيخ- مدى صبرِ الشَّيخ في الطَّلب، والتَّحصيل، والنَّشر، والتَّدريس، والتَّعليم؟

قُلْتُ: لو فتحنا هذا البابَ؛ لرأينا الشيءَ الكثير، والكمَّ الوَفير -تَبارك اللهُ-!

لكنْ؛ أنا أذكُر أشياءَ يسيرَةً؛ قليلُها يُنبئ عن كثيرها.

أمَّا أوّلُ ذلك:

أن الشَّيخ الألْبانِي لما أُعطي مفاتيحَ (المكتبةِ الظاهرية) -وقد ذكرنا بعضَ تَفاصيلِ ذلك -قَبْلاً-: كان يَفتتح المكتبةَ قبل الموظَّفين، ويُغلقُها بعد الموظَّفين.

وكان يجتمعُ على مكتَبتـهِ مِـن عـشرات المجلَّـدات -المطبوعـة، والمخطوطة، والقديمة، والحديثة- ما لا يكـادُ يجتمـعُ عـلى مكاتـبِ كثيرٍ من الباحِثين -مِن الدَّكاتِرَة، والمُتخصِّصِين- في تلك المكتبة!

فلولا صبرُه وجلَدُه ما مُكِّن هذا التَّمكـين؛ كالحـارسِ الـصامدِ الصابرِ، البَرِّ الأمين...

لكن؛ مِن النَّاحية العمليَّة؛ أنا أذكُر قصَّةً شخصيَّةً وقعتْ لي معه -رَحِمَهُ اللَّهُ-، ورأيتُ فيها من جلَده وَصَبْرِهِ الشيءَ الكثيرَ:

أثناءَ حربِ الخليجِ الأُولى في قَضِيَّة الكويت، استخرجَ (!) بعضُ الخُطَباء حديثًا -نَسَبَهُ للنبيِّ ﷺ- مِن كتاب «كنزِ العُمَّال»[1]؛ يَتَضَمَّنُ ذِكرَ بعضِ الألفاظِ المُستغرَبة!

وصار يَطبعُـه عـلى أوراق ومنـشورات! ويُـديرُ عليـه الخُطـب والمجالِسَ -وما أشبه-..

فسُئل الشَّيخ الألْبانِي عن الحديثِ؟!

(١) للمُتَّقِي الهِنْدِي -المُتوَفَّى سَنَةَ (٩٧٥هـ)-.
وكتابُهُ مطبوعٌ في سِتَّة عشر مُجَلَّداً.

فَبَحَثَ عَنْهُ؛ فإذا هو في «كَنز العمال»[١] -فِعْلاً- يَعزو الحديثَ لابنِ عساكر!

و«تاريخ دِمَشق» -تَأْلِيف: ابن عساكر -يومئذٍ- مخطوطٌ، في نحو خمسة عشر مجلَّدًا -أو أكثر-، كل مجلَّد يحوي ألف صفحة- مِن القَطْعِ الكَبِير-!

فَبدأ الشيخُ الألبانيُّ يبحثُ -ورقةً ورقةً-، ويقرأُ -ورقةً ورقة-؛ بحثًا عن هذا الحديث؛ كالبحثِ عن قشَّة في صحراء!

وأنا أتَّصلُ به -تَقريباً- يوميًّا -وأحيانًا أزوره-، وأسألُ: يا شيخَنا! هل وجدتَ الحديث؟

- لم أجدْه!

- هل وجدتَ الحديثَ؟

- لم أجدْه!

... وفي اليوم الخامس -لَعَلَّهُ-: زُرتُه، فقلتُ له: يا شَيخَنا! هل وجدتَ الحديث؟!

---

(١) (برَقْم: ٣٩٦٥٢).

فقال لي كَلِمةً -كما يُقال- لا يَزال صداها في أُذُنيَّ-؛ قال:

«وجدتُه[١]! ولا نامتْ أعيُن الجُهلاء»[٢]!

... وذلك بعد خمسة أيَّام -شبهِ مُتواصِلَةٍ- من البحث، والتَّحصيل، والجِدِّ، والتَّنقيب.

ثم أودعه «سلسلة الأحادِيث الضَّعيفة»[٣]، مُبيِّنًا أن سندَه ضعيفٌ، وأن متنَه موقوفٌ.

بينما ذاك الخطيبُ الجاهلُ الأَهْوَجُ اعتبره صحيحًا! بل ومرفوعًا إلى النبي -عليهِ الصَّلاة والسلام-!

فضلًا عن اغترارِه -جدًّا- بما وَقَعَ في مَتْنِهِ مِن تصحيفات وتحريفات؛ تَبَعاً لمطبوعة «كنز العُمال»[٤]!!

---

(١) وفي المجلَّد المخطوط الرابع عشر -منه-!

(٢) استعارةٌ مِن الأثرِ المَرويِّ عن خالد بن الوليد -رضي اللهُ عنهُ-، لمّا حَضَرَتْهُ الوَفاةُ.

وَلَكِنْ لَفْظُهُ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: «فَلاَ نَامَت أَعْيُنُ الجُبَنَاء».

رواهُ الدِّينَوَرِيُّ في «المُجالَسَةِ» (٨٣٦)، وابنُ المُبارَكِ في «الجِهاد» (٥٣).

(٣) (برَقْم: ٦١٦٩).

(٤) وفي كتابي «التحذيرات مِن الفِتَن العاصِفات» -الذي أَلَّفْتُهُ في تِلكَ=

الشَّيخ الألبانِي -أحيانًا- وهو يبحثُ عن مسألةٍ، أو عن راوٍ- كان يجلسُ ساعاتٍ طويلةً، وكان في المكتبة الظاهريَّة -أحيانًا- يضع السُّلَّم، ويبحثُ عن الحديث في كتابٍ -وهو على رأس السُّلَّم-؛ فيقفُ على رأس السُّلَّم ساعتين، أو ثلاثَ ساعات، وينسى نفسَه! وهو يُقلِّب، ويَستفيد، ويَبحث، ويجتهد في البَحثِ، والتَّنقيب...

قَالَ: هذه هي أخلاقُ الأنبياء، وطريقُ العُلماء: الصَّبر في التَّحصيل، والصَّبر في الدَّعوة، وَالصَّبر عَلى النَّشر لما حَصَّل من علم.



=الحِقْبَة الزمنيَّة الصَّعْبَة -نفسِها- مَزيدُ بيان.

والله المُستعان....

٣٠- رحلاتُ الشيخ الدعوية

ننتقلُ إلى قَضِيَّة أخرى -وهي من القضايا الهامَّة التي لها تعلُّقٌ بموضوع الصَّبر-، وهي:

رحلات الشَّيخ، وانتقالاتُه في الطَّلب، والدَّعوة، ونشرِ ما هو عليه مِن منهجٍ صَحيح- إلى بلدان متعدِّدة-.

قُلْتُ: كان لشيخِنا الألْبانِي -رَحِمَهُ اللهُ- رحلاتٌ كثيرةٌ إلى بعضِ البلاد، حتى الأوروبيَّة؛ وهذا قد لا يعرفه الكثيرون:

الشَّيخ الألباني سافر إلى ألمانيا، سافر إلى بريطانيا، سافر إلى إِسبانيا -للدَّعوة إلى الله، ولتعليم النَّاس دينَ الله، ولهدايتِهم، وإرشادِهم-.

وسافر إلى بلاد إسلاميَّة شتَّى، سافر إلى الحج والعُمرة -عشرات المرَّات-، وفي كلِّ مرَّة كان يلتقي العُلماء وطُلاب العِلم.

وأنا أذكُر -جيِّدًا-: آخِرَ حجَّةٍ حجَّها الشَّيخ الألْبانِي (سنة ١٤١٠) -كنتُ-والحمد لله-معه-؛ فواللهِ؛ كان يجلسُ مِن بعد

الفجر أَكْثَرَ مِن ساعتين -في أيَّام مِنى-، وبعد الظُّهر مَا يَزِيدُ عَلى ساعة، وبعد العصر -كَذَلِك-...

حتى إِنَّهُ في اليوم الأخير للحجِّ بُحَّ صوتُه -رَحِمَهُ الله-، وودَّعْناه بالإشارةِ!!

.. كُلُّ ذلك وهو صابرٌ على تعليم النَّاسِ في هذه الرَّحلات المُباركة.

سافر الشَّيخ الألْبانِي إلى دولةِ الإمارات، إلى الكويت، إلى لبنان...

سافر إلى بلاد كثيرة في الدَّعوة إلى الله.

وكُلُّ هذه السَّفرات خارجيَّة.

أمَّا السفرات الداخليَّة؛ فلمَّا كان في دمشق كانت له سفراتٌ خاصَّة إلى اللاذِقيَّة، وإلى حَلَب، وإلى حِمص، وإلى حَماة -وهي ممنهَجةٌ ومُرتَّبةٌ بشكلٍ دَوري-.

ولـمَّا استقرَّ الشَّيخ الألباني في الأُردن: كان كثيرًا ما يذهب إلى إِربِد -وهي على بُعدِ سبعين كيلومتر مِن عمَّان-.

وكان يذهب إلى العَقَبة -على بُعد نحو أربعمائة كيلو- أحياناً-.

وكان يذهب -كثيراً- إلى الزَّرقاء -وهي أقربُ المُدن إلى عمَّان-.

لقد كان موضوع الدَّعوة والدُّعاة في سبيل الله -تعالى- جُزءًا لا يتجزَّأ من شخصيَّةِ شيخِنا العلميَّة الدعويَّة...

لمْ يَكُن -قَطُّ- حَبِيسَ مَكتبَتِهِ -كما قد يَتخيَّلُ البَعْضُ -أو يُخَيَّلُ إلى البَعْضِ-!

لقد كان شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ-تَعالَى- شُعلةَ نشاطٍ، وجِدٍّ، واجتِهادٍ، وحركةٍ، وانتِقالٍ؛ لنشر ما هو عليه مِن منهجٍ.

وهذه طريقةُ الأنبياء: تلقِّي الوحي، ثم الدَّعوةُ إليه، وأتْبَاعُهُم مِثلُهُم -مِن بَعْد-.



٣١- التصفية والتربية

كان الشيخ الألباني -رَحِمَهُ اللَّهُ-تَعالَى- على هذه الطَّريقة -التي هي طريقُ الأنبياء-، وكان كثيرًا ما يُردِّد جملةً هي أساسُ انطِلاقِه في الدَّعوة، بل هي قاعدتُه في الدَّعوة، وهي القاعِدة الإسلاميَّة العَظِيمَةُ التي جدَّدها، ونشَرَها؛ قاعدة: (التَّصفية والتَّربية).

نريد إيضاحًا لهذه القاعِدة -التي طالما كرَّرها الشَّيخ-رَحِمَهُ اللَّهُ- تَعالَى-؟

قُلْتُ: الشَّيخ الألباني له محاضرةٌ كانت مِن أوائل محاضراتِه في عمَّان، ألقاها في «المعهد الشَّرعي»[(١)]، وحضرها جماعةٌ كبيرةٌ من الدَّكاترة، و الوُزراء، والأساتذة الفُضلاء، وطلبة العِلم.

وذلك قبل استقرارِه في الأردن -لكنَّهُ كان يأتي إلى الأردن -ذاك الوقت- سفراتٍ مُتكَرِّرَةً لزيارةِ ابنتِه[(٢)]، وهي مُتزوِّجةٌ في الأُرْدُنّ

---

(١) انظُر كَلِمَةً مِن شيخِنا حولَ هذه المُحاضَرةِ -ذَاتِهَا- في مُقدِّمَةِ «السِّلسلة الضعيفة» (٢/ ص٧).

(٢) وهي أُختُنا الفاضلةُ الكُبرَى أُم عبد الله. =

-نسأل الله أن يحفظَها، وذريَّتها، وأن يرحمَ زوجَها[1]-.

أقولُ: فهذه المُحاضرةُ كانت -يومَذاك- شيئًا غريبًا على النَّاس؛ لأنَّها بيانٌ لمنهجيَّته في العِلم، والعَمَل، والدعوة، والإصلاح.

كَلِمة (التَّصفية والتَّربية) إذا استطعتَ أن تُترجِمَها إلى ألفاظٍ أُخَر بمعانٍ أوضح؛ فقُل: (العلمُ الصَّحيح، والعملُ بهذا العِلم).

لذلك؛ فإنَّ الشَّيخ الألبانِي -رَحِمَهُ اللهُ- أقام كثيرًا من محاضراته -بَعْدُ- على هذا الأَصْل: العِلم النَّافع، والعمل الصَّالح، أو قُل: (التَّصفية والتَّربية).

= وهي أقربُ أبناءِ الشَّيخ -ذُكُوراً وإناثاً- إلى مَنهجِهِ، ودَعوتِهِ -على فَضْلِ الجَميع- باركَ اللهُ فيهم-.

وقد ذَكَرَها شيخُنا -وشكرها- في عَدَدٍ مِن كُتُبِهِ؛ كما في «السلسلة الصحيحة» (٥/ ٥ و٢٥)، و(٦/ ٨) -وغيرها-.

(١) هو أَخُونا الفاضلُ الشيخ نِظام سَكَّجْها -رَحْمَةُ الله عليه- صَاحِبُ (المَكْتَبَة الإِسْلاَمِيَّة)- الَّتِي نَشَرَتْ، وَسَاعَدَت عَلَى نَشْرِ كَثِيرٍ مِنْ كُتُبِ شَيْخِنَا -رَحِمَهُ اللهُ-.

وَلِلتَّارِيخِ، وَالإِنْصَاف -أَقُول-:

للأَخِ نِظَام -رَحِمَهُ اللهُ- مِنَّةٌ فِي عُنُقِي لاَ أَنْسَاهَا؛ فَهُو الَّذِي طَلَبَ مِنِّي نَشْرَ كِتَابِي «التَّعْلِيقَات الأَثَرِيَّة» -قَبْلَ ثَلاثِينَ سَنَةٍ- وَهُوَ أَوَّلُ كُتُبِي طِباعَةً-..

ولكنْ؛ ماذا كَانَ يَقصِدُ شيخُنا من (التَّصفية والتَّربيـة)[1] -على وجهِ الإِجْمَال-:

□ (التَّصفية): هي تصفية العُلوم، والمَعـارِف الإسـلاميَّة -ومـا يُلْحَقُ بها- ممَّا عَلِقَ بهـا ممـا لـيس منهـا، بَـدْءًا في الحـديث، وَمُـرورًا بالفِقه، والتَّفسير، والتَّاريخ -إلى غير ذلك-؛ حتى اللُّغة! فقد دخـل اللُّغةَ أشياءُ ليست منها -...

□ وأمَّا (التَّربية)؛ فهي: التَّزكيةُ السُّلوكيَّةُ والأخلاقيَّةُ عـلى هـذه المعانِي الشَّرعيَّة المُنتقاةِ، الصحيحةِ؛ استِسْلاماً لأمرِ الله، ومُتابَعةً لِسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ -عِلماً، وعَمَلاً، وخُلُقاً، واعتِقاداً-.

وهذا -نَفْسُهُ- هو المعنَى العلميُّ التطبيقيُّ لِقولِ الله -تعالى- في بيانِ مُهِمَّةِ رسول الله ﷺ الأسمَى، ووظيفتِهِ العُظمَى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤].

---

(١) وفي رِسالتِي «التَّصفية والتَّربية وأثرها في استئنافِ الحياةِ الإسـلاميَّة» -المطبوعة قَبلَ عِشرين عاماً- مَزيدُ بَيانٍ.

وهكذا كان سَلَفُنا الصَّالِحُون -رضيَ اللهُ عنهُم-:

فعن عبدِ الله بنِ عُمَرَ، قال: لقد عِشْنا بُرهَةً مِن دَهْرِنا وإنَّ أحدَنا لَيُؤْتَى الإيمانَ قَبْلَ القُرآن، وتُنَزَّلُ السُّورةُ على محمدٍ ﷺ، فنتعلَّمُ حَلالَهَا وحَرامَها، وما ينبغِي أنْ يُوقَفَ عندَهُ منها، كما تتعلَّمُونَ أنتُم -اليومَ- القُرآنَ.

ولقد رأيتُ -اليومَ- رِجالاً يُؤتَى أحدُهُم القُرآنَ قَبْلَ الإيمان، فيقرأُ ما بَيْنَ فاتحتِهِ إلى خاتِمَتِهِ! ما يَدرِي ما آمِرُهُ ولا زاجِرُهُ! ولا ما ينبغِي أنْ يُوقَفَ عندَهُ منهُ، وينثُرُهُ نَثْرَ الدَّقَل[1]!

وعن أبي عبدِ الرَّحمن السُّلَمِيِّ، قال: كان أصحابُنا يُقرِؤُونَا، ويُعلِّمُونَا، ويُخبِرُونَا: أنَّ النبيَّ ﷺ كان يُقرِئُ أحدَهُم عَشْرَ آياتٍ، فما يَجُوزُها حتّى يتعلَّمَ العَمَلَ فيها.

---

(١) أخرجَهُ ابنُ مَندَه في «الإيمان» (رَقْم: ٢٠٧)، والحاكمُ في «المُستدرَك» (١/ ٣٥)، والهروي في «ذَمّ الكَلام» (٢/ ل٢٦٩/ أ)، والبيهقيُّ في «سُنَنِهِ» (٣/ ١٢٠)، والطَّحاويُّ في «مُشكِل الآثار» (١٤٥٣).

وصحَّحَهُ الحاكِمُ، ووافَقَهُ الذهبيُّ.

قال ابنُ مَندَه: «هذا إسنادٌ صحيحٌ على رَسْم مُسلِم والجماعة، إلّا البُخاريّ».

و«الدَّقَل»: رَديءُ التَّمْر.

قال: وقالُوا: عَلِمْنا القُرآنَ والعملَ -جميعاً-[1].

وبعضُ النَّاس يظن أن التَّصفية مرحلةٌ! ثم تأتي مرحلةُ التَّربية!

هذا غيرُ صحيح! بل هما مُتلازِمان؛ تُصفِّي الشيء، ثم تَعملُ به، وتتربَّى عليه -مَعاً-أَوَّلاً بِأَوَّل-.

وهذه هي عمليَّةُ التَّكامل في الدَّعوة إلى الله، وفي العِلم النَّافع، والعمل الصالح، وَالتي أشار إليها القُرآن الكريم: ﴿وَلَٰكِن كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ بِمَا كُنتُمۡ تُعَلِّمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ وَبِمَا كُنتُمۡ تَدۡرُسُونَ﴾ [آل عمران:٧٩]، والرَّبَّانيَّةُ[2]: إمَّا مِن: (التَّربية)، وإمَّا مِن النِّسبة إلى: (الرَّب) العظيم -سُبحانَه وتَعالى-.

لكنْ؛ هنا قَضِيَّةٌ اتَّكأ عليها بعضُ الخصوم لِلشَّيخِ الألبانيِّ، وجعلوها طعنًا فيه! أو طريقًا إلى الطَّعن فيه!

---

(١) رَواهُ أحمدُ (٢٣٤٨٢)، والطحاويُّ في «مُشكِل الآثار» (١٤٥١)، وابنُ سَعْد في «طَبَقاتِه» (٦/ ١٧٢)، وابنُ أبي شَيْبَةَ في «المُصنَّف» (١٠/ ٤٦٠-٤٦١).

وسندُهُ حَسَنٌ.

(٢) انظُر «مِفتاح دار السَّعادة» (١/ ٤٠٥) -لابنِ القيِّم- بتحقيقي.

ذَكَرَ الشَّيخ الألْبانِي -مرةً- كَلِمةً -في بعض مجالسِه- يهضِمُ فيها نفسَه، ويُظهر فيها تواضعَه؛ قَائِلاً: «أنا صفَّيْتُ، وما ربَّيْتُ»!

قالوا: إذن؛ الشَّيخ الألْبانِي انشغل بالتَّصفية! ولم يشتغِل بالتَّربية!!!

... أَوْ أَنَّهُ: لَمْ يُرَبِّ!

فهذا -في الحقيقة- سوءُ ظنٍّ -**أوَّلًا**-، وافتِراءٌ على أهل العِلمِ -**ثانيًا**-؛ لأنَّ العلمَ إذا لم يَكن مُربيًّا؛ فما المُربِّي؟!

هل تَكُونُ التَّرْبِيَةُ على البِدَعِ والخُرافات، وَالجَهْلِ والأوهام؟!

أم تَكُونُ على نُصوص القرآن، وما صحَّ مِن أحاديث الرسول -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلام-؟!

فالشَّيخُ عندما قالَ تِلكُم الكَلِمةَ؛ قالها إشارةً إلى أنَّه لم يتفرَّغ للتَّربية تفرُّغَه للعِلم؛ وإلَّا: فإنَّ تعليمَه -مِن حيث هُو- هو عينُ التَّربيةِ الصَّحِيحَةِ -لا شكَّ-.

فالفَصلُ بين العلوم -في هذه العمليَّة العِلميَّة التَّربويَّة- فصلٌ قبيحٌ جدًّا، وتُهَمَةٌ فَرِح بها الخَالِفُونَ وَالمُخالِفون؛ لكنَّها انعكست عليهم بالضدِّ ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾..

فالشَّيخ الألْبانِي -والحمدُ لله- تعلَّمنا منه، وتربَّينا عليه، ورأيناهُ في سُلوكِه وحياتِه نِعم المُربِّي! ونِعْم الوالِد! ونِعم النَّاصح الأمين!

رحمهُ اللهُ -تَعالَى-.

فالتَّربية مُلازِمةٌ للتَّصفية؛ وهي: تلقِّي العلم الصَّحيح؛ للعملِ به -عقيدةً، وعبادةً، ومَنهجاً، وسُلوكاً-، ثُمَّ الدعوةُ إليه..

وما مِن مُشتغِلٍ -في هذا الزَّمان- في أيِّ عِلْمٍ مِن العلوم الشرعيَّة؛ إلا وللشَّيخ الألبانيّ في عُنقِه المِنَّةُ.

وهذا مِن أَجَلِّ التَّربية -لا شَكّ-.

كثيرٌ مِن المتحدِّثين، والكُتَّاب -الآن- إذا أرادَ الواحدُ منهُم أن يَذكُر حديثًا؛ يقول: صحَّحه الألباني، أو: حسَّنه الألباني...

أليس هذا أعظمَ درسٍ من دروس التَّربية: أن يُربِّي الشَّيْخُ الأَلْبانِيُّ الدُّعاةَ في العالَم -كُلِّهِ-في هذا الزَّمان- ألا يتحدَّثوا إلا بما صحَّ عن النَّبي ﷺ؟!

هذه -واللهِ- أعظمُ تربيةٍ!

فالشَّيخ -رَحِمَهُ اللهُ- مُعلِّمٌ مُربٍّ، وإن كان -كما ذكرتَ- انشغالُه بالتَّربية لم يكن كانشِغالِه بِتصفيةِ العِلم، وتصفيةِ العقيدة مما شابها مِن بِدعٍ، وتصفيةِ الكُتب الإسلاميَّة -عُمومًا- مِن الأحادِيث البواطيل، والمناكير، والضَّعيفة، والعقائد الفاسدة، والآراء الكاسِدة..

ومع ذلك نَقولُ -مُؤكِّدِين-، ونُؤكِّدُ -قائِلين-: هذه -واللهِ- أعظم تربية!

يجبُ على الأُمَّة -كُلِّها- أنَّ تتربَّى على هذا النَّبع الصَّافي الذي صُفِّي، ونُقِّي ممَّا شابَهُ، وخالَطَهُ..



٣٢- تَقريبُ السُّنَّة بَيْن يَدَي الأُمّة

وهنا ننتقلُ إلى قضيَّةٍ أُخرَى متعلِّقةٍ بهذه المسألة؛ وهي:

مشروعُ الشَّيخِ الألبانيِّ -الكبيرُ- الذي هو «تقريبُ السُّنَّة بين يدي الأُمَّة»[1]؛ ما هذا المشروع؟

وإلى أي مرحلةٍ وصل الشَّيخ -رَحِمَهُ اللهُ- في هذا الباب -وهو بابُ «تقريب السُّنَّة بين يدي الأُمَّة»-؟

---

(١) كان تاريخُ البَدْءِ بهذا المَشروع سَنَةَ (١٣٦٨هـ) -كما في مُقدِّمَةِ الطَّبعة الأُولَى مِن كِتاب «جِلباب المَرأة المُسلِمَة» (ص٣٦) -لشيخِنا-.

وكَتَبَ -رَحِمَهُ اللهُ- في مُقدِّمَةِ «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦/ ٨) -سَنَة (١٤١٥هـ)-:

«فإنِّي أسألُ اللهَ -سُبحانَهُ وتعالى- أنْ يُعِينَني على إتمام ما أقدِرُ عليه مِن مَشروعِي القديم (تقريب السُّنَّة بَيْنَ يَدَي الأُمَّة)؛ الذي أفنيتُ فيه شَبابِي، وقضيتُ فيه كُهُولَتِي، وأُتمِّمُ به -الآن- شَيخُوخَتِي.

سائلاً اللهَ -جَلَّ في عُلاهُ- أنْ أكونَ ممَّن قالَ فيهِم الرَّسولُ ﷺ:

«**خيرُكُم مَن طالَ عُمُرُهُ وحَسُنَ عَمَلُهُ**» -«الصحيحة» (١٨٣٦)- راجِياً مِنهُ -جَلَّ شأنُه- حُسْنَ الخِتام، والوَفاة على الإيمان-..».

قُلْتُ: كلمةُ «تقريب السُّنَّة بين يدي الأُمَّة»؛ هي عنوانُ فِكرة، وعنوانُ مشروعٍ عامٍّ -كبيرٍ- يُرادُ تطبيقُه، وليست هي كتابًا بهذا الاسم، وليست هي عنوانًا لمؤلَّف هَكَذا اسْمُهُ؛ لكنْ.. هِيَ منهج.

الشَّيخُ الألباني لما خرَّج «السُّنن الأربعة» -المَشْهُورَةِ-، وحكم عليها -تمييزاً-صحَّة وضعفًا-: قامَ بِعَمَل لمْ يُعمل في تاريخ الإسلام -كُلِّه- خلال خمسة عشر قَرنًا-.

وكأنَّ اللهَ -تباركَ وتَعالى- ادَّخَرَهُ لِلشَّيخِ الألبانيِّ؛ حيثُ لمْ يَسْبِقْ لعالِمٍ -في تاريخ الإسلام العلميِّ- أن تفرَّغ لخدمةِ «السُّنن الأربعة» والحكم عليها -صحَّة وضعفًا- قَبْلَ الشَّيخ الألْبانِي -رحمة الله عليه-.

وكذلك في كتب الفِقه: «إرواء الغليل»، كذلك في «السِّلسِلتين» -الذهبيَّتَيْن-.

وأيضًا: في كُتب الفِقه: «الرَّوضة النديَّة»[1] -في تعليقاتِهِ المُسمَّاة: «التَّعليقات الرَّضِيَّة»-.

---

(١) تأليف العلَّامة صِدِّيق حَسَن خان، المُتوفَّى (١٣٠٧هـ) -رَحِمَهُ اللهُ-.
وقد أكْرَمَنِي اللهُ -تعالى- بخِدمةِ «التعليقات الرضيَّة..» -تحقيقاً، وتخريجاً-.
وطُبِعَ في ثلاث مُجلَّدات.

وكذلك بدأ الشَّيخ الألْبانِي -في آخرِ أيَّامه- بالعمل[1] على كتاب «تفسيرِ البَغوي» -وهذا لا يعرفُه الكثيرون-؛ فانتهى مِن المرحلة الأُولى مِن تخريجه، والتي هي التَّخريجاتُ العامَّةُ -كما يُقال- مِن رأس القَلم-؛ لكنْ: لم يُفسَح له العُمر لإكمال مَشروعِه في هذا الكِتاب وَالَّذِي هُوَ -كَسَائِرِ مُؤَلَّفاتِهِ- جُزْءٌ مِن مَشْرُوعِهِ الأكبر -الذي هو «تقريب للسُّنَّة بين يدي الأُمَّة»-.

لكنْ -أنا على شِبه اليقين-: أن ما خرَّجه الشَّيخ الألبانِي من نُصُوصٍ في هذه الكُتُبِ -جميعاً -ما بين حديثٍ وأثرٍ- قد يَصل إلى أكثر مِن (ثمانين ألف) سَندٍ!

أقولُ هذا نظرةً عامَّة فيها شِبهُ استِقراءٍ وتتبُّعٍ.

وهو عددٌ مُبارَكٌ خِلال هذه السِّنين الحافِلَة...

هذا أوَّلًا.

أمَّا الأمرُ الثَّاني؛ فهو: أن هذا العددَ (أرجُو) أنْ يكونَ مُمَثِّلاً ما نِسبتُه أكثرُ مِن ثمانين في المئة مِن صَحيح السُّنَّة النَّبويَّة المطهَّرة.

---

(١) وقد كان عملُهُ فيه -رَحِمَهُ اللهُ- بناءً على اقتِراحٍ مِنِّي له -رَحمةُ الله عليه-.

ولعلَّ الباقي لا يتجاوزُ العشرين في المئة مِن الأحادِيث الصَّحيحَة -التي نسأل الله -عزَّ وجلَّ- أن يُهيِّئ لها مَن يُتَمِّمُ مشروعَ شَيخِنا -على طريقتِه، ومنهجِه، وبأسلوبه، وَوَفْقَ طريقتِه- التي هي طريقةُ أهل العِلمِ المتقدِّمين والمتأخِّرين -سواءً بسواء-.



٣٣- منهج الشيخ الألباني في الرُّدود

قَالَ: من القضايا التي ينبغي أن نعتني بها -أيضاً-: أن الشَّيخ الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- داعٍ لمنهج السلف الصَّالح، ورادٌّ على مَن طعن في السُّنَّة، أو أئمة السُّنَّة، أو علماء السُّنَّة المُخالِفين -وَلَوْ فِي بَعْضِ الأَمْرِ- لأهل السُّنَّة.

فالشَّيخ -رَحِمَهُ اللهُ- دافعَ، وردَّ على هؤلاء؛ ولكنْ: هل كانت رُدودُه مُبتدَأً بها؟

أم هي رُدودٌ لحماية السُّنَّة وحَمَلَةِ السُّنَّة؟

هذا الأمرُ نحتاجُ مِن أجلِهِ شيئًا مِن البيان؟

قُلْتُ: الشَّيخ الألباني -رَحِمَهُ اللهُ- أستاذُنا وإمامُنا، وأستطيعُ أن أُقسِّمَ كلامَه في باب الرَّدِّ إلى ثلاثةِ أقسام:

□ القِسم الأوَّل: هو القسمُ العلميُّ المحضُ الذي يأتي أثناءَ البحث؛ في تعقُّب حافِظ، أو إمام، أو فقيه في مسألةٍ فِقهيَّة؛ بحيث لم

يكنْ الرَّدُّ غرَضًا له؛ لكنْ؛ أثناء التَّخريج (قَدْ) يَقِفُ على وَهم[(١)]؛ فيُنبِّه عليه، أو يَرُدُّ على كلمةٍ -في حاشية، في سَطر-.

وهذا في كُتبه -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- كثير -جدًّا- [(٢)].

□ القِسمُ الثَّاني: الرَّد على مَن قد يُخالفه مِن أهل السُّنَّة؛ كما فعل في ردِّه -مثلًا- على الشَّيخ التُّويجري -وغيره- في (الحجاب) [(٣)].

وكما فعل في الردِّ على الشَّيخ إسماعيل الأنصاري -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- في (الذَّهب المُحلَّق)، وكذلك في (صلاةِ التَّراويح).

وهذا النَّوعُ مِن الرَّدِّ -لا أُريدُ أن أقولَ: مئة في المئة! لكنْ أقول:

---

(١) وَفِي «المُعْجَم الوَسِيط»(٢/ ١٠٧٣) التَّفْرِيقُ بَيْنَ (الوَهَم)، وَ(الوَهْم)؛ فَانْظُرْهُ.

(٢) وقد جَمَعْتُ أكثرَه -والحمدُ لله- مُنذُ سِنين- في كتابٍ خاصٍّ بعُنوان: «مُعجَم الاستِدراكات والتعقُّبات..».

يسَّرَ اللهُ تَمامَهُ، ونَشْرَه.

(٣) وَبِخَاصَّةٍ فِي كِتَابِهِ «الرَّدّ المُفْحِم..»!

وَلِهَذَا الكِتَاب قِصَّةٌ لَعَلِّي أَذْكُرُهَا فِي مَقَامٍ آخَرَ -وَاللهُ المُسْتَعَانُ-.

وَانْظُر كِتَابِي «مَعَ شَيْخِنَا نَاصِرِ السُّنَّةِ وَالدِّين...» (ص١٠٠-ط٢).

في الغالِب -تحفُّظًا-: لم يَبتدِئ الشَّيخ الألبانِي أحدًا فيه بالرَّدِّ؛ وإنَّما ردَّ على مَن ردَّ عليه:

فالشيخُ التُّويجري -رَحِمَهُ اللهُ- ابتدأ بالردِّ عليه؛ فردَّ عليه الشَّيخ الألباني.

وكذلك الشَّيخ إسماعيل الأنصاري -رَحِمَهُ اللهُ- ردَّ عليه؛ فالشَّيخ الألباني دافع عن نفسِه، وردَّ عليه.

وهكذا في سائر هذا الصِّنفِ مِن الرُّدود[1]...

❑ **القِسمُ الثَّالث**: الرُّدود على أهلِ الأهواء، وأهل البِدع، وأهل الانحِراف -مثل: كتاب «التَّنكيل»، وسِلسلة «تسديدِ الإصابة»[2]، وكتاب «كشفِ النِّقاب»؛ فهذه -كلُّها- رُدودٌ على مُنحرِفين ومُبتدِعين، ابتدأهم (هُو) بالرَّدِّ؛ نُصرةً لِلسُّنَّةِ، وحِمايةً لعقيدةِ أهل السُّنَّة، ودفاعًا عن أئمَّة أهل السُّنَّة.

---

(١) ولشيخِنا -رَحِمَهُ اللهُ- كلمةٌ لطيفةٌ في مَوضوع (الرُّدود)؛ في مُقدِّمَة «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/ ٢٧-٣٠)؛ فانظُرْها.

(٢) انظُر فوائدَ عن هذه (السلسلة) في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٥٦٠)، و(٥٨٠).

هذه منهجيَّةُ الشَّيخ الألْبانِي في الـرَّدِّ، وهـي منهجيَّـةٌ مُنضبطةٌ، وعاقِلةٌ، وحكيمةٌ، نتمنَّى مِن كثيرٍ من الذين يتولَّون -اليـومَ- الـرَّدَّ، والتَّعقُّبَ، والتَّتبُّعَ: أن يَسلكوها؛ ففيها الأمـان، وفيهـا الاطمِئنـان، وفيها الأمانةُ العِلميَّةُ العاليـةُ التـي تُمثِّلهـا مَنهجيَّـةُ الـشَّيخ الألبـانِي -عمليًّا وعِلميًّا- بكُلِّ وُضوحٍ-.

وعليـه؛ فـإنَّ مُعظَـمَ رُدودِ شـيخِنا عـلى المُبتدِعَـة، والمُنحـرِفِين -أولئك- كان هو -رَحِمَهُ اللَّهُ- المُبتدئَ بها- نُصرةً للسُّنَّةِ وحمايةً لأهلِها، وردًّا للبدعةِ، وتَنكيلاً بدُعاتِها-، ولمْ تكُن رُدودُه ردودَ أفعال-قَطُّ-.

فقد كان شيخُنا صاحبَ حِكمةٍ عاليةٍ في هذا الباب -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

بل حتى في موضوع الـرَّدِّ الطـارئ -إنْ جـازَ الوَصْـفُ-؛ كـان الشَّيخ الألْبانِي -رَحِمَهُ اللَّهُ- يتحفَّظ في عبارتِه، ولَفظِه..

أنا أذكُرُ حادثـةً حـصلت معـي -شخـصيًّا-، وأنـا بجانِبـِه -في مَكْتَبِه، ومَكْتبَتِه-:

رأيتُ الشَّيخَ الألْبانِيَّ يُعلِّقُ تعليقًا بِقَلَمِهِ -رأيتُـه أَنـا في الورقـة- بِخَطِّهِ- يقول: «وقد وهِم المعلِّق على كتاب كذا، في قولِه كذا وكذا»!

قلتُ: يا شَيخنا! هذا الذي تقول (المعلِّق) -والذي لم تُصرِّح باسمِه- هو يحرِصُ -جدًّا-، ويتتبَّع -جدًّا- أيَّ وهمٍ لك؛ ليُصرِّح: (قال الألباني.. وأخطأ الألباني.. وغَلط الألباني)؛ فلماذا أنتَ -شَيْخَنَا- تُبْهِمُ اسمَه، بينما هو يُصَرِّحُ باسمِك؟!

فماذا تَظُنُّ كان جوابُ الشَّيخ الألبانِي؟

قالَ: «أنا أظنُّ أن هذا المعلِّق ليس هو (....) -نفسَه-! وإنَّما هو أحدُ مُعاوِنيه؛ لذلك: لا أُريد أن أقول: (هو فلان)؛ حتى لا آثَم بِالظَّنِّ البَاطِلِ؛ فأنسُبَ إليه ما لم يَقُلْه؛ فأنا أقولُ: (قالَ المعلِّق) -مُوافَقَةً لِلواقِعِ-؛ فَإِنْ كان هو؛ فتَشمَلُه، وَإِلاَّ: فتَشْمَلُ صَاحِبَ التَّعْلِيقِ -كَائِناً مَنْ كَان-».

هذه هي أمانةُ العِلمِ..

وهذا هو إنصافُ النَّفْسِ..

وهذا هو «**العدلُ في الغَضَبِ والرِّضا**»[1].

---

(١) انظُر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١٨٠٢)، و«التعليقات الحِسان» (١٩٦٨).

واليومَ: نرى كثيرًا من الذين يَردُّون: يُحرِّفون الكلِم! ويُحمِّلون الكلامَ ما لا يَحتملُ! ثم يأتي المردودُ عليه، لِيقول: أنا لم أقصد!

* يقولون له: أنتَ قصدتَ!

يقول: والله؛ لم أقصد!

* يقولون له: والله؛ قصدتَ!!

أين هذا -بِرَبِّكَ- من كلامِ السَّلف، ومنهج السَّلَف؟!!

حتى التَّوبة؛ يقول: أنا تُبتُ!

* يقولون: هذه توبة سياسيَّة!

هذه توبة كاذبة!

هذه مُراوغة!!

... أين هذا السُّلوك المُشِين مِن قَول ميمون بن مهران -رَحِمَهُ اللهُ- تعالى- من أئمَّة السَّلف الصَّالح-: «مَا بَلَغَنِي عَنْ أَخٍ لِي مَكْرُوهٌ -قَطُّ- إِلاَّ كَانَ إِسْقَاطُ المَكْرُوهِ عَنْهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ تَحْقِيقِهِ عَلَيْهِ، فَإِنْ قَالَ: «لَمْ أَقُلْ»؛ كَانَ قَوْلُهُ: «لَمْ أَقُلْ» أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ ثَمَانِيَةٍ يَشْهَدُونَ عَلَيْهِ»[1]!

---

(١) «تاريخ الرَّقَّة» (ص٢٩).

هذه هي الأخلاقُ!

هذه هي الأمانةُ!

هذا هو الأمانُ في العِلم الشَّرعي؛ لا أن يعيشَ الإنسانُ على مَضضٍ، وعلى تربُّصٍ، وعلى تصيُّدٍ، وتنمُّرٍ؛ لِيَهْلَكَ، وَيُهْلِكَ -نسأل الله العافية-.



٣٤- موقفُ الشيخ الألباني مِن المذاهب الأربعة

قَالَ : مِن المسائل التي تُثار حول الشَّيخ الألبانيِّ -أَيْضاً-: أنَّه يطعنُ على المذاهبِ! ويَنتقص أئمَّة المذاهب! وأنَّهُ أتى بمذهبٍ جديدٍ؛ يُريد أن يَجعلَ (!) لنفسِه مذهبًا خامسًا -(مذهب الألباني)!-؛ فيطعنَ على الأئمَّة، ويطعنَ على أتباع الأئمَّة!

فهل -حقًّا- كان الشَّيخ الألبانيُّ يطعنُ على الأئمَّة؟

أم أنَّهُ كان يَرُدُّ على مَن يتعصَّب -تعصُّبًا أعمى- مِن المقلِّدة لهؤلاء الأئمة، ويُريد أن يردَّهم لِأُصولِ الأئمَّة -وهي العمل بالكِتاب والسُّنَّة-؟!

قُلْتُ : قبل أن أُجيبَ على هذا السُّؤال: أذكر مجلسًا لشَيخنا؛ كان يبحثُ مسألةً مِن كلام شيخِ الإسلام، فقال -بعد أن استدلَّ بكلامٍ له -رَحِمَهُ اللهُ-: «مع أنَّنا لسنا تَيمِيِّين»!

فقلتُ له أنا -في نَفسِ المجلس: «ونحن لَسْنا ألبانِيِّين!»؛ فضحك، وقال -رَحِمَهُ اللهُ-: هو كذلك.

هذه واحدةٌ تُبيِّن أن الشَّيخ الألبانِي لم يكنْ يَدعو لنفسِه -أَبـداً-، ولم يكن يَدعو لمذهبٍ خاصٍّ -له، أو لآرائِه-مُطْلَقاً-.

فما يُكَرِّرُهُ بعضُ الحاقِدِين -مِن الحِزبيِّين- وغيرُهُم مِن المُخالِفين -مِن وَصْفِ تلاميذ الشيخ الألباني بـ(الألبانيِّين[1]): هُوَ عَينُ الهَـوَى والباطل!!

وأنا أذكر -جيـدًّا- أني استدللتُ -ذاتَ مَـرَّةٍ- بحـديثٍ كَـانَ شَيْخُنا يُضعِّفه، فقلتُ لَهُ: يا شيخَنا! أنا استدللتُ بهذا الحديثِ، مع أنّ فضيلتَك تُضعِّفُه؟

فقال: لك ذلك!

وَيَظهَرُ تعظيمُ الشيخ الألباني للأئمة -جليًّا وقويًّا- مـن خـلال مقدِّمته الرَّائعة على كتاب «صفة صلاة النَّبـي ﷺ»[2]، وفيهـا يَظهـرُ

---

(١) انظُر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٩٢٣ و٩٤٣).

(٢) انظُر (ص٤٣-٧٣) -منها-.
وَتَارِيخُ مُقَدِّمَة (الطَّبْعَة الأُولَى) -مِنْهُ- وَالَّتِي تَضَمَّنَت هَذَا المَبْحَثَ (سَـنَة ١٣٧٠هـ).

-أيضاً- منهجُه المُنضبِطُ في الاتِّباع، وموقِفُهُ المُشَرِّفُ من الأئمَّة -بلا نِزاع-.

أتَى الشَّيخ الألبانِي -في هذه المقدِّمة- بأقوال الأئمة المعظِّمة للكتاب والسُّنَّة، والمعظِّمة لمنزلة الاجتِهاد والاتِّباع، والنَّافية للتَّقليد، وآفاتِهِ الكُبرَى.

بل في هذه (المقدِّمَة) -أيضًا- تبرئةٌ لهؤلاء الأئمَّة مما يُنسَب إليهم -بالباطِلِ- مِن بعضِ مُقلِّدِيهِم مِن أهلِ التعصُّبِ الأعمَى...

فَلْنَنْظُر -مَثَلاً- إلى كِتابِهِ -رَحِمَهُ الله-: «أحكام الجنائز»؛ كم من مسألة قالَ فيها: هذا مذهب أحمد، و: هذا مذهب الحنفية، و: هذا مذهب الشَّافعيَّة..

بل إنَّ الشَّيخ الألباني -نفسَه- نشأ نشأةً حنفيَّة، وأنا قرأتُ له -في بعضِ تعليقاتِه القديمة-بِخَطِّهِ-، يقول -عَنْ نَفْسِهِ-: «قالها مُحمَّد ناصِر الدِّينِ الألباني الإشقودري[1] -مولِدًا-، الحنفي -مذهبًا-»!

(١) وكانَت تُكتَبُ -قديماً-: (الإشقودره وي) -كما رأيتُهُ في (خَتْم) شيخِنا -القديم-، وكذا في «إيضاح المكنون» (٣/ ٢٦٣)-. =

و: «إشقودرة»: هي البلدةُ المشهورةُ في ألبانيا التي وُلد الشَّيخ الألْبانِي فيها -رَحِمَهُ اللَّهُ- تَعالَى- بل كانَت -يومئذٍ- عاصمتَها.

المقصودُ: أن الشَّيخ الألبانِي -رَحِمَهُ اللَّهُ- كان مُعظِّمًا للأئمَّة؛ لكنَّه كان يَنهى عن اتِّخاذِ تقليدِهم ديناً، وهذه كَلِمةٌ أنا سمعتُها منه -مِراراً-؛ قال: «أنا لا أنهَى عن التَّقليد؛ ولكن: أنهى عن اتِّخاذ التَّقليد ديناً».

وَذَاتَ يَوْمٍ قالَ كَلِمةً -لم أَسْمَعْها منه -رَحِمَهُ اللَّهُ- إلا مرَّة واحدةً في حياتِه؛ لكنها عندي نِبراس-، يقولُ فيها -رَحِمَهُ اللَّهُ-: «إنَّ التَّقليدَ المُنضبطَ؛ أهونُ من الاجتِهادِ الأهوج»! لأن التَّقليد المنضبطَ -مهما كان- ليس فيه تفلُّت؛ بينما الاجتِهادُ الأهوجُ -كيفما كان-؛ فيه تفلُّت..

فلذلك؛ منهجُ الشَّيخ الألْبانِي -رَحِمَهُ اللَّهُ- في المذاهب أَنَّهُ: يَحترمُها، ويُعظِّمها، ويُقدِّر أئمَّتها.

= وقد رأيتُ بعضَ (الناس) يَنقُلُ عن شيخِنا -رَحِمَهُ اللَّهُ- مُدَلِّساً اسمَهُ (!) بقولِهِ: (ابن نُوح الإشقودري الدمشقي)!!

فلماذا؟!

وكم مِن مرَّة حاول بعضُ النَّاس أن يَسأله عن الإمام أبي حنيفة -رَحِمَهُ اللهُ- وأنا أسمع- وقد نُقلت في نَقْدِهِ بعضُ كلماتِ أئمَّة السَّلف -كَمَا في كتاب «السُّنة» -لعبد الله بن الإمام أحمد-، وفي كِتاب «تاريخ بغداد» -؛ فكَانَ يَقُولُ -بِصَرامَةٍ-: «هذه صفحة تُطوَى ولا تُروَى».

وهذا -منه- تأكيدٌ لاهتِمامِه بالأئمَّة، وتعظيمِه لهم -رحمهم اللهُ- تعالى-، وبخاصَّة: إمام أهل السُّنَّة الإمام أحمد[1] -فضلًا عن الأئمَّة الآخرين-، وكذلك الإمام أبا حنيفة -وهو الذي تربَّى على حُبِّهِ، وتفقَّه على مذهبِه-أوَّلَ ما تفقَّه شَيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ-.

---

(١) قال شيخُنا في مُقدِّمَة «إرواء الغليل» (١/ ٩) -مُبَيِّناً أسبابَ تخريجِهِ لكتاب «مَنار السَّبيل»-:

«إنَّنِي تَوَخَّيْتُ بذلك أنْ أكونَ عَوْناً لِطُلّاب العِلم والفِقه -عامَّةً-، والحَنابلةِ منهُم -خاصَّةً-؛ الذين هُم -فيما عَلِمْتُ- أقربُ النَّاس إلى السُّنَّة على السُّلوك -معنا- في طريق الاستقلال الفكريّ، الذي يُعرَف -اليوم- بـ(الفقه المُقارَن)؛ هذا الفِقهُ الذي لا يُعطِيهِ حقَّهُ -اليومَ- أكثرُ الباحِثِينَ فيه...».

ولا يَجُوزُ -بالمُقابِلِ- أنْ يَظُنَّ بعضُ النَّاس أن الشَّيخ الألبانيّ -رَحِمَهُ اللهُ- يُطالِب عامَّةَ المسلمين بأن يكونوا مُجتهِدين، أو -حَتَّى- مُتَّبِعِين!

لا؛ إذ هُناك -منهُم- مَن لا يعرف معنى الدَّليل - فَضلاً عن وُجوهِ الاستِدلالِ -.

نَعَم؛ التَّرَقِّي فِي دَرَجَاتِ العِلْمِ مَطْلُوبَةٌ -لَكِنْ؛ بِقَدْرٍ وَضَوَابِطَ-.

بل أقولُ -ها هُنا-:

إنَّ الشَّيخ الألْبانِي كان يقولُ -مِراراً-: لا بُد للعالِمِ -أحياناً- مِن أن يُقلِّد؛ لأن العالِمَ لا يُمكن أن يَعلَم كلَّ شيء؛ فما لم يعلمه: لا بُد أن يأخذه -للضَّرورةِ- على صفة التَّقليد.

ومِن بابِ المِثالِ على ذلك: كتابُهُ «صحيح الجامع»[1]؛ ففِي ذِكْرِهِ

---

(١) مِن أَجْلِ ذلك؛ كان (آخِرَ) عملٍ علميٍّ قامَ به شيخُنا -رَحِمَهُ اللهُ- وَإلى آخِرِ رَمَقٍ مِن قُوَّتِهِ-: «تهذيب صحيح (الجامع الصغير)، والاستدراك عليه».

وفكرةُ الكِتاب -في أصلِها- تقومُ على مُراجعةِ نُصوصِهِ، وضَبْطِ ألفاظِهِ -أَوَّلاً-، ثُمَّ تخريج ما فاتَهُ مِن أحاديثِهِ -ممَّا اعتمدَ فِيهِ أحكامَ غيرِهِ عليه-ثانياً-.

وانظُر كتابِي «مع شيخِنا ناصر السُّنَّة والدِّين..» (ص١٦ و٤٧ و٩٩/ ط٢)-.

مَصادرَ التَّخريجِ -أحيانًا- يَكْتَفِي بِقَوْلِهِ: «فيض القـدير»! وأحيانًـا: «مجمع الزَّوائد»!

وهذا مِن نوعِ التَّقليد الجائز -الذي أشَرْتُ إليه-؛ لأنَّ الـشَّيخ لم يَقِف على الحُكم بِنفسه لِيحَكمَ على السَّنَد بِنفسِه؛ فـتراهُ يَنقـلُ قـولَ غيرِه -واثقًا به، مُقلِّدًا له-؛ إلى حين مَيْسَرَة...

قال: لكنّ حربَهُ -أصلاً- على المتعـصِّبين التعـصُّب الأعمَـى لبعضِ المَذاهب -كمِثْلِ ما يُذكَر عن بعضهم-:

أنـا شـافعيٌّ مـا حييـتُ وإنْ أمُـتْ فوصـيَّتي للنَّـاس أن يتـشفَّعوا[1]!!

وبعضُ المُتعصِّبَةِ[2] لبعضِ المذاهب الأُخرَى قالوا هذا -أيضاً-!

---

(١) كَمَا فِي «مَنَاقِب الإِمَـامِ الـشَّافِعِيّ» (٢/ ٣٦٢)؛ نَقْـلاً عَـن محمَّـد بـن إبرَاهِيم البُوشَنْجِيّ!

وَانْظُر «المَدْخَل المُفَصَّل» (١/ ٥٦) -لِلشَّيخ بَكْر أُبو زَيد-رَحِمَهُ الله-.

(٢) قال الـسُّبْكِيُّ في «طَبَقـات الـشافعيَّة» (٤/ ٢٧٣) -في ترجمـةِ بعـضِ الحَنابلةِ-:

«وكان شديدَ التَّعصُّبِ للفِرَقِ الحنبليَّةِ، بحيث كان يُنشِدُ -على المِنبَرِ-:

أنا حَنبليٌّ ما حَيِيتُ وإنْ أمُـتْ فوصيَّتي للنَّاس أن يَتَحَنْبَلُوا»!

فهذا الذي يُحاربه الشَّيخُ، والأئمَّة -أنفسُهم- يُحاربون ذلك -كما قالُوا -أجمعِين-: (لا تُقلِّدني، ولا تقلِّد مالكًا، ولا الشَّافعي، ولا الثَّوري، وخُذ مِن حيث أخذوا)(١).

وهو عينُ مذهبِ الأئمَّة، وعين طريقتِهم..

قُلْتُ: قال الإمامُ المُزَني -رَحِمَهُ اللَّهُ- في مقدمة «مُختَصَرِه» -المشهور- المطبوع على حاشية «الأم» -في الطَّبعة الأولى- وقد طُبع مُنفردًا -بَعدُ-(ص٥)-: «اختصَرْتُ هذا الكتابَ مِن عِلْمِ محمد بن إدريس الشافعي -رَحِمَهُ اللَّهُ-، ومِن معنَى قولِهِ؛ لِأُقَرِّبَهُ على مَن أرادَهُ، مع إعلامِهِ نَهْيَهُ عن تقليدِهِ، وتقليدِ غيرِهِ؛ لِيَنْظُرَ فيه لدينه، ويَحتاطَ فيه لِنفسِهِ -وبالله التوفيق-».

هذا كلامُ الإمامِ المُزَني -وهو مِن حَمَلَة علم الإمام الشَّافعي -الأَوَائِل الأَكَابِر- رَحِمَهُ اللَّهُ-.

فهذا هو الاتِّباعُ..

---

(١) «إيقاظ هِمَم أُولِي الأبصار» (ص١١٣)، و«إعلام المُوقِّعِين» (٢/ ٣٠٢).

وعنهُما: «صِفَة صلاة النبيِّ ﷺ» (ص٥٣) -لشيخِنا-.

٣٥- أخلاقُ الشيخ الألباني

نَنتقِلُ -الآن- إلى قَضِيَّة (أخلاق الشَّيخ -رَحِمَهُ اللَّهُ-).

أخلاقُ الشَّيخ الألبانيِّ -بِحُكم مجاورتِكَ إيَّاه، ومُعاشرتِكِ له-؛ مِن حيث عملُه بهذا العلم -في خاصَّة نفسِه-، وأخلاقُه مع طلابِـه، مع نِسائه، مع أولادِه، مـع جيرانِـه؛ مـن حيـثُ الجـودُ، والـسَّماحةُ، والعفوُ -وما إلى ذلك من الأخلاق-.

وهي الأخلاقُ الفاضلةُ التـي ينـشُرها -رَحِمَهُ اللَّهُ- في اتِّباعِـهِ سُـنةَ النَّبي ﷺ التي قام على تقريبها للأُمَّةِ..

فنُريدُ معرفةَ بعضِ هذه الأخلاق..

قُلْتُ: أُستاذُنا الـشَّيخ الألبـانِي -رَحِمَهُ اللَّهُ- كـان مدرسـةً علميَّـةً عمليَّةً، وكان القَولُ الذي يقولُه هو أوَّلَ المطبِّقين لـه، العـامِلين بـه، الدَّاعِينَ إليه -رَحِمَهُ اللَّهُ-تَعالَى-.

وأنا أذكرُ أمثلةً سريعة على ذلك؛ مثلًا:

الشَّيخ الألْبـانِي في موضـوع العِبـادة؛ لا أذكـره أنـا -في حـدود علمي-على مَدار نحو ربع قَرن -عاشرتُـه فيهـا في عـمَّان-؛ في يـوم اثنين أو خميس؛ إلا صائمًا -ما لم يكن مريـضًا-، وكـان يـصومُ معـه أهلُه -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

حتى سُئل الشَّيخ: لماذا تُكثر الصيام؟ قال: «لأنَّه عبادةٌ مُباركـةٌ، وتُعينني على استِغلال وقتي -أَكْثَرَ-»!

انظر هذه النيَّةَ الطيِّبَةَ التي جَمع فيها الخيرَ مِن أطرافِه.

والشَّيخُ الألْبانِيُّ كان سريعَ الدَّمعةِ.

والكُلُّ يَذكُر ذلك الاتِّصالَ الذي اتَّصَلَتْ به الأختُ الجزائريَّـة؛ لما قَطَع الاتِّصال، وصار يَبكي.

ثم قالَ للحاضِرين -وقد كنتُ موجودًا-: «انصرِفوا راشِدين»!

لكنْ أنا وأخونا مُحَمَّد أبو ليلى- الذي يُسجِّلُ مجـالِسَ شـيخِنا- وفَّقَهُ اللهُ-، استمرَرْنا جالِسين، وَهَوَّنا على الشَّيخِ، إلى أن هدأ رُوعُه.

ثم؛ كان الشَّيخ الألْبانِي في أخلاقِه متواضِعًا -جدًّا-..

إذا دخلتَ مجلسًا؛ لا يُمكن أن تَعرفَ الشَّيخَ الألبانيَّ بما يُميِّزه -لا بثوبٍ مُعَيَّنٍ، ولا بِعباءة مُمَيَّزَة، ولا بشيء خاصّ -تراهُ كغيرِهِ-؛ لولا هَيبتُه! فهيبتُه هي التي تُمَيِّزه[1] -فقط-!!

أمَّا مِن حيث المميزاتُ الأُخرى؛ فليس هو كما يفعلُ بَعْضُ الشُّيوخ، وكما يفعل بعضٌ من الكِبار: أنَّك تراهم يُميِّزون أنفسَهم بِشيء -ما- من الأشياء!!

كم مِن مرَّة كان -الشيخ الألباني- لِتواضعِه- يَستقبلُ بعضَ جيرانِه، أو تلاميذه، أو طُلابه مِن المطار! أو يُوصِلهم إلى المطار!

ومرةً -في ليلةٍ مَطيرة-: أَوْصَلَنا الشَّيخُ إلى بيوتِنا -فردًا فردًا!- في سيارتِه، ثم قال: «هذه زكاةُ البَصَر»[2]! مع ضَنِّه بوقتِه، وحرصِه

---

(١) وأذكر أنَّ أخانَا الشيخ أبا إسحاق الحُوَيْنِي -وفَّقَهُ اللهُ، وعافاهُ- لـمَّا زارَ الأُرْدُنّ (سَنَةَ ١٤٠٧هـ) سَأَلْتُهُ: كيفَ عَرَفْتَ الشَّيخَ -لـمَّا رأيتَهُ في المسجدِ -عند صلاة الجُمعة -وأنتَ لمْ تَرَهُ مِن قَبْلُ؟

قال: بِهَيْبَتِهِ...

(٢) وذَكَرَ لذلك -يومَذاك- قِصَّةً؛ قال:

«كان يأتي الواحدُ مِن النّاسِ إلى (دُكَّان السَّاعات) -التي يَعملُ فيها=

على الزَّمن!

لقد ضَرَبَ الشَّيخُ أعلى الأمثلةِ في موضوع التَّواضع، وفي موضوع الأخلاق، وفي موضوع السَّماحة، والكرم، والجُود..

=والدي-، يُريدُ أنْ يُصَلِّحَ ساعةً!

فيأخُذها والدي، و(يمسحُها)، أو يَنفخُ فيها.. فإذا هي تعملُ...

فيقولُ الرَّجُلُ: كَم تُريدُ مِن المال؟

فيقولُ والدِي: لا شيء؛ هذه زكاة البَصَر».

قُلتُ:

ولقد أخذَ شيخُنا مِهنةَ تَصليح السَّاعات مِن والدِهِ.

وأخذها منهُ: أخونا الفاضل ولدُهُ عبدُ اللَّطيف، أبو عُبادة.

وأخذَها عنه: ولدُه عُبادة...

.. ثم تَرَكَها -بَعْدُ...!

وَلَعَلَّهُ انْقَطَعَ السَّنَدُ -هُنا-.

وكمْ مِن مَرَّةٍ سَمِعْتُ شيخَنا يَقولُ: «لقد علَّمَتْنِي مِهنةُ تَصليح السَّاعات الدِّقَّة».

وقد وَصَفَ نَفْسَهُ -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابِهِ «جِلباب المرأة المُسلِمَة» (١٦٩) بأنَّهُ: «ساعاتيٌّ ماهر» -في قصَّةٍ طريفةٍ -ذَكَرَها-؛ تُبيِّنُ حِرصَهُ الشَّديد -رَحِمَهُ اللهُ- على الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المُنكَرِ..

وانظُر -حول (دُكَّانِهِ)-أيضاً- كِتابَهُ «تحريم آلات الطَّرَب» (ص١٧٦).

جاءه بعضُ تلاميذِه وأبنائه، قالَ: يا شيخ! أريدُ قرضًا منك ألفَ دينـار.

فقال له شيخُنا: «هذه ألفان؛ ألفٌ قَرضٌ، وألفٌ تُوَسِّعُ فيها على نَفْسِك»!

واتَّصلتْ بيَ امرأةٌ -مَرَّةً- تَسألُني عن رِبحِها جائزةً مِن جوائز القِمارِ -التي تُسمَّى-بغيرِ اسمِها-: (اليانصيب الخيري)-، فأنا توقَّفتُ! قلتُ: الشَّيخ الألباني موجودٌ، وهذه رَبِحَتْ مبلغًا كبيرًا؛ إذَن نَستَفْتِيهِ!

فاتَّصلتُ به، وقلتُ: يا شَيخنا! اتَّصلتْ بي امرأةٌ.. كذا وكذا.

قالَ لي: «قُل لها: تترك هذا المالَ لله، وأنا أُعوِّضها مبلغًا -جيِّدًا- مِن حُرِّ مالي»!!

ومثلُ هذا كثيرٌ..

... كم من عائلة مَستورة؛ عرفنا -بعد موتِ شيخِنا -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- أنَّه كان يُنفق عليها، ويُعطيها الأموالَ.

وهذا شيءٌ مِن الجُود[1] الذي أَمَرَ الله بهِ في كِتابِهِ، وحضَّ عليه الرَّسولُ -عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ- في سُنَّته.

ولولا أن شَيخنا في عِداد الرَّاحلين مع الصَّالحين -ولا نُزكِّيه على الله-؛ ما ذكرنا هذه القضايا التي لم نَعرفْ أكثرَها؛ إلا بعد وفاته -رَحِمَهُ اللهُ-.



(١) وقد ألَّفَ العلَّامةُ البُرْجُلانيُّ -مِن أهلِ الحديثِ- المُتَوَفَّى سَنَة (٢٣٨هـ)- كِتاباً سمَّاهُ: «الكَرَمُ والجُود».
مَطبوعٌ في دارِ ابنِ حَزْم - بَيروت.

٣٦- الشيخ الألباني وموقفُهُ مِن المناصب

قَالَ: لم يكن للشيخ الألباني -رَحِمَهُ ٱللَّهُ- رغبةٌ في المناصِب، أو الكراسي، أو الوظائف.

فقد كان الشيخُ -بِحُكم طبيعتِه العِلمية- يُؤثِرُ الانشغالَ بالعِلم، والدَّعوة إلى الله؛ بحيث سمعتُه يقول -أكثر من مرَّة-: «أنا لم أكنْ عبدًا -يومًا- إلا لله -تَبارَك وتَعالى-»؛ يقصد: عبوديَّة[1] المهنة، والوظيفة، والمنصب -ومثل هذه الأمور-.

لكن؛ الشَّيخ الألْبانِي دُعِي لأن يكونَ شيخَ الحديث في (الجامعة السَّلفيَّة) في -الهند-؛ فرفض[2]!

---

(١) على معنَى قولِ نبيِّنا ﷺ: «**تَعِسَ عبدُ الدِّينار والدِّرهَم..**».
رواهُ البخاريُّ (٦٤٣٥) عن أبي هُريرةَ.

(٢) وَقَدْ بَلَغَنِي أَنَّ سَبَبَ رَفْضِهِ -رَحِمَهُ اللهُ-: خَوْفُهُ مِنَ العُجْبِ النَّاشِئ عَنْ الرِّئَاسَاتِ وَالمَنَاصِب؛ فَضْلاً عَنْ غُلُوِّ كَثِيرٍ مِنَ الأَعَاجِمِ بِأَهْلِ العِلْمِ -حُبّاً وَتَقْدِيراً-.

وقد دُعِي -قبل نحو نصف قرن- لأن يكونَ مُخَرِّجَ (أحاديث البُيوع) في «الموسُوعة الفِقهيَّة الإسلاميَّة» -في جامِعة دمشق-، فقَبِل هذا؛ لأنَّه مَنصبٌ علميٌّ؛ ليس منصبًا تشريفيًّا، أو إداريًّا.

ودُعيَ -أيضاً- أيَّامَ الوحدة بين مصر وسُوريَّة- إلى أن يتولَّى عُضويَّةَ (لجنةِ الحديثِ) التي أُقيمت في تلك البلاد -يَومَئِذٍ-، وقد اعتذر الشَّيخ -يومئذٍ-؛ لبعض الأسباب الخاصَّة.

نَعَم؛ عُرِضت عليه مناصبُ شتَّى؛ لكنَّه؛ رفض أكثرَها.

وطبعًا؛ لا يخفَى على طالبِ عِلْمٍ تدريسُه في «الجامعة الإسلاميَّة»[1] -في المدينة النبويَّة- مُدة ثلاث سنوات -قبل خمسين سَنة؛ سَنة (١٩٦١) بالسَّنوات الإفرنجيَّة-، حيث مكث ثلاث سنوات؛ لكنَّه كان يقضي أوقاتَه -كلَّها- في العِلم والتَّعليم، حتى أوقات الرَّاحة بين المُحاضرات: كان الشَّيخ الألبانِي يَجلسُ -فِيهَا- مع الطُّلاب في الحديقة، أو في المسجد -أو هُنا، أو هُنالِك-، يجتمعون حولَه.

---

(١) انْظُر مَا تَقَدَّم (ص١١٩ و١٨٥).

بينما مُعظم زُملائِهِ المُدرِّسين -مِن المشايخ والدَّكاتِرَة- يكونُون جالِسين في (غُرفة المدرِّسين).

وفي طريق عودته إلى داره -هُناك- يَحمِلُهُم في سيارتِه، وكذلك في طريق ذهابِه يَحْمِلُهم في سيَّارته -بكل تواضع، وأريحيَّة[1]، ولُطف، ورِفق بهم -رحمه الله -تعالى-.



(١) «يُقالُ: في الرَّجُلِ أريحيَّةٌ، و: رَجُلٌ أرْيَحِيٌّ: إذا كان سَخِيًّا، سَريعاً إلى العطاء، والبَذْل».

«الزَّاهِر في معانِي كلمات النّاس» (٢/ ٢٨٣) -لابنِ الأنباري-.

٣٧- الشيخ الألباني و(جائزة الملك فيصل..)

قَالَ: لا شك أن الشَّيخ -رَحِمَهُ اللَّهُ- تَعالَى- كان لا يُحب المناصب الدنيويَّة المحضة -كما تقدَّمَ-؛ لكنْ: إذا كان لها تعلُّقٌ بالدَّعوة والتَّعليم والعِلم؛ كان يقبلُها -كَمَا تَقَدَّمَ-.

وَمَعَ ذَلِكَ؛ فَإِنَّه -رَحِمَهُ اللهُ- أُعطي جائزةً كُبرَى على ما بَذَلَهُ طِيلةَ عُمُرِهِ المُبارَكِ مِن الجهد الطيِّب في خِدمة السُّنَّة المُشرَّفةِ.

قُلْتُ: نَعَم؛ وهي (جائزةُ الملك فيصل)؛ التي أُعطيت لِلشَّيخِ الألبانيِّ في آخر سَنةٍ من حياتِه، مع أنَّه كان -مما قد لا يَعرفه الكثيرون- قد رُشِّح لها قبل أكثر مِن عِشرين سَنة مِن إعطائِه إيَّاها؛ رُشِّح لها، ثم لم يُعطَها.

لكنْ؛ في آخر عُمرِه؛ بل في نفس السَّنَة التي تُوفي -رَحِمَهُ اللَّهُ- أُعطي هذه الجائزة.

وهي جائزةٌ اعتِباريَّةٌ أكثرُ منها ماليَّةً؛ لأن الشَّيخ الألبانِي لم يكنْ حريصًا على المال، ولم تكن نفسُه تَستشرِف المال؛ وبخاصَّة في هذا

العُمر، وفي هذا الظَّرف الصِّحي؛ لكنْ هي نوعٌ مِن التَّشريف، ونوعٌ من الاعتِراف والتَّقدير -جَزَى اللهُ القَائِمِينَ عَلَيْهَا خَيْراً-...

وهي جائزةٌ -لا شكَّ، ولا ريب- يُشرف عليها نُخبةٌ مِن أولياء الأمور -مِن عُلماء، وحُكام، وقُضاة، وفقهاء، ومحدِّثين- عرفوا للشَّيخ منزلتَه ومَكانتَهُ -بَارَكَ اللهُ فِيهِم-...

وإن كنتُ أقول -أنا-: للأسف! جاء ذلك مُتأخِّرًا -نوعاً ما-؛ لكنْ: الخيرُ فيما قضاه الله وقدَّره.

قَالَ: الشَّيخُ الألبانيُّ إنسانٌ من النَّاس، وأكثرُ رغباتِه في أُمور الدَّعوة وأمور العِلم، وأمور الشَّريعة، فكان يتمنَّى -لا شكَّ- أُمنياتٍ حَقَّقَ بعضَها، وفاته البعضُ! فما هذه الأشياءُ التي كان يتمنَّاها ولم تتحقَّق؟ وَمَا موقفُكم منها؟

قُلْتُ: أمَّا مِن شُؤونِ الدُّنيا: فلا أعرفُ شيئاً مِن ذلك!

ولكنِّي أذكُر -جيِّدًا- أنَّ ثَمَّةَ مَشاريعَ علميَّةً مُتعدِّدَةً كان شَيخُنا الشَّيخُ الألبانِيُّ ابتدأ بها، أو وَضَعَ خُططاً علميَّةً لها، وكان يتمنَّى إتمامَها..

وقـد أعـانني اللهُ -سُـبحانَهُ- ووفَّقنـي -لِترتيـبِ مُؤلَّفاتـه، ومُخطوطاته، بـل مـشاريعه -التـي كانـت في بيتِـه- أثنـاءَ حياتِـه-: صـنَّفتُها، وفهرسـتُها -بإشرافِـه-، ورقَّمتُهـا؛ بحيـث كـان يَطلـب الكِتاب -أوَّلًا- ولم يكن يَجِدُه، ثم لما رتَّبتها أنـا، صـار يقـول: أُريـدُ الكِتاب كذا.. رف كَذَا.. رقم كذا..

فسهَّلتُ عليه الأمر -والحمدُ لله- وحدَهُ-[1]!

فكانت مثلُ هذه الأفكار -عنده- كثيرةً جدًّا، لا أريدُ أن أقـولَ: عشرات؛ بل أقولُ: تكادُ تبلُغ العَشراتِ.

لكنْ أهمُّ ذلك -مِنْ حِيث الأَمَانِيِّ- كتابان:

الأوَّل: كانت عند (فِكرةُ) تخريج الأحاديـث الـواردة في كتـاب «النِّهاية» لابنِ الأثير؛ وهي فكرة عظيمة -جدًّا-، ورائعة -جـدًّا-، و... صعبة -جدًّا-...

---

(١) انظُـر كتـابي «مـع شـيخِنا نـاصر الـسُّنَّة والـدِّين في شُـهورِ حَياتِـهِ الأخيرة..» (ص٨٣-١٤٨- ط٢).
وَقَدْ بَلَغَ عَدَدُهَا (٢٢٤) -بَيْنَ مَطْبُوع، وَمَخْطُوط، صَغِير، وَكَبِير-.

لأنَّ كتابَ «النِّهاية في غريب الحديث»؛ كلُّه أحاديثُ غريبةُ الألفاظِ؛ وبالتَّالي: ليس سهلًا استخراجُها، ولا يَسيراً تخريجُها.

الثَّاني: «تخريج أُمَّهات الكتُب الفقهيَّة في المذاهب الفِقهيَّة الأربعة»، وهي: أهم كتاب مِن كُتُب الحنابلة وأكبرُها، أهمُّ كتاب مِن كُتب الشَّافعيَّة، وكذا أهمُّ كُتب الأحناف، والمالكيَّة-.

وقد كَتَب ملَّخصَ فكرتِه في ذلك، ونشرها في مجلَّة كويتيَّة قديمة، ثم أشار إلى ذلك في رسالتِه: «مَنزلة السُّنَّة في الإسلام وبيان أنَّها لا يُستغنى عنها في القُرآن»[(١)].

فهذا الكِتابُ كان أُمنيَّةً مِن أُمْنِيَّاتِ حياتِه التي تمنَّى أن يقومَ بها؛ ليخدمَ فيها المذاهبَ، وأئمَّةَ المذاهبِ، والمتَّبِعين للمذاهبِ -حتى المُقلِّدين للمَذاهب-؛ لكي يكونوا على بيِّنة وبصيرة مما ينقلون،

---

(١) (ص١٩-٢٠).

وَفَّقَنِي اللهُ -تَعَالَى- لِشَرْحِ رِسَالَةِ «مَنْزِلَة السُّنَّة فِي الإِسْلَام..» -هَذِهِ- فِي بَعْضِ الدَّوْرَاتِ العِلْمِيَّةِ المُنْعَقِدَةِ فِي (مَرْكَزِ الإِمَامِ الأَلْبَانِيِّ) -رَحِمَهُ اللهُ- -فِي عَمَّان- فِي عِدَّة مَجالسَ-، وأَرْجُو رَبِّي -سُبْحَانَهُ- أَنْ يَكُونَ نَفَعَ بِهَا.

ويَنسِبون إلى رسول الله ﷺ.

قال: هذا أمرٌ هامٌّ -جدًّا-، ونسأل الله أنْ يُقَيِّض مَن يقوم بهذه الأُمنيَّة ويُحقِّقها.

وكونُه همَّ[1] بذلك -إن شاءَ اللهُ- يكون في ميزان حسناته، ويُعين طُلَّابَهُ وتلامذتَه -أو غيرَهم- على إتمام هذه الفِكرة الطيِّبة، التي تخدم الحياةَ الفِقهيَّة لدى الفقهاء -جميعًا-.

نهايةُ أُمنيَّات الشَّيخ الألبانيّ تُوصِلنا إلى نهاية حياته -التي نسأل الله أنَّها كانت سعيدة-:

فإشارةٌ مُختصرةٌ إلى وفاة الشَّيخ، ورحيلِه، وجنازته، والصَّلاة عليه، ثم ثناء العُلماء عليه -بعد موته-، والمرثيَّات التي رَثاها بها بعضُ الشعراء.

قلتُ: أنا أذكُر -باختِصار-: أنَّنِي كُنْتُ مَعَ الشَّيخ الألبانِي في

---

(١) لِقَوْلِهِ ﷺ: «.. مَن هَمَّ بحسنةٍ، فلم يَعْمَلْها؛ كَتَبَ اللهُ له -عندَهُ- حَسَنَةً كامِلةً..».

رواهُ البخاريُّ (٦٤٩١)، ومُسلمٌ (١٣١) عن ابنِ عبَّاسٍ.

آخر التِّسعةِ أشهرِ الأخيرةِ مِن حياتِه، -والحمدُ لله-؛ قريبًا مِنه، وَفِي مَكْتبَتِهِ؛ أُعينه فيما هو فيه مِن بَحثٍ علميٍّ-...

ثم في آخرِ ليلتَيْن -قبلَ وفاته- وَدَّعتُه، وسافرتُ إلى السُّعوديَّة -فقد كانت عندي -وقتَها- إقامةٌ رسميَّةٌ -هُناك-، ولم يبقَ لوقت انتهائِها (!) إلا يومٌ واحد[١]-؛ فزُرْتُهُ، واستأذنتُه -مساءَ ذلك اليوم-، وودَّعته، وقبَّلتُ رأسَه، وسافرتُ.

و... في اليوم التَّالي: أُغمي عليه..

وفي اليوم الثَّالث: تُوفِّي -رَحِمَهُ اللهُ- تعالَى-[٢].

وكانت جنازتُه مشهودةً -على الرُّغْمِ مِن وصيَّتِهِ[٣] -رَحِمَهُ اللهُ-

(١) وكَم كُنتُ حَريصاً -مُنذُ شُهور مَرض شيخنا-: على أنْ أُرجِئَ أسفارِي الخارجيَّةَ -جميعاً- حتّى أكونَ بجنبِهِ، لا أُفارِقُهُ ﴿إِلَّا مَا ٱضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾.. ﴿قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾...

(٢) انظُر شيئاً مِن التَّفصيل والبيانِ في رسالتِي «مع شيخِنا ناصر السُّنَّة والدِّين..» (ص٥٢-٦٠ ط٢).

(٣) انظُر نصَّ أهمِّ ما في (وصيَّته) -رَحِمَهُ اللهُ- في كتابي «مع شيخِنا ناصر=

بالإسراع في الجنازة- وعدم تأخيرِها-.

وقد أوصَى -رَحِمَهُ اللَّهُ- أيضاً-: أن يُحمَل على الأعناق، ويُدفَن في أقرب مقبرةٍ -حتى تلك المقبرة كانت قديمةً مغلقةً!-، فسعى بعضُ أهلِ الجاهِ لِفتحِ المقبرة؛ حتى يُدفَن فيها الشَّيخ الألْبانِي، وكان ذلك -بحمدِ الله-، ودُفِن فيها -رَحِمَهُ اللَّهُ-.

ومِن باب الإسراع؛ دُفن بعد العِشاء، وأظنُّ أنَّ الحاضِرين كانوا يتجاوزون الثلاثة آلاف..

وأنا -في الحقيقةِ- لم أشهَدْها؛ لأني كنتُ مُسافرًا -كما تقدَّمَ-.

وجئتُ في اليوم التَّالي -مباشرةً-، وأوَّلَ ما جئتُ: طبَّقت السُّنَّةَ التي أحياها شَيخُنا مِن سُنَّة رسول الله -عليهِ الصَّلاة والسلام- في الصَّلاة على القبر[1] -وذلك قبل أن أزورَ بيتي-؛ فزُرتُ قبرَ شَيخنا -رَحِمَهُ اللَّهُ- تعالَى-، وصلَّيْتُ عليه الجِنازةَ.

=السُّنَّة والدِّين..» (ص٦١-٦٣- ط٢).

(١) انظُر «أحكام الجنائز» (ص١٤١ و٢١٤) -لشيخِنا-.

فأمَّا المرثيَّات: فهي كثيرةٌ -وكثيرة جدًّا-؛ لكنْ: أذكُرُ بيتًا واحدًا -نختِمُ به هذا اللِّقاء -ومِن الطَّرائف: أن هذه القصيدةَ قِيلت أثناء حياة الشَّيخ! وقرأتُها في مجلسٍ بين يدي الشَّيخ -كان في بيتي-...

يقول الشَّاعر -في آخر بيتٍ من قصيدتِه-:

يا أهلَ عمَّانَ نجمُ السَّعدِ بَينكُمُ وستذكُرُون ظَلامَ اللَّيلِ إنْ أَفَلا

... ولما سمع شَيخُنا هذا البيت بَكَى، وأبكى!

لقد بَكى -رَحِمَهُ اللهُ- بُكاءً مُرًّا شديدًا.

ونحنُ -الآن- وقد أَفَلَ نجمُ شَيخِنا- في الدُّنيا بالوَفاةِ -لا بالذِّكْرِ الحَسَنِ، والأثَرِ الطَّيِّبِ-وَفي الجَنَّةِ -إِنْ شَاءَ الله-: عرفنا حقيقةَ ظَلام اللَّيل.

لكنّ الأملَ -بعد الله- تعالى- بتلاميذه وأبنائِه، والعبرةَ بأهل السُّنَّة، والخيرَ فيهم، ووُرَّاث هذا العلم الطيِّب: أن يَستمرُّوا في هذه المسيرةِ -مسيرة العُلماء الرَّبَّانيِّين الذين بنَوها على الكِتاب والسُّنَّة-.

سائِلين اللهَ الثَّبات على الإسلام، وحُسن الختام.

قَالَ: صَدق مَن قالَ: «مَوتُ العالم ثُلمة في الإسلامِ، لا يَسدُّها شيءٌ ما بقي الليلُ والنَّهار»[1].

وحسبُنا ما ذَكَرْنا من سِيرة هذا الإمام -ولو كان شيئاً يَسيراً-؛ لِنتذكَّرَ ما كان عليه، ونسعى لِنَسير خلفَه في هذا الطريق المحمَّدِيِّ.

فنسألُ الله -جلَّ وعلا- أنْ يَرزُقَنا علمًا نافعًا، وعملًا مُتقبَّلاً، واقتِداءً بهذا الإمامِ؛ لنكون مِن حسناتِه، ونعملَ بِعلمه...

ونسألُه -سُبحانَه وتَعالى- أن يَأجُرنا في مُصيبَتِنا، وأن يُخلف لنا خيرًا منها[2]، وأن يرفعَ درجاتِه في المهديِّين، ويَخلُفَه في عَقِبه في الغابِرين، ويغفر لنا وله[3] -أجمعين-؛ إنَّه ولي ذلك، والقادر عليه.

... إلى هنا وصلنا إلى نهاية المطاف، وكان بِوُدِّنا أن نستزيد، وأن نستكثرَ مِن هذا الذِّكر، وتلك السِّيرة العطرة؛ لكنْ: في الإشارة كثيرٌ من الخير؛ بما يُغْنِي عن كثيرٍ من العبارة.

---

(١) «سُنَن الدارِمي..» (٣٣٣).

(٢) انظُر «صحيح مُسلم» (٩١٨) -عن أُمِّ سَلَمَة-.

(٣) انظُر: «صحيح مُسلم» (٩٢٠) -عن أُمِّ سَلَمَة-.

فنسأَلُ الله -عزَّ وجل- أن يُبارِكَ في شَيخنا أبي الحارث علي الحلبي، وأن يُطيل في عمره، وأن يُحسِّن عملَنا وعملَه[1]...

وآخِرُ دَعوانَا أنِ الحمدُ لله ربِّ العالَمِين[2].

---

(١) أَقُولُ -خِتاماً-:

آمِينَ آمِينَ لاَ أَرْضَى بِوَاحِدَةٍ حَتَّى أُضِيفَ إِلَيْهَا أَلْفَ آمِينَا

«مُعْجَمُ السَّفَر» (ص٣٣٤) -لأَبِي طَاهِر السِّلَفِيِّ-.

(٢) تَمَّ الفَراغُ مِن ضبطِ هذا (الحِوار)، وإعادة صياغتِهِ، والتَّعليقِ عليه: بعدَ صَلاةِ جُمعة يوم السابع والعشرين، مِن شهرِ ربيعٍ الثاني، سَنَةَ (١٤٣٢هـ).

وكتب

علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد

الحلبي الأثري

-عفا الله عنه-

عمّان - الأردن



فهرس المحتويات

الموضـــــوع الصفحة




رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com